

مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية

إعداد

شادن هاني عرار

٢٠٠٦٠٣٠١

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
كلية الأعمال

كانون الثاني/ 2009

تفويض

أنا الموقعة أدناه (شادن هاني عرار) أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنيين
بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: شادن هاني عرار

التوقيع:

التاريخ: ١٨ / 1 / 2009

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات
واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية"

وأجيزت بتاريخ 18 / 1 / 2009 م

التوقيع


.....

.....

.....

.....

رئيساً ومشرفاً
عضواً
عضواً
عضواً خارجياً

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد مطر
الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور
الدكتور ظاهر القشي
الدكتور علي عبد القادر ذنبيات

شكر وتقدير

بعد أن أنهيت والحمد لله هذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأب
الفاضل الأستاذ الدكتور محمد مطر الذي لم يتوان أبداً في مد يد المساعدة والعون لي منذ بداية
مشواري في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، وكان له الفضل الأكبر في إنجاز هذه
الدراسة، مرة أخرى كل الشكر لهذا الأستاذ الفاضل. وأتقدم بالشكر إلى كافة أعضاء هيئة
التدريس بالجامعة، كما أوجه شكري وتقديري إلى كل من عميد كلية الأعمال الأستاذ الدكتور
عبدالناصر نور وكذلك رئيس قسم إدارة الأعمال الأستاذ الدكتور كامل المغربي، والدكتور
عبدالله دعاس وكذلك أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة رسالتي وتقييمها،
وتزويدي بأرائهم وملاحظاتهم التي ستكون من شأنها أن تساهم في تصويب أخطائها وما قد
يعتريها من أسباب الخلل والنقص.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأصدقائي ولكل من كانت له مساهمة في إتمام هذا العمل.

وصلى الله على نبيينا محمد، وآله وصحبه وسلم،،،

الباحثة

شادن عرار

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ل	الملخص باللغة العربية
س	الملخص باللغة الإنجليزية
١	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
٢	١,١ المقدمة
٣	١,٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها
٥	١,٣ فرضيات الدراسة
٦	١,٤ أهداف الدراسة وأهميتها
٦	١,٥ محددات الدراسة
٧	١,٦ نموذج الدراسة
٧	١,٧ التعريفات الإجرائية
١١	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
١٢	٢,١ المقدمة
١٣	٢,٢ مفهوم المدقق الخارجي المستقل

الصفحة	الموضوع
١٤	٢,٢,١ مفهوم استقلالية المدقق الخارجي
١٥	٢,٢,٢ أهمية استقلال مدقق الحسابات الخارجي
١٧	٢,٣ مخاطر التدقيق
١٧	2.3.1 مفهوم مخاطر التدقيق
١٩	٢,٣,٢ أنواع مخاطر التدقيق
١٩	2.3.2.1 المخاطر المتأصلة أو الملازمة أو الموروثة
٢١	٢.3.2.2 مخاطر الرقابة
٢٣	2.3.2.٣ مخاطر الاكتشاف
٢٧	٢,٤ الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق
٢٧	٢,٤,١ مفهوم الأهمية النسبية
٢٨	٢,٤,٢ العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق
٢٩	٢,٥ مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال
٣٦	٢,٦ عناصر التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية
٣٦	٢,٦,١ فهم طبيعة نشاط المنشأة وبيئتها الداخلية
٤١	٢,٦,٢ فهم نظام الرقابة الداخلية
٤٨	٢,٦,٣ فهم مخاطر الاحتيال المادي
٤٩	٢,٦,٤ كفاية ومناسبة أدلة الإثبات
٥٥	٢,٦,٥ توثيق أدلة الإثبات

الصفحة	الموضوع
٥٨	٢,٧ الدراسات السابقة العربية والأجنبية
٧٣	٢,٨ ما يميز الدراسة الحالية
٧٤	الفصل الثالث : منهجية الدراسة
٧٥	٣,١ المقدمة
٧٥	٣,٢ تصميم الدراسة
٧٦	٣,٣ مصادر الحصول على البيانات
٧٦	٣,٤ مجتمع الدراسة وعينتها
٨٢	٣,٥ مراحل تطوير أداة القياس
٨٢	٣,٥,١ الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبيان)
٨٤	٣,٥,٢ إجراءات توزيع الاستبيان
٨٤	٣,٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة.
٨٥	الفصل الرابع : مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
٨٦	٤,١ المقدمة
٨٦	٤,٢ اختيار مقياس الاستبيان
٨٨	٤,٣ عرض بيانات عينة الدراسة
١٢٠	٤,٤ اختبار فرضيات الدراسة
١٣٢	الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات
١٣٣	٥,١ المقدمة
١٣٣	٥,٢ الاستنتاجات

الصفحة	الموضوع
١٣٧	٥,٣ التوصيات
١٣٩	قائمة المراجع
١٣٩	أولاً: المراجع العربية.
١٤١	ثانياً: المراجع الأجنبية
١٤٤	قائمة الملاحق
١٤٥	ملحق (١) الاستبانة
١٥٥	ملحق (٢) البيانات الأولية الإحصائية

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	أوجه الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي	16
2	العلاقات بين الأخطار والأدلة	26
3	أدلة وقرائن الإثبات: ربط الوسائل بالقرائن	54
4	توضيح اختلاف الأدلة بين الدوائر	55
5	الجهات التي تنتمي إليها عينة الدراسة من المدققين الخارجيين	77
6	الجهات التي تنتمي إليها عينة الدراسة من المدققين الداخليين	78
7	عينة الدراسة	79
8	وصف أفراد عينة الدراسة	80
9	معاملات الثبات لأداة الدراسة	83
10	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن فهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية	89
11	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الداخليين) عن فهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية	90
12	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة عن تطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية.	92
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة	94
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الداخليين) عن فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة	95
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة (المدققين الخارجيين و المدققين الداخليين) عن تطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم بيئة الرقابة	97

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الداخلية في المنشأة	
١٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية	٩٩
١٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الداخليين) عن الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية	١٠١
١٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة (المدققين الداخليين والخارجيين) عن الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية	١٠٣
١٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن كفاية ومناسبة أدلة الإثبات	١٠٦
٢٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الداخليين) عن كفاية ومناسبة أدلة الإثبات	١٠٧
٢١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة كوحدة واحدة (المدققين الخارجيين والداخليين) عن تطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات	١١٠
٢٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن توثيق أدلة الإثبات.	١١٢
٢٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الداخليين) عن توثيق أدلة الإثبات.	١١٤
٢٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة (المدققين الخارجيين والداخليين) عن توثيق أدلة الإثبات.	١١٦
٢٥	الأهمية النسبية للمحاور الخمسة التي يقوم عليها تقييم المدقق الخارجي للمخاطر المادية وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين	١١٨
٢٦	الأهمية النسبية للمحاور الخمسة التي يقوم عليها تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء المادية	١١٩

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢٧	نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الأول: فهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية وبين متوسط مدى الإجابة	١٢٢
٢٨	نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الثاني: فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة وبين متوسط مدى الإجابة	١٢٣
٢٩	نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الثالث: الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وبين متوسط مدى الإجابة	١٢٥
٣٠	نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الرابع: كفاية ومناسبة أدلة الإثبات وبين متوسط مدى الإجابة	١٢٧
٣١	نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الخامس: توثيق أدلة الإثبات وبين متوسط مدى الإجابة	128
٣٢	نتائج اختبار " مان وتي " لإيجاد دلالة الفروق بين رتب متوسطات درجات المدققين الخارجيين، والمدققين الداخليين	130
٣٣	نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق بين آراء المدققين الخارجيين، والمدققين الداخليين بشأن مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادي	١٣١

الملخص باللغة العربية

مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية

إعداد شادن عرار

المشرف الأستاذ الدكتور محمد مطر

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من خمسة محاور يحوي كل منها (١٠) أسئلة.

المحور الأول يتعلق بفهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية.

والثاني يتعلق بفهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة.

والثالث يتعلق بالإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي.

والرابع يتعلق بكفاية ومناسبة أدلة الإثبات.

والخامس يتعلق بتوثيق أدلة الإثبات.

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (١٠٠) مدقق، مقسمة إلى (٥٠)

استبانة تخص المدقق الداخلي، و(٥٠) تخص المدقق الخارجي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة مايلي:

١. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الاجراءات

والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ

توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية

عد تدقيق البيانات المالية .

٢. وقد أثبتت النتائج أن المدقق يلتزم بتطبيق الاجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام

الرقابة الداخلية عند تقييمه لمخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

٣. وتبين من خلال التحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الاجراءات

والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية.

٤. تبين من خلال القيام بالتحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يلتزم

بالاجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر

الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

٥. وبينت النتائج أيضا أن المدقق الخارجي في الأردن يلتزم بالاختبارات والاجراءات

لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

٦. وأخيرا بينت النتائج من التحليل الإحصائي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين

آراء مدققي الحسابات الداخليين ووالخارجيين في مدى التزام كل منهم بتطبيق

اجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قامت الباحثة باستخدام الاساليب

الاحصائية المناسبة التي تتالف مما يلي:

- المتوسطات الحسابية لتحديد معدل استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة.
- الانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).
- واختبار الفرضية السادسة من الفرضيات تم استخدام أولاً: اختبار "مان وتي"
"Mann-WhitneyTest" لحساب دلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين وغير مرتبطين. وثانياً: استخدام T test لعينتين مستقلتين.

ABSTRACT

To What Extent Do External Auditors in Jordan Comply with Tests and Procedures in Evaluating Risks of Fundamental Errors in Auditing Financial Statements

**Prepared by:
Shaden Hani Arar**

**Supervised by:
Prof. Mohammad Matar**

The current study aims to demonstrate the commitment of external auditors in Jordan, with the procedures and risk assessment tests of Fundamental Errors in auditing the financial statements.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to assess the risk of material misstatement. The questionnaire contains five sections where each section is related to a particular issue. Each issue in the questionnaire consists of ten questions, the first issue is understanding the entity and its environment, the second issue is related to understanding the internal control environment, the third issue is the procedures and tests to assess the fundamental risks of fraud, the fourth issue is evaluating the audit evidence obtained, and the fifth issue is the proof of audit evidence. The questionnaire was distributed to a sample of (100) auditors, (50) for the external auditors and (50) for the internal auditors. The results of the study as follow:

- The results of statically analysis showed that:

1. The external auditors in Jordan committed to the application procedures and tests required to understanding the entity and its environment to assess the risk of material misstatement in auditing financial statements.
2. The external auditors in Jordan committed to the application procedures and tests required to understanding the internal control environment, to assess the risk of misstatement in auditing financial statements.
3. The external auditors in Jordan applied the procedures and tests required to assess the fundamental of fraud, to assess the risk of material misstatement in auditing financial statements.
4. The external auditors in Jordan committed to the application procedures and tests required to evaluate the audit evidence obtained, to assess the risk of material misstatement in auditing financial statements.
5. The external auditors in Jordan committed to the application of procedures and tests required to proof the audit evidence, to assess the risk of misstatement in auditing financial statements.
6. Finally the result showed that there are no significant differences between the opinions of external auditors and internal auditors to comply with Tests and Procedures in evaluating risks of fundamental errors in auditing financial.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1 المقدمة
- 1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها
- 1.3 فرضيات الدراسة
- 1.4 أهداف الدراسة وأهميتها
- 1.5 محددات الدراسة
- 1.6 نموذج الدراسة
- 1.7 التعريفات الإجرائية

١,١ المقدمة.

إن الهدف الأساسي من تدقيق البيانات المالية للمنشأة هو الخروج برأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية، ومسؤولية مدقق الحسابات هو تكوين رأي المهني حول البيانات المالية.

وتشمل عملية التدقيق ممارسة الحكم المهني عند تصميم أسلوب التدقيق من خلال التركيز على ما يمكن أن يحدث من خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة للمخاطر المقيمة من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة.

فعلى المنشآت اتباع إستراتيجيات لتحقيق أهدافها، واعتمادا على طبيعة عملياتها وقطاعها والبيئة التنظيمية التي تعمل بها وحجمها وتعقيدها فإنها تواجه مخاطر عمل متنوعة، والإدارة مسؤولة عن تحديد هذه المخاطر والاستجابة لها، غير أنه لا تتعلق كافة المخاطر بإعداد البيانات المالية، والمدقق في النهاية معنيٌ فقط بالمخاطر التي قد تؤثر في البيانات المالية.

إن مخاطرة التدقيق لها علاقة بالأخطاء الجوهرية في البيانات المالية (أو ببساطة "مخاطرة الأخطاء الجوهرية" أي المخاطرة بأن البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية قبل التدقيق، والمخاطرة بالأخطاء الجوهرية المدقق هذه الأخطاء "مخاطرة الاكتشاف"، ويقوم المدقق بأداء إجراءات التدقيق لتقييم مخاطرة الأخطاء الجوهرية ويحاول أن يحد من مخاطرة الاكتشاف بإجراء مزيد من إجراءات التدقيق بناء على ذلك التقييم). (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧:٢١٩).

١,٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها.

إن البيانات المالية التي يتم تدقيقها من قبل مدقق الحسابات الخارجي المستقل تعدّ أساساً موثوقاً لكثير من الأطراف الخارجية (مستخدمي القوائم المالية)"

ويعني ذلك أن متخذ القرار الاقتصادي الذي يعتمد على معلومات مقدمة من جهة أخرى يواجه مخاطر تتعلق بمدى الاعتماد على هذه المعلومات، وهو بالتالي يسعى الى استخدام وسائل معينة لتخفيض خطر المعلومات، وأيضا تزويد مستخدمي البيانات المحاسبية ببيانات ذات مصداقية يؤدي إلى تخفيض خطر المعلومات، وهذا يؤدي بالتالي إلى إمكانية الحصول على قروض بمعدلات فائدة أقل. إذن تقع على المدقق مسؤولية كبيرة وهي تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، لأن رأي مدقق الحسابات الخارجي في البيانات المالية المدققة يؤثر في كثير من الأطراف الخارجية. ووفقا لمعايير التدقيق الدولية ومن أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول على المدقق تحديد الاستجابات العامة للمخاطر المقيمة عند مستوى البيانات المالية، وعليه تصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق للاستجابة للمخاطر. (الذبيبات، ٢٠٠٦: ٣٠).

وأشار (المومني، ٢٠٠٨) إلى أن التقرير الصادر عن هيئة الأوراق المالية (عام ٢٠٠٣)، يوضح أن عدد الشركات التي تم تصفيتها في الأردن خلال الأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ بلغ ١٩ شركة، كما بلغ عدد القضايا المرفوعة ضد مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين خلال العامين الماضيين (٢٠٠٢ و ٢٠٠٣) حوالي ٢٦ قضية تم رفع ١٠% منها ضد المدققين بسبب اكتشاف الشركات (عملاء المدققين) لعمليات اختلاس لم يستطع مدققو الحسابات اكتشافها. ولذا

ستبين هذه الدراسة مدى التزام المدقق بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

وفي ضوء أهمية تقييم مخاطر التدقيق فإن مشكلة هذه الدراسة تتعلق بشكل محدد

بالإجابة على الأسئلة التالية:

١_ هل يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية؟.

٢_ هل يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية؟.

٣_ هل يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي من أجل تقييم الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية؟.

٤_ هل يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات من أجل تقييم الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية؟.

٥_ هل يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتوثيق أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالي؟.

٦_ هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين الخارجيين، آراء المدققين الداخليين بشأن مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية عند مستوى دلالة معنوية

(0.0٥) ؟.

1.3 فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها تم صياغة الفرضيات الرئيسة التالية؛ التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات :

HO1: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

HO2: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

HO3: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

HO4: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم وكفاية ومناسبة أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

HO5: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتوثيق أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

HO6: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين الخارجيين، وآراء المدققين الداخليين بشأن مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية عند مستوى دلالة معنوية (0.05)؟.

1.4 أهداف الدراسة وأهميتها

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة الكشف عن مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية.

تعود أهمية الدراسة إلى أن مسؤولية مدقق الحسابات هي إعطاء رأي فني محايد فيما يتعلق بعدالة وصدق عرض القوائم المالية، لأن هناك أطرافاً عديدة تعتمد على هذه البيانات (الإدارة، المساهمين، المستثمرين، متخذي القرار....إلخ).

وللوفاء بهذه المسؤولية فإنه على المدقق أن يبحث بجدية عن كل من الأخطاء والمخالفات التي تؤثر بشكل جوهري في صدق وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية.

فكلما كان التزام مدقق الحسابات الخارجي كبيراً بتطبيق إجراءات اختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية كلما كانت درجة الاعتماد على القوائم المالية أكثر موثوقية.

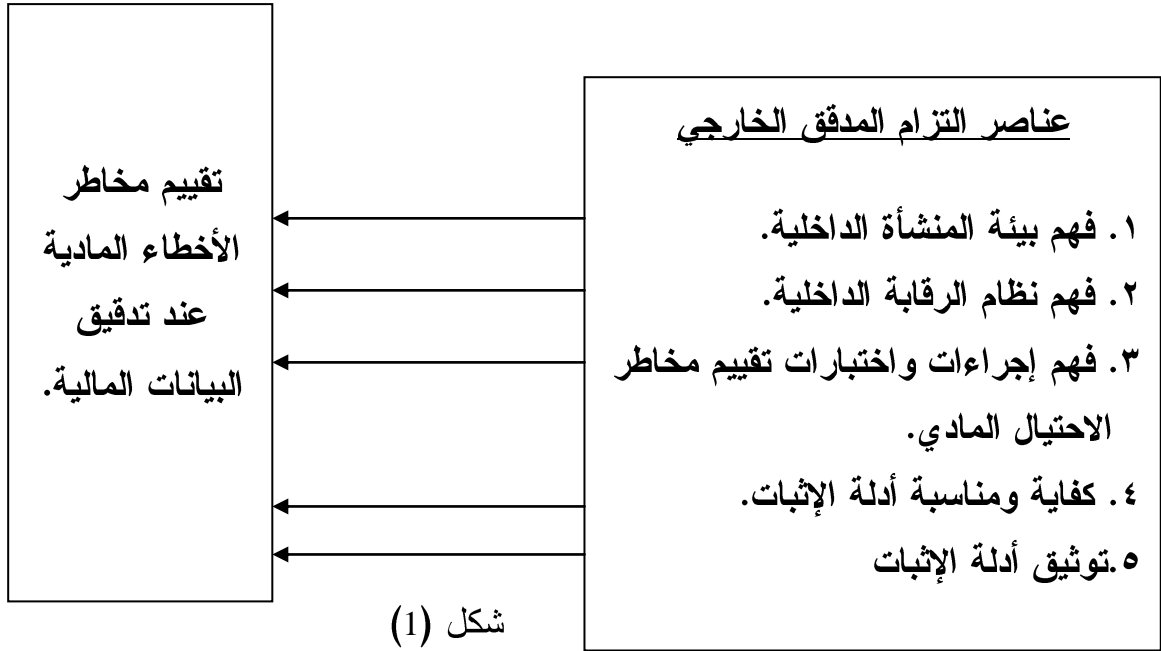
1.5 محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة بالنقاط التالية:

١. بتفاوت حجم مكاتب التدقيق التي يتكون منها مجتمع الدراسة.
٢. تفاوت خبرات ومؤهلات المدققين الخارجيين.

٣. وكذلك التعاون المحدود الذي أبدته مكاتب التدقيق عند توزيع الاستبانات إما لعدم اهتمامهم بعملية البحث العلمي، أو لضيق وقتهم كونهم في هذه الفترة منشغلين بإنجاز مهام التدقيق في نهاية السنة المالية.
٤. ولندرة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

1.6 نموذج الدراسة



7.1 التعريفات الإجرائية

المدقق الخارجي المستقل:

هو الشخص الذي يمارس المهنة كعضو في شركة أو مكاتب مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية. ويتميز هؤلاء المدققون بتأهيلهم العلمي والعملية واستقلاليتهم الذهنية والفعالية، ويقوم هؤلاء المدققون بالتدقيق المالي بناء على معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق المقبولة

عموماً. (الذئببات، ٢٠٠٦: ٥٥).

المدقق الداخلي:

هو شخص يقوم بوظيفة تدقيق داخلية مستقلة ضمن جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفيّ وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة. ويعدّ التدقيق الداخلي أحد مقومات الرقابة الداخلية. (الذئببات، ٢٠٠٦: ٥٥).

مخاطر التدقيق:

هي المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ١٤٠).

مخاطرة الاكتشاف:

أي المخاطرة بأن تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهريّة قبل التدقيق والمخاطرة بأن لا يكتشف المدقق هذه الأخطاء. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ١٤٠).

المخاطر الموروثة:

هي قابلية رصيد أو حساب معين أو طائفة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى، مع إفتراض عدم وجود ضوابط داخلية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ١٤١).

مخاطر الرقابة:

هي مخاطر المعلومات الخاطئة، والتي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو طوائف أخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية.

الغش:

يشير مصطلح الغش إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف أخرى، الذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ١٤٨).

الرقابة الداخلية:

العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفعاليتها وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة. (جمعة، ٢٠٠٨).

أدلة الإثبات:

المعلومات والحقائق التي يستند إليها المدقق لتكوين رأيه حول البيانات المالية. (مطارنة، ٢٠٠٦: ١٧٧).

أدلة كافية ومناسبة:

الكفاية مقياس لكمية الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها، ومناسبة وملائمة تتعلق بكونها

موثوق بها وذات علاقة.(التميمي، ٢٠٠٤ : ١٠٤).

معايير التدقيق:

هي مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد نوعاً من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه.(الذنيبات، ٢٠٠٦ : ٧٥).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

2.2 مفهوم المدقق الخارجي المستقل

2.2.1 مفهوم استقلالية المدقق الخارجي.

2.2.2 أهمية استقلال مدقق الحسابات الخارجي.

2.3 مخاطر التدقيق

2.3.1 مفهوم مخاطر التدقيق.

2.3.2 أنواع مخاطر التدقيق.

٢,٣,٢,١ المخاطر المتأصلة /الموروثة.

٢,٣,٢,٢ مخاطر الرقابة.

٢,٣,٢,٣ مخاطر الاكتشاف.

2.4 الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق.

٢,٤,١ مفهوم الأهمية النسبية.

٢,٤,٢ العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق.

٢,٥ مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

2.6 عناصر التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم

مخاطر الأخطاء المادية:

2.6.1 فهم بيئة المنشأة وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

2.6.2 فهم نظام الرقابة الداخلية.

٢,٦,٢,١ مفهوم الرقابة الداخلية.

٢,٦,٢,٢ مكونات الرقابة الداخلية.

2.6.3 فهم مخاطر الاحتيال المادي.

2.6.4 كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.

٢,٦,٤,١ أدلة التدقيق الكافية والمناسبة.

٢,٦,٤,٢ إجراءات التدقيق للحصول على أدلة التدقيق.

٢,٦,٤,٣ أنواع أدلة وإجراءات التدقيق.

2.6.5 توثيق أدلة الإثبات.

2.7 الدراسات السابقة

2.1 المقدمة

كما ما هو معروف فإن الهدف الأساسي من مهنة تدقيق الحسابات هو تقديم رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية ويتم تقديم هذا الرأي عن طريق تقرير يقدمه (للمساهمين، للإدارة، للموظفين، للحكومة،...إلخ)، أو لأي جهة تهتم بنتيجة أعمال المنشأة المدققة.

من هنا، فإن هناك عدة أطراف تعتمد على تقرير مدقق الحسابات، وبالتالي قرارات تلك الأطراف تكون بناءً على ما سيقدمه المدقق في تقريره، لذلك يجب على المدقق بذل العناية المهنية اللازمة عند تدقيق البيانات لاكتشاف ما قد يحدث من غش أو احتيال، ويخلى المدقق مسؤوليته عند بذل العناية المهنية المعقولة عند التدقيق، وحتى يؤكد للأطراف المعنية أنه بذل العناية المهنية الواجبة أثناء عملية التدقيق فإن عليه الالتزام بتطبيق الاختبارات والإجراءات اللازمة لكشف الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

وبالرغم من عدم وجود ضوابط تلزم مدقق الحسابات بالالتزام بتطبيق تلك الإجراءات والاختبارات، وأيضاً عدم وجود جهة رقابية معينة للتأكد من قيام المدقق بتلك الإجراءات والاختبارات، فإن المدقق عند تطبيقه لها يحمي نفسه من خطر المساءلة القانونية فيما لو اكتشف الخطأ أو الاحتيال بعد عملية إصدار تقرير نظيف مثلاً.

وقد أصدرت معايير التدقيق الدولية إرشادات لمدقق الحسابات تمثلت في المعايير

التدقيق التالية:

١. المعيار رقم ٢٤٠ مسؤولية المدقق فيما يتعلق الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية.
٢. المعيار رقم ٢٥٠ مراعاة القوانين والأنظمة.

٣. المعيار ٣١٥ فهم المنشأة وبيئتها الداخلية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

٤. المعيار ٣٢٠ الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق.

٥. اجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة.

٦. المعيار ٥٠٠ أدلة التدقيق.

وغيرها من المعايير التي تنظم عمل المدقق .

إذن يجب على مدقق الحسابات الالتزام بتطبيق الاختبارات والاجراءات المختلفة حتى يتمكن من تقييم مخاطر التدقيق، ويقصد بمخاطر التدقيق احتمال إعطاء المدقق رأياً نظيفاً في بيانات مالية تحتوي على أخطاء جوهرية.

وستتناول هذه الدراسة مفهوم مخاطر التدقيق وأنواعها، والاختبارات والاجراءات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

2.2 مفهوم المدقق الخارجي المستقل

المدقق الخارجي المستقل هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لإنجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته وعلى سبيل المثال (مدقق حسابات الشركات المساهمة العامة) الذي يقدم تقريره إلى الهيئة العامة التي عينته كما في المملكة الأردنية الهاشمية أو إلى مجلس الإدارة والمساهمين في بعض البلدان الأخرى. (التميمي، ٢٠٠٤: ٦٥).

إن مدقق الحسابات الخارجي يعين من قبل الهيئة العمومية للمساهمين، و يكون مسؤولاً

عن الأهداف التالية :

- التخطيط لعملية التدقيق.

- عمل اختبارات لفحص القوائم المالية والتأكد من عدالتها.

- فحص جودة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن التدقيق كامل ودقيق.

- وفي بالنهاية وضع التقرير النهائي. (Pickett, 2005 :10).

2.2.1 مفهوم استقلالية المدقق الخارجي

من أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات هي الاستقلالية وقد عرفتها

هيئة الأوراق المالية الأمريكية (مطارنة، ٢٠٠٦: ٨٦).

المفهوم الأول: الاستقلال الذهني Mental Independence

يعني الاستقلال الذهني أن يتجرد المدقق من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند

إبداء رأيه الفني المحايد، حيث إن ذلك سينسجم مع النظرية الذاتية الشخصية فهي ترى أن

الاستقلال حالة ذهنية لا يمكن وضع معايير واضحة لها أو مقاييس محددة لأن هذه المعايير قد

تتغير، ولكن الاستقلال الذهني لا يتغير مفهومه حيث يجب على المدقق أن يكون أميناً ونزيهاً

يلتزم الصدق في شهادته ويكشف عن الحقيقة في تقريره.

المفهوم الثاني: الاستقلال الظاهري Appearance Independence

يقصد بالاستقلال الظاهري أن يكون هناك أعراف وقواعد مهنية تضمن عدم السيطرة

من قبل إدارة الشركة على المدقق وعدم وجود أي ارتباط لمصالحه مع إدارة الشركة. وهذا

ما تنتظر له النظرية الموضوعية على أنه مسألة موضوعية بعيدة عن شخصية المدقق وتفكيره

ولا يجب أن ينظر إلى استقلال المدقق نفسه على أنها مسألة ذهنية يترك الحكم فيها للمدقق نفسه وإنما يجب النظر لها على أنها مسألة موضوعية تحكمها قواعد ومعايير محددة.

من التعريفيين السابقين نستنتج أن الاستقلال يتكون من شقين:

(أ) الالتزام باتباع معايير وقواعد موضوعية تحظر على المدقق الجمع بين عمله والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو أن يكون موظفاً فيها كذلك أن يكون له أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الشركة التي يقوم بتدقيق أعمالها.

(ب) أنه مسألة ذهنية مرتبطة بشخصية المدقق واستقلاله وأمانته وأن يكون المدقق نزيهاً وموضوعياً، بمعنى القدرة على اتخاذ القرارات الأخلاقية الصعبة حول الخطأ أو الصواب عن طريق تطبيق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات المهنة على الحالات المختلفة كذلك القدرة على وزن الأمور بدون تحيز من وجهة نظر جميع الأطراف التي تتأثر بهذه القرارات. (مطارنة، ٢٠٠٦: ٨٦).

2.2.2 أهمية استقلال مدقق الحسابات الخارجي

تنطوي البيئة الخاصة بعملية التدقيق على العديد من العلاقات والمصالح المختلفة

أحياناً والمتعارضة في كثير من الأحيان. التي يمكن صياغتها في العلاقات التالية:

١. التعارض بين الإدارة والملاك من ناحية والمدقق من ناحية أخرى.

٢. التعارض بين الملاك والإدارة.

٣. التعارض بين المصالح المادية للمدقق والمعايير المهنية للتدقيق. (جمعة، ٢٠٠٥):

(٦٥).

وبالطبع فإن هذا التعارض يؤثر في استقلالية مدقق الحسابات ويعد استقلال مدقق الحسابات بصفته نائبا عن العملاء والملاك ويعمل لمصلحتهم ويقرر مدى نجاح المنشأة كونه وكيلا عن الملاك في إدارة المنشأة والعلاقة بين المدقق والملاك تمثل أساس مهنة التدقيق.

ومن هنا تأتي أهمية استقلال مدقق الحسابات فالاستقلالية تمكن المدقق من القيام بواجبه على الوجه المطلوب وتمكنه من أن يبدي رأيه مطمئنا بدون خوف. وطرق وإجراءات التدقيق الخارجي الموثوقة أو الأكثر ثقة هي تلك التي تتضمن فحصا دقيقا وصارما للقوائم المالية وهي تعتبر حجر الأساس للثقة التي تعطى للمدقق الخارجي من أجل دعم الوضع الاقتصادي.

(Pickett, 2005:12).

وقد وضح (جمعة، ٢٠٠٥: ١٨) جدول رقم (١) أوجه الاختلافات بين التدقيق الداخلي

والخارجي:

م	بيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
١	الهدف	١. تحقيق أعلى كفاية إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات. ٢. التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.	إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.
٢	علاقة القائم بعملية التدقيق بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل)

٣	نطاق وحدود التدقيق	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق، كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وامكانات تساعده على تدقيق جميع عمليات المنشأة.	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقاً للعقد الموقع بين المنشأة والمدقق الخارجي، والعرف السائد، ومعايير التدقيق المتعارف عليها، وماتنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالباً ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلاً أو اختبارياً وفقاً لطبيعة وحجم عمليات المنشأة محل التدقيق.
٤	التوقيت المناسب للأداء	١ - يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. ٢ - اختيارية وفقاً لحجم المنشأة.	١ - يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة). ٢ - قد يكون كاملاً أو جزئياً.
٥	المستفيدون	إدارة المنشأة	الإدارة/المساهمون/الموظفون/الحكومة

٢,٣ مخاطر التدقيق

2.3.1 مفهوم مخاطر التدقيق

تشير كلمة (Risk) إلى احتمال الحصول على نتيجة سيئة أو خسارة أو غير ذلك بسبب عدم التأكد. وشركات التدقيق تواجه أخطاراً ولكن من نوع آخر، ف؟ إن المدقق مطلوب منه أن يصدر تقريراً يضمنه رأيه حول عدالة القوائم المالية، وهناك عدة طرق للوصول إلى هذا الرأي، ولكن لا يوجد أي ضمان بأن رأي المدقق غير خاطئ بسبب أمور غير مكتشفة. (الذنبيات، ١٥١:٢٠٠٦).

إذن تعرف مخاطر التدقيق بأنها: احتمال احتواء القوائم المالية المدققة على خطأ؟ أو تحريف مادي ولم يكتشف، أو احتمال خروج المدقق بنتيجة غير مناسبة.

(الذئبيات، ١٥١:٢٠٠٦).

و احتمال إعطاء المدقق رأيا مضللا حول القوائم المالية ناتج عن الأخطاء
المادية(الجوهرية) التي فشل المدقق في اكتشافها، ويمكن اختصار مفهوم مخاطر التدقيق بالنقاط
التالية:

١. الخطأ أو الاحتيال الذي يحدث(المخاطر المتأصلة / الموروثة).

٢. الخطأ أو الاحتيال الناتج عن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية للعميل.(مخاطر
الرقابة)

٣. الخطأ أو الاحتيال الذي لا يتم اكتشافه من قبل مدقق الحسابات. (مخاطر
الاكتشاف). (Louwers, 2005: 68).

و أيضا هي المخاطر الناتجة عن فشل المدقق في تعديل رأيه بشكل ملائم بخصوص
قوائم مالية بها أخطاء جوهرية.

ولمخاطرة الأخطاء الجوهرية عنصران:

هما (المخاطر المتأصلة و مخاطر الرقابة). أما مخاطرة الاكتشاف هي المخاطرة بأن لا
تكتشف إجراءات المدقق خطأ جوهريا في إثبات يمكن أن يكون جوهريا، إما فرديا أو عند
جمعه مع أخطاء أخرى.هذا ويمكن تحليل مخاطر التدقيق بالمعادلة التالية:

مخاطر التدقيق المقبولة=مخاطر المتأصلة (الذاتية) x مخاطر الرقابة x مخاطر الاكتشاف

المخططة

وهدف هذه المعادلة هو تحديد خطر الاكتشاف حتى تساعد المدقق في تقدير حجم الاختبارات الجوهرية اللازمة. و يجب على المدقق أن يدرك أنه توجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية وتوجد أيضا، علاقة عكسية بين مستوى مخاطر التدقيق وكمية الأدلة والقرائن التي يجب على المدقق تجميعها. (Eilifsenp, 2006:62).

لذلك يجب على المدقق أن يسعى للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لكي يخفض مخاطر الأخطاء المادية إلى أدنى حد ممكن، خصوصا تلك المرتبطة بالمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة، كما يجب عليه تطبيق اجراءات واختبارات تدقيقية فاعلة ومناسبة من أجل تخفيض مخاطر الأخطاء المادية ذات العلاقة بمخاطر الاكتشاف إلى حدها الأدنى (www.IFACNAT.com).

٢.٣.٢ أنواع مخاطر التدقيق

تقسم مخاطر التدقيق إلى ثلاثة أنواع هي:

2.3.2.1 المخاطر المتأصلة /الموروثة. Inherent Risks

2.3.2.2 مخاطر الرقابة. Control Risks

2.3.2.3 مخاطر الاكتشاف. Discovery Risks

2.3.2.1 المخاطر المتأصلة أو الملازمة أو الموروثة

هي المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو اجتمعت مع بعضها تصبح مادية في ظل عدم وجود رقابة داخلية أو بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة

موضع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق أو بافتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية. (الذنيبات، ٢٠٠٦: ١٥٣).

وقد عرّفت المخاطر الموروثة (المتأصلة) على أنها قابلية رصيد حساب معين أو طائفة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ١٤١).

فعلى سبيل المثال الحسابات المعقدة أكثر احتمالاً لأن تكون تحتوي على أخطاء من الحسابات البسيطة، والحسابات التي تتكون من مبالغ مشتقة من التقديرات المحاسبية وهي عرضة لشك كبير في القياس تشكل مخاطر أكبر من الحسابات المكونة من بيانات روتينية وخفيفة نسبياً، وقد تؤثر كذلك الظروف الخارجية التي تتسبب في نشوء مخاطرة الأعمال في المخاطرة المتأصلة فعلى سبيل المثال، قد تجعل التطورات التقنية منتجاً معيناً قديماً وباطل الاستعمال مما يتسبب في أن يصبح المخزون عرضة للتقادم. بالإضافة إلى هذه الظروف التي هي غريبة بالنسبة لإثبات محدد قد تؤثر في المنشأة وبيئتها تتعلق بعدة أو جميع فئات المعاملات، أو أرصدة الحسابات، أو الإفصاحات على المخاطر الذاتية المتعلقة بإثبات محدد، وتشمل هذه العوامل الأخيرة على سبيل المثال، النقص في رأسمال العامل الذي يكفي للاستمرار في العمليات أو صناعة مترابطة فيها عدد كبير من حالات الفشل في الأعمال.

وهناك عدة عوامل تساعد المدقق على اكتشاف الخطأ أو الاحتيال:

١. الحسابات الكبيرة عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة.
٢. الحسابات التي يسهل تحويلها إلى نقدية أيضاً أكثر عرضة للتلاعب وحدوث الأخطاء.

٣. الحسابات المقدرة أو التي يتم تقديرها هي أيضا عرضة للخطأ أو الاحتيال مثل،
(مخصصات الديون المشكوك بها، وحساب صندوق النثرية).

٤. العمليات الحسابية الأكثر تعقيدا هي عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة.
(Louwers, 2005:69).

إن مدقق الحسابات لا يستطيع أن يغير المستوى الفعلي للمخاطر الملازمة أو المتأصلة، ويستطيع تغيير مستوى التخمين لهذه المخاطر. وإن الطرق المستخدمة من قبل المدقق لتخمين المخاطر المتأصلة تكون في العادة نفس الطرق المتبعة لفهم طبيعة المنشأة أو الصناعة، والمدقق في العادة يكون قادراً على تقييم أو تقدير عوامل العناصر الملازمة عن طريق فهم دورة الأعمال للعميل والتي تتكون من:

١. الإدارة، أهداف الإدارة، موارد المنظمة.

٢. منتجات المنشأة، الخدمات، السوق، الزبائن، المنافسة.

٣. فهم أساس عمليات المنشأة والدورة التشغيلية للمنشأة.

٤. الدخل الناتج من العمليات الأساسية.

٥. القرارات المالية والاستثمارية.

وفي معظم الحالات تكون تكلفة تخمين المخاطر المتلازمة منخفضة لأن المدقق يستخدم نفس الطرق والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط لعملية التدقيق (Boynton, 2001:296).

٢.3.2.2 مخاطر الرقابة

هي المخاطرة المرتبطة باحتمال حدوث خطأ في إثبات حدث مالي يمكن أن يكون

جوهرياً، إما فردياً أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى ولم يتم منعه أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة، و تتعلق هذه المخاطرة بفاعلية تصميم وعمل الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف المنشأة المتعلقة بإعداد البيانات المالية للمنشأة، وسيكون هناك دائماً مخاطرة رقابة بسبب التحديدات الذاتية للرقابة الداخلية.(الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٢٢١).

وتعد هذه المخاطر دالة لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية، حيث إنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فاعلية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء ومن أن يكون معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل. ونظراً للحدود اللازمة لأي نظام رقابة داخلية فإنه لا مفر من وجود هذه المخاطر.

ويتوقف تقدير المدقق لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل التدقيق. وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المدقق أن يفترض أن مخاطر الرقابة مرتفعة.

ومن هنا فإن تقدير المدقق لمخاطر الرقابة لا يتوقف على الرقابة الداخلية فحسب، وإنما يتوقف أيضاً على كفاءة اختبارات مدى الالتزام، وعلى نتيجة تلك الاختبارات. فإذا كانت النتائج إيجابية فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية يقل، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية سوف يرتفع.

وتتشارك المخاطر الرقابية مع المخاطر المتأصلة في أن كليهما لا يتوقفان على المدقق وإنما يعتمد على المنشأة محل التدقيق. ومخاطر الرقابة تبين ما يلي:

١. تخمين أو تقدير ما إذا كان نظام الرقابة فعالاً أم لا.

٢. قصد المدقق لتقدير مخاطر الرقابة بمستوى أقل من ١٠٠% كجزء من خطة التدقيق. وتتشارك "مخاطر المتأصلة" ومخاطر الرقابة في أن المخاطر المتأصلة تتمثل بتوقع وجود خطأ جوهري قبل الأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية. أما مخاطر الرقابة فتتمثل بتوقع وجود خطأ جوهري بعد الأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية. (Arens, 2006: 242).

2.3.2.3 مخاطر الاكتشاف

هي المخاطر بأن لا يكتشف المدقق خطأ موجوداً في إثبات قد يكون جوهرياً، سواء فردياً أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى، ومخاطرة الاكتشاف تتعلق بفاعلية إجراءات التدقيق وتطبيق المدقق لها، ولا يمكن تقليل مخاطرة الاكتشاف إلى الصفر لأن المدقق لا يفحص جميع فئات المعاملات أو أرصدة الحساب أو الإفصاحات، وكذلك لأسباب أخرى، وتشمل هذه الأسباب احتمال أن يختار المدقق إجراءات تدقيق مناسبة أو تفسير نتائج التدقيق، ويمكن تناول هذه العوامل الأخرى من خلال التخطيط المناسب والإلحاق المناسب للموظفين في فريق العملية وتطبيق الشك المهني والإشراف على عمل التدقيق الذي تم أدائه ومراجعته. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٢٢٢).

وتتعلق مخاطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المدقق التي يحددها لتقليل مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وبالنسبة لمستوى معين من مخاطر التدقيق يكون للمستوى المقبول من مخاطر الاكتشاف على علاقة عكسية مع تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، وكلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تنخفض مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها، وبالعكس كلما انخفضت مخاطر الأخطاء

الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تزيد مخاطرة الاكتشاف التي يمكن قبولها. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٢٢٢).

ويمكن أن تنتج مخاطر الاكتشاف عن طريق الشك في طرق التدقيق المتبعة مثل (خطر المعاينة): الذي ينتج عندما يعطي المدقق نتائج معينة على أساس العينات التي تم اختيارها وبالنتيجة النهائية تكون النتيجة مختلفة فيما لو كانت عملية التدقيق شاملة للمجتمع. (Eilifsen, 2006:63).

ويمكن تقسيم مخاطر الاكتشاف إلى نوعين يتعلقان بالاجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية:

١. مخاطر المراجعة التحليلية (Analytical Rrview Risk (ARR): وهو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن إجراءات المراجعة التحليلية من اكتشاف الانحرافات المادية.

٢. مخاطر الاختبارات الجوهرية (Substantive Tests Risk (STR):

وهي المخاطر الناتج من عدم تمكن الاختبارات التفصيلية من اكتشاف الانحرافات المادية.

٣. مخاطر العينات (Sampling Risk (SR):

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج

الممكن الخروج بها فيما لو تم تدقيق المجتمع كاملاً.

٤. المخاطر غير المتعلقة بالعينات (Non- Sampling Risk (NSR):

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة، لكن ذلك ليس مرتبطاً

بعملية المعاينة، وإنما مرتبط بقدرات وكفاءة المدقق في اختبار المفردات وتقويم

نتائجها، وعلى سبيل المثال خروج المدقق برأي غير سليم عن أحد البنود المتضمنة في العينة نتيجة عدم تمكن المدقق من تنفيذ إجراءات الاختبار على هذا البند بشكل سليم.(الذنيبات، ٢٠٠٦: ١٥٣).

و لتخفيض الخطر الطبيعي أو المتأصل: فنظرا لأن الخطر المتأصل يتم تقييمه بناء على تقدير المدقق للظروف الخاصة بالعميل، فإن هذا التخفيض يتم فقط خلال مرحلة التخطيط وعادة لا يتغير ما لم توجد حقائق جديدة يتم اكتشافها خلال عملية التدقيق. ولتخفيض خطر الرقابة: يتأثر تقدير خطر الرقابة بالرقابة الداخلية للعميل واختبارات المدقق لهذه الرقابة. ويمكن أن يخفض المدققون خطر الرقابة بإجراء المزيد من الاختبارات المكثفة لتقييم ما إذا كان لدى العميل رقابة فعالة. ولتخفيض خطر الاكتشاف المخطط يعمل المدقق على زيادة اختبارات التدقيق التفصيلية. يمكن أن يخفض المدققون خطر الاكتشاف المحقق عن طريق جمع الأدلة باستخدام: الإجراءات التحليلية، الاختبارات الأساسية للعمليات المالية، والاختبارات التفصيلية للأرصدة. ويمكن أن يؤدي تنفيذ إجراءات تدقيق إضافية بافتراض أنها فعالة، واختيار أحجام أكبر للعينات إلى تخفيض خطر الاكتشاف المحقق.(أرينز، ٢٠٠٢: ٣٥١).

ويقوم المدقق عادة بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة حسب حكمه المهني ودرجة استعداده لتحمل المخاطر، وغالبا ما يستخدم المدققون نسبة ٥ % كمعدل للمخاطر الممكن تحملها. ويمكن أن يأخذ العوامل التالية عند تحديده لهذا النوع من المخاطر:

١. درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية: عندما يتوقع المدقق

إعطاء المستخدمين الخارجيين اهتماما كبيرا للقوائم المالية للعميل فإنه من

الملائم أن تكون مخاطر التدقيق المقبولة منخفضة.

٢. احتمالية مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار القوائم المالية، حيث إن هناك ميلاً طبيعياً من قبل الذين يتعرضون إلى الإفلاس أو من قبل ممن تنعكس عليهم آثاره بأن يقوموا بمقاضاة المدقق.

٣. تقييم نزاهة واستقامة الإدارة: فإذا كانت نزاهة العميل مشكوكاً فيها فإن المدقق قد يقوم بتقييم المخاطر بشكل منخفض، وكذلك العكس. (الذنيبات، ٢٠٠٦: ١٥٤).

وبرأي الباحثة إنه يجب أن يكون هناك معايير أكثر دقة لاكتشاف مخاطر التدقيق وضوابط تضبط عملية التدقيق، مثلاً جهات قانونية مختصة بمتابعة عمل المدققين الخارجيين عن كتب. وبعد عرض ما سبق من أنواع المخاطر باعتقادي أنه تقع على المدقق الداخلي مسؤولية كبيرة في اكتشاف الأخطاء أو الاحتيال لذلك يجب أن يكون هناك تعاون كبير بين المدقق الخارجي والداخلي، فكلما كان عمل المدقق الداخلي دقيقاً وحسب معايير التدقيق الدولية سهل ذلك عمل مدقق الحسابات الخارجي.

جدول رقم (٢): العلاقات بين الأخطار والأدلة

الموقف	مخاطر المراجعة المقبولة	مخاطر الخطر الطبيعي	مخاطر الرقابة	مخاطر الاكتشاف المخططة أو المرغوب فيها من قبل المدقق	حجم الأدلة المطلوب
١	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
٢	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط
٣	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع
٤	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٥	مرتفع	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط

المصدر (أرينز، ٢٠٠٢: ٣٤٦).

توضيح لبيانات الجدول السابق:

1. فمثلا بالنسبة للعناصر الموجودة تحت الموقف رقم (١) تشير إلى أنه على النحو

التالي:

إذا كان مستوى المخاطرة المقبولة حاليا من المدقق مرتفعا، وكانت المخاطر المتأصلة (وجود تحريف في القوائم المالية) منخفضة، كما أن مخاطر الرقابة منخفضة بسبب فاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما أن مستوى المخاطر المخطط مرتفعا أيضا، فإن حجم أدلة الإثبات المطلوبة تكون مرتفعة.

2. وعلى العكس من ذلك يشير الموقف رقم (٣) إلى أنه:

إذا كان المستوى المقبول حاليا من المدقق منخفضا (أي أنه متشدد وتوجد مخاطر متأصلة عالية بسبب احتمال وجود تحريف في القوائم المالية كما توجد مخاطر رقابة عالية بسبب عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفي الوقت نفسه يطمح المدقق تشدد أكثر أي أنه يخفض مستوى المخاطر المقبولة، فإن عليه حينئذ أن يزيد (يرفع) حجم الأدلة المطلوبة.

2.4 الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق

2.4.1 مفهوم الأهمية النسبية

ليس من المتوقع أن يعرض المحاسب القانوني قوائم مالية دقيقة جدا، فهناك من الأحكام الشخصية والتقديرية التي يمكن أن تؤثر في عناصر معينة من عناصر القوائم المالية ومن ثم تجعلها تختلف باختلاف هذه الأحكام والتقديرية المهنية، أكثر من هذا فإن المنافع من تحقيق دقة عالية غالبا ما تكون قليلة، ومن هنا تبني المحاسبون مبدأ الأهمية النسبية (Principle of

(Meteriality). (توماس، ٢٠٠٣: ٤٢).

وتم تعريف (الأهمية النسبية) من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية بما يلي:

"تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر في القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من البيانات المالية في ظل الظروف المحيطة. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة. في حال كونها مفيدة". (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٣٩٤).

ويستخدم المدققون الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق:

١. كأساس للتخطيط لعملية التدقيق.
٢. كموجه أو أساس لتقييم أدلة الإثبات.
٣. كأساس لاتخاذ القرارات عند إعداد التقرير. (Louwers, 2005:74).

٢.٤.٢ العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق:

يعد كل من الأهمية النسبية والخطر مفهومي مرتبطين ولا يمكن الفصل بينهما. فالخطر يمثل مقياساً لعدم التأكد، والأهمية النسبية تمثل مقياساً للمقدار أو الحجم. ويؤخذ كلٌّ من المفهومين في الاعتبار، ويتم قياس عدم التأكد للقيم وفقاً لمقدار معين.

فعلى سبيل المثال، تعد الجملة التالية جملة دقيقة ذات معنى: يخطط المدقق لجمع أدلة التدقيق بحيث يوجد خطر مقداره ٥% (خطر التدقيق الممكن قبوله) للفشل في اكتشاف التحريفات التي تزيد على التحريفات المحتملة التي تبلغ قيمتها \$٢٥٠٠٠ (مستوى الأهمية النسبية) (أرينز،

عند التخطيط لعملية التدقيق، على المدقق الأخذ بعين الاعتبار ماهية الأمور التي تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري. وإن فهم المدقق للمنشأة وبيئتها يحدد إطاراً مرجعياً يخطط المدقق ضمنه لعملية التدقيق ويمارس الحكم المهني بشأن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية والاستجابة لتلك المخاطر طوال عملية التدقيق، كما أنه يساعد المدقق في تحديد الأهمية النسبية وفي تقييم ما إذا كان الحكم بشأن الأهمية النسبية يبقى مناسباً أثناء سير التدقيق، وتقييم المدقق للأهمية النسبية المتعلقة بفئات تساعد المدقق في تقريره. إن تقدير المدقق للأهمية النسبية المتعلقة بأرصدة حسابات معينة أو بمجموعة من المعاملات، تساعده على اتخاذ قرار بمسائل فيها (البنود التي سيقوم بفحصها) وهل سيقوم باستعمال العينات وإجراء التحليل. إن ذلك يساعد المدقق على اختبار إجراءات التدقيق، والتي بمجموعها، يتوقع أن تؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٣٩٥).

2.5 مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

(حسب المعيار الدولي ٢٤٠ مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند تدقيق البيانات المالية، ٢٧٦).

على المدقق الذي يقوم بأداء التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، ولا يستطيع المدقق الحصول على تأكيد مطلق بأنه سيتم اكتشاف

الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وذلك بسبب عوامل مثل استخدام الحكم الشخصي واستخدام الفحص والتحديدات الذاتية للرقابة الداخلية وحقيقة أن الكثير من أدلة التدقيق المتوفرة للمدقق هي إقناعية وليست قاطعة بطبيعتها.

عند الحصول على تأكيد معقول على المدقق اتخاذ موقف الشك المهني أثناء عملية التدقيق واعتبار احتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وإدراك حقيقة أن إجراءات التدقيق الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون مناسبة في سياق مخاطرة محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

كما يجب عليه اتخاذ موقف الشك المهني عند أداء عملية التدقيق وذلك لمراعاة أنه من الممكن أن تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية. وتم تعريف الشك المهني حسب معايير التدقيق الدولي على أنه (موقف يتضمن عقلا متسائلا وتقييما ناقدا لأدلة التدقيق، كما يتطلب الشك المهني تساؤلا مستمرا ما إذا كانت المعلومات وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها توحى بأنه قد توجد أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال).

(إن معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية، ص ٢٤٠) يشير إلى ما يلي يتوجب على المدقق القيام بما يلي:

١. القيام بإجراءات للحصول على معلومات لاستخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

٢. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية ومستوى الإثبات، وبالنسبة للمخاطر المقيمة التي يمكن أن ينجم عنها أخطاء

جوهرية بسبب الاحتيال تقييم تصميم أنظمة الرقابة ذات العلاقة للمنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة المناسبة، وتحديد ما إذا تم تنفيذها.

٣. تحديد الاستجابات العامة لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية، واعتبار تعيين الموظفين والإشراف عليه، واعتبار السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة، وإدخال عنصر عدم تنبؤ في اختيار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها.

٤. تصميم وأداء إجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

٥. تحديد الاستجابات لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.

٦. اعتبار ما إذا كان خطأ ما تم تحديده يدل على وجود احتيال.

٧. الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة فيما يتعلق بالاحتيال.

٨. الاتصال مع الإدارة والمكلفين بالرقابة.

عند تخطيط وأداء التدقيق لتقليل مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول على

المدقق الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال.

وحسب ملخص مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة (بكاوب) (Public (PCAOB

:Company Accounting Oversight Board

عن تقرير "الإشراف على تطبيق المدققين لمعايير بكاوب المتعلقة بمسؤولية المدققين تجاه

الاحتيال" الذي صدر في ٢٢ كانون الثاني عام ٢٠٠٧:

أولاً: مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة PCAOB هو منظمة غير هادفة للربح تم إنشاؤها بناءً على مرسوم سربينز أوكسلي (SOX) لعام ٢٠٠٢ إثر انهيار بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل (Enron, Tyco international, peregrine systems, World com) وذلك لمراقبة مدققي حسابات الشركات العامة من أجل حماية مصالح المستثمرين وتحري المصلحة العامة عند إعداد تقارير تتسم بالاستقلالية، العدالة وكفاية المعلومات.

ثانياً: أصدر المجلس في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٧ تقريراً يلقي الضوء على تطبيق المدققين لمعايير المجلس والمتعلقة بمسؤولية المدققين تجاه الاحتيال. وفي التقرير لم يتم المجلس بتغيير أو اقتراح تغيير أي من المعايير الموجودة، ولم يعن التقرير أيضاً بتزويد أي تفسير جديد بأي شكل لأي من المعايير الموجودة. وقد طرح المجلس بعض الملاحظات الهامة وتزويد لجان التدقيق بالمعلومات ذات الفائدة والصلة بعملهم.

إن مسؤولية المدقق فيما يتعلق باكتشاف خطأ جوهري نتيجة الاحتيال هو ما يركز عليه المجلس. توضح معايير المجلس بأن المدقق لديه مسؤولية تخطيط تنفيذ التدقيق بغرض الوصول إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية بما في ذلك الأخطاء الناتجة عن الاحتيال. رغم أن أي تدقيق للبيانات المالية يتضمن بعض المخاطر حيث إن المدقق لن يكتشف الأخطاء الجوهرية حتى وإن تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير المجلس. فإن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال هي أكبر من مخاطر الأخطاء

الجوهريّة الناتجة عن الخطأ غير المقصود. حيث إن الاحتيال عادة يرتبط بإخفاء متعمد يمكن أن ينتج عن تأمر مع طرف خارجي. لذلك على المدقق أن يقدر المخاطر ويطبّق الإجراءات الملائمة التي قد تؤدي إلى اكتشاف الأخطاء الجوهريّة الناتجة عن الاحتيال في البيانات الماليّة. (ملخص مجلس مراقبة الشركات العامّة (PCAOB)، ٢٠٠٧).

وناقش التقرير الأشكال التاليّة للإجراءات المتعلّقة باعتباريات المدقق للاحتيال:

جلسات العصف الذهني ومناقشة مؤشرات الاحتيال

يجب أن تراعي خطة المدقق أن البيانات الماليّة يمكن أن تكون عرضة للأخطاء الجوهريّة الناجمة عن الاحتيال وكيف يمكن للإدارة أن تخفي أو تغيّر أي معلومات ماليّة بهدف الاحتيال. وفي عمليات التدقيق التي تشمل فرق تدقيق متعدّدة الأشخاص. فإن فريق التدقيق يجب أن يكون على دراية بمعيّار "العصف الذهني" لمناقشة هذه المواضيع. حيث يسهم هذا النقاش في إلقاء الضوء على كيفية حدوث وإخفاء عملية الاحتيال. تعزز جلسة العصف الذهني أيضاً مفهوم اكتشاف الأخطاء الجوهريّة في البيانات الماليّة الناجمة عن الاحتيال باعتبارها عنصراً أساسياً في عملية التدقيق.

وليكون أكثر فاعليّة، فإن العصف الذهني من قبل فريق التدقيق يجب أن يكون خلال المراحل الأولى من التدقيق ليتمكن المدققون من الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات عملية احتيال وذلك في مرحلة تطوير الإستراتيجية العامّة لعملية التدقيق.

وبالرغم من أهميّة تلك المراحل للوصول إلى عملية تدقيق فعّالة، لاحظت فرق المراقبة للمجلس حالات عدم الالتزام بهذه المتطلبات في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق. وعليه قام فريق

المراقبة في بكاوب بما يلي:

- أ) تحديد عمليات التدقيق التي لم يلجأ فريق التدقيق فيها إلى جلسات العصف الذهني.
- ب) تحديد عمليات التدقيق التي قامت فرق التدقيق فيها بجلسات العصف الذهني لكن في مرحلة تلي التخطيط وبدء العمل الميداني.
- ج) تحديد عمليات التدقيق التي لم يحضر فيها الأعضاء الرئيسيون في فريق التدقيق جلسات العصف الذهني.

استجابة المدقق لعوامل مخاطر الاحتيال

يجب على المدقق أن يقيم إمكانية ربط مخاطر الاحتيال بحسابات فردية أو عمليات مالية بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة. لاحظ فريق المراقبة في بكاوب أمثلة على وجود حالات عدم استجابة المدققين بطريقة ملائمة لمؤشرات مخاطر الاحتيال.

الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية:

وعندما تعزز إجراءات المدقق الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، يجب على المدقق أن يوثق طبيعة وتأثير الأخطاء الجوهرية واعتبار فيما إذا كان من المحتمل أن تكون الأخطاء الجوهرية مؤشرا لعملية احتيال. إذ إن الاعتبارات النوعية لمؤشرات عملية الاحتيال يمكن أن تجعل من الأخطاء غير الجوهرية أخطاء جوهرية بسبب نوعيتها، وذلك كما في الحالات التالية:

أ- عدم احتساب الأهمية النسبية في التخطيط و / أو الحد النسبي لقيود التعديل المقترحة، ونتيجة لذلك فإن بعض الأخطاء الجوهرية غير المصححة لم يتم تقييمها أو أنه قد تم تقييمها بشكل

غير ملائم على أساس فردي أو تجميعي مع الأخطاء الجوهرية الأخرى.

ب- لا يقوم بعض المدققين بمسئولياتهم بالشكل الملائم للتحقق من عدم التزام الشركات بالمبادئ

المحاسبية المتعارف عليها وما إذا كان عدم الالتزام يعدّ مؤشرا لعملية احتيال.

ج- أمثلة على عدم ترحيل المدققين لكل قيود التعديل المقترحة التي يتجاوز مجموعها الحد

النسبي المقبول للتعديل.

د- قيام المدققين بتسوية أثر الأخطاء المكتشفة التي تقع ضمن الحد النسبي المقبول للتعديل

وبالتالي لم تظهر هذه الأخطاء بشكل واضح كما لو تم تجميعها وترحيلها " القيود التعديلية

المقترحة" ليظهر تأثيرها مجتمعة. وعليه فإن هذه الأخطاء تم استثناؤها بطريقة غير صحيحة

عند تقييم الأخطاء الجوهرية المحتملة.

هـ- لا يتحقق بعض المدققين (بشكل كاف) من التعديلات الأخيرة التي تم اقتراحها من قبل

الإدارة التي تؤثر بصورة كبيرة على النتائج المالية والتي تلغي بدورها سواء بصورة جزئية

أو كلية التعديلات المقترحة مسبقا من قبل المدققين.

مخاطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية:

عادة ما يكون لدى الإدارة القدرة على القيام بعمليات الاحتيال من خلال الوصول للسجلات

المحاسبية بشكل مباشر أو غير مباشر وتعديلها وتقديم معلومات مالية غير صحيحة وتجاوز

نظام الرقابة الداخلية الذي قد يكون نظاما فعالا لولا هذه الممارسات.

وقد لاحظ فريق المراقبة أمثلة على:

(أ) أمثلة على عدم قيام المدقق بتنفيذ الإجراءات الملائمة لتقييم مخاطر تجاوز الإدارة لنظام

الرقابة الداخلية.

(ب) في بعض عمليات التدقيق لم يستطع المدققون إثبات اكتمال وعدالة مجتمع المعاينة الذي تم اختيار عينات القيود اليومية منه.

(ج) أمثلة على عدم وجود دليل توثيق التدقيق وعدم وجود أدلة أخرى مقنعة بأنه قد تم تنفيذ اختبار وتقييم ملائم للقيود اليومية.

(د) إقصاء القيود ذات المبالغ القليلة من الاختبار مما يؤدي إلى عدم اكتشاف مخاطر الأخطاء الناتجة عن الاحتيال والتي قد تنتج عن الاستخدام المتكرر للقيود ذات المبالغ القليلة.

(هـ) لم يتم بعض المدققين في اختبار أو توثيق الافتراضات التي تستخدمها الإدارة عند وضع التقديرات كما لم يستطع بعض المدققين الحصول على دليل حول مدى عدالة التقديرات المحاسبية التي تستخدمها الإدارة.

وحسب التقرير ومع أن الإجراءات التحليلية تصلح لأن تكون أداة تشخيصية فعالة على مدى مصداقية البيانات المستخدمة، إلا أنها أحيانا لا تكفي وحدها لأن تكشف عن عملية الاحتيال للأسباب التالية:

(أ) عدم التحقق من البيانات المستخدمة في الإجراءات التحليلية.

(ب) عدم تحليل البيانات من أجل تحسين دقة الإجراءات التحليلية في الحالات التي يكون فيها هذا التحليل ملائما.

(ج) عندما كان القصد من الإجراءات التحليلية اختبارات جوهرية. لم يتم بعض المدققين في تحليل وتفسير الانحرافات بين النتائج الفعلية ونتائج الإجراءات التحليلية.

د) عدم التحقق من صحة تفسيرات الإدارة للفروقات التي تتجاوز قيمتها الحد النسبي المقبول.

2.6 عناصر التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية:

إن هناك عددا من العناصر التي يجب على مدقق الحسابات الالتزام بها حتى يستطيع تقييم

مخاطر الأخطاء الجوهرية أولها:

2.6.1 فهم طبيعة نشاط المنشأة وبيئتها الداخلية

وحسب المعيار الدولي رقم ٣١٥ فهم طبيعة نشاط المنشأة وبيئتها الداخلية فإنه فهم

المدقق لطبيعة نشاط المنشأة وبيئتها النواحي التالية:

- أ- ظروف القطاع العام.
- ب- البيئة التنظيمية للمنشأة.
- ج- السياسات المحاسبية للمنشأة وتطبيقاتها.
- د- الأهداف والاستراتيجيات ومخاطر العمل المتعلقة بذلك التي يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية.

أ- ظروف القطاع العامة وتشمل هذه الظروف ما يلي:

- السوق والمنافسة، الذي تعمل فيه ودرجة المنافسة بما في ذلك الطلب والقدرة وتنافس الأسعار.
- تقنية المنتجات الخاصة.
- نوعية العملاء.

▪ البيئة القانونية (التشريعات والأنظمة الحكومية).

▪ السياسات الحكومية الضريبية والجمركية.

ب- البيئة التنظيمية للمنشأة وتشمل ما يلي:

▪ الهيكل التنظيمي للمنشأة.

▪ التشريعات والأنظمة الداخلية.

▪ أنشطة الإشراف المباشرة.

▪ سلم الرواتب والمكافآت.

▪ معايير التعيين والترقية.

ج- السياسات المحاسبية للمنشأة وتطبيقاتها وتشمل ما يلي:

▪ النظام المحاسبي.

▪ السياسات المحاسبية للاعتلاف.

▪ السياسات المحاسبية للقياس.

▪ السياسات المحاسبية للإفصاح.

▪ السياسات المتبعة في توحيد البيانات.

▪ التقارير المالية المرحلية.

▪ الأطراف ذات العلاقة.

د- الأهداف والاستراتيجيات ومخاطر العمل المتعلقة بذلك التي يمكن أن تؤدي إلى

أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

يجب على المدقق أن يحصل على فهم لأهداف واستراتيجيات المنشأة ومخاطر العمل المتعلقة بذلك التي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

إن مخاطرة العمل أوسع من مخاطرة الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بالرغم من أنها تشمل الأخيرة، وقد تتجم مخاطرة العمل بشكل خاص من التغيير أو التعقيد، بالرغم من أن عدم إدراك الحاجة للتغيير قد يتسبب أيضا في نشوء مخاطرة، وقد ينشأ التغيير على سبيل المثال من تطوير منتجات جديدة قد تفشل، أو من سوق غير مناسب حتى لو تم تطويره بنجاح، أو من عيوب ينجم عنها التزامات ومخاطر السمعة. إن فهم أخطاء العمل تزيد من احتمال تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية، على أنه لا تقع على المدقق مسؤولية تحديد أو تقييم كافة أخطاء العمل. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٣٥٣).

ومعظم مخاطر العمل سيكون لها في النهاية نتائج مالية، ولذلك لها أثر في البيانات المالية، على أنه ليست جميع مخاطر العمل تؤدي إلى حدوث مخاطر أخطاء جوهرية، ومن الممكن أن يكون لمخاطرة عمل نتيجة فورية بحدوث مخاطرة أخطاء في المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات عند مستوى الإثبات أو البيانات المالية ككل، فعلى سبيل المثال قد تزيد مخاطرة العمل الناجمة من قاعدة عملاء مقاولين بسبب توحيد القطاع من مخاطرة الأخطاء الجوهرية المرتبطة بتقييم الذمم المدينة، على أن نفس المخاطرة، وبشكل خاص بالاشتراك مع اقتصاد مقاولات قد يكون لها نتيجة على مدى أطول، وعلى المدقق أن يأخذها في الاعتبار عند تقييم مدى مناسبة فرض الاستمرارية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٧٨٥).

تشمل الأمثلة على الأمور التي يمكن للمدقق أن يأخذها في الاعتبار حسب معيار التدقيق

الدولي ٣١٥ ما يلي:

١. وجود أهداف (أي كيف تتناول المنشأة القطاعات والعوامل التنظيمية والعوامل

الخارجية الأخرى) المتعلقة على سبيل المثال بما يلي:

- التطورات في القطاعات (قد تكون هناك مخاطر محتملة متعلقة بالعمل، على سبيل

المثال، ليس لدى المنشأة الموظفون أو الخبرة للتعامل مع التغيرات في القطاع).

- المنتجات والخدمات الجديدة (قد تكون هناك مخاطر محتملة متعلقة بالعمل، على

سبيل المثال وجود التزامات زائدة على المنتجات).

- التوسع في العمل (قد تكون هناك مخاطر محتملة متعلقة بالعمل، على سبيل

المثال لم يتم تقدير الطلب بدقة). (الإتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧:ص ٣٨٠).

- متطلبات محاسبية جديدة (قد تكون هناك مخاطر محتملة متعلقة بالعمل، على سبيل

المثال تنفيذ غير مكتمل أو غير مناسب، أو تكاليف زائدة).

- متطلبات تنظيمية (قد تكون هناك مخاطر محتملة متعلقة بالعمل، على سبيل المثال

وجود مخاطر قانونية زائدة).

- متطلبات تمويل حالية ومتوقعة (قد تكون هناك مخاطر محتملة متعلقة بالعمل،

على سبيل المثال خسارة تمويل بسبب عدم قدرة المنشأة على تلبية المتطلبات).

- استخدام تقنية المعلومات (قد تكون هناك مخاطر محتملة متعلقة بالعمل، على

سبيل المثال عدم توافق الأنظمة والعمليات).

٢. آثار تنفيذ إستراتيجية، وبشكل خاص أية آثار تؤدي إلى متطلبات محاسبية جديدة (قد تكون هناك مخاطرة محتملة متعلقة بالعمل، على سبيل المثال تنفيذ غير مكتمل أو غير مناسب). (الإتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧:ص ٣٨٠).

٣. في تقييم المخاطر ذات العلاقة بطبيعة نشاط المنشأة وبيئتها الداخلية يجب على المدقق القيام بالإجراءات التالية:

١. استفسارات من الإدارة وآخرين داخل المنشأة.

٢. الإجراءات التحليلية.

٣. الملاحظة والتفتيش.

وإلى جانب ذلك يقوم المدقق بأداء إجراءات تدقيق أخرى حيث قد تساعد المعلومات التي يتم الحصول عليها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية، فعلى سبيل المثال قد ينظر المدقق في إجراء استفسارات من المستشار القانوني الخارجي للمنشأة أو من خبراء التقييم الذين استخدمتهم المنشأة، كما أن مراجعة المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية مثل تقارير من قبل المحللين أو البنوك أو وكالات التقييم أو المجالات التجارية والاقتصادية أو المنشورات التنظيمية أو المالية قد تكون أيضا نافعة في الحصول على معلومات خاصة بالمنشأة.

2.6.2 فهم نظام الرقابة الداخلية.

2.6.2.1 مفهوم الرقابة الداخلية

يجب على المدقق الحصول على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق. وذلك لتحديد أنواع الأخطاء المحتملة واعتبار العوامل التي تؤثر في مخاطر الأخطاء الجوهرية وتصميم وتوقيت ومدى مزيد من إجراءات التدقيق.

وتعرف الرقابة الداخلية: بأنها العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة، ويتبع ذلك أن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف.

2.6.2.2 مكونات الرقابة الداخلية

وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي:

١. بيئة الرقابة.

وتشمل بيئة الرقابة مواقف ووعي وإجراءات الإدارة وأولئك المكلفين بالرقابة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية للمنشأة وأهميتها في المنشأة. تشمل بيئة الرقابة كذلك مهام الرقابة والإدارة وتحدد الاتجاه العام للمنظمة الذي يؤثر في وعي أفرادها بالرقابة، إنها قاعدة الرقابة الداخلية، التي توفر الانضباط والهيكل.

وحسب المعيار الدولي ٣١٥، تشمل بيئة الرقابة العناصر التالية:

(أ) إيصال وتنفيذ والقيم الأخلاقية. لا تستطيع فاعلية عناصر الرقابة أن تلو عن النزاهة والقيم الأخلاقية للأفراد الذين يضعونها ويديرونها ويتابعونها، والنزاهة والقيم الأخلاقية هي عناصر أساسية لبيئة الرقابة التي تؤثر في فاعلية تصميم وإدارة ومتابعة العناصر الأخرى المكونة للرقابة الداخلية. إن النزاهة والسلوك الأخلاقي هما نتاج المعايير الأخلاقية والسلوكية للمنشأة، وكيف يتم إيصالها وكيف يتم تعزيزها في الممارسة، وهي تشمل إجراءات الإدارة لإزالة أو تقليل الدوافع والإغراءات التي قد تدفع الموظفين إلى الدخول في إجراءات غير شريفة وغير قانونية وغير أخلاقية، كما أنها تشمل إيصال القيم ومعايير السلوك للمنشأة إلى الموظفين من خلال بيانات السياسة وقواعد السلوك والأمثلة.

(ب) الالتزام بالكفاءة. الكفاءة هي المعرفة والمهارات اللازمة لإنجاز الأعمال التي تحدد وظيفة الفرد، ويشمل الالتزام بالكفاءة اعتبار الإدارة لمستويات الكفاءة لوظائف معينة وكيف تترجم هذه المستويات إلى مهارات ومعرفة لازمة.

(ج) مشاركة أولئك المكلفين بالرقابة. يتأثر بالوعي بالرقابة في المنشأة إلى حد كبير بأولئك المكلفين بالرقابة، وتشمل الصفات المميزة لأولئك المكلفين بالرقابة الاستقلال عن الإدارة وخبرتهم ومركزهم ومشاركتهم في فحص الأنشطة وكون أعمالهم مناسبة والمعلومات التي يستلمونها والدرجة التي تتأثر إليها الأسئلة الصعبة ويتم متابعتها مع الإدارة وتفاعلهم مع المدققين الداخليين والخارجيين. إن أهمية مسؤوليات أولئك المكلفين بالرقابة معترف بها في قواعد الممارسة والأنظمة والإرشادات الأخرى المقدمة لمنفعة أولئك المكلفين بالرقابة. تشمل المسؤوليات الأخرى لأولئك المكلفين بالرقابة الإشراف على التصميم والعمل الفعال لاجراءات الاتصال بشأن الأفعال غير القانونية وعملية مراجعة فاعلية الرقابة الداخلية

للمنشأة.

(د) فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي. تشمل فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي سلسلة واسعة من الخصائص، وهذه الخصائص قد تشمل مايلي: أسلوب الإدارة في تلقي ومتابعة المخاطر، ومواقف واجراءات الإدارة بشأن إعداد التقارير المالية (اختيار محافظ أو جريء من المبادئ المحاسبية البديلة والقيام بالواجب على الوجه الأكمل والأسلوب المحافظ الذي يتم من خلاله تطوير التقديرات المحاسبية) وموقف الإدارة تجاه معالجة المعلومات والمهام المحاسبية والموظفين.

(هـ) الهيكل التنظيمي. يوفر الهيكل التنظيمي للمنشأة الإطار الذي يتم من خلال تخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة أنشطتها لتحقيق الأهداف الواسعة للمنشأة، ويتضمن إقامة هيكل تنظيمي مناسب اعتبار النواحي الرئيسية للصلاحيات والمسؤوليات والخطوط مناسبة لإعداد التقارير. تقوم المنشأة بتطوير هيكل تنظيمي مناسب لاحتياجاتها، ويعتمد كون الهيكل التنظيمي مناسباً جزئياً على حجمها وطبيعة أنشطتها.

(و) تفويض الصلاحيات والمسؤوليات. يشمل هذا العامل كيف يتم تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة التشغيلية، وكيف تتم إقامة هرميات علاقات إعداد التقارير والتفويض، كما يشمل السياسات الخاصة بممارسات العمل المناسبة ومعرفة وخبرة الموظفين الرئيسيين والموارد المتوفرة للقيام بالواجبات. إضافة إلى ذلك تشمل السياسات والاتصالات الموجهة نحو ضمان فهم جميع الموظفين لأهداف المنشأة ومعرفة كيف توجد علاقة متبادلة بين إجراءاتها الفردية ومساهمتها في هذه الأهداف، وإدراك كيف ومن أجل ماذا سوف يتم اعتبارهم مسئولين.

(ز) سياسات وممارسات الموارد البشرية. تتعلق سياسات وممارسات الموارد البشرية بالتعيين والتوجيه والتدريب والتقييم وتقديم المشورة والترقية والتعويض والإجراءات التصحيحية، فعلى سبيل المثال معايير تعيين أكثر الأفراد تأهيلاً-مع التركيز على الخلفية التعليمية وخبرة العمل السابقة والإنجازات السابقة وأدلة النزاهة والسلوك الأخلاقي- تظهر التزام المنشأة بالأشخاص الأكفاء الذين يمكن الوثوق بهم. إن سياسات التدريب التي توصل الأدوار والمسؤوليات المتوقعة من الأداء والسلوك. تظهر الترقيات التي تتم من خلال تقييم الأداء الدوري التزام المنشأة بتقديم الموظفين المؤهلين إلى مستويات أعلى من المسؤولية.

إن تقسيم الرقابة الداخلية إلى خمسة عناصر يوفر إطاراً مفيداً للمدققين لاعتبار كيف يمكن أن تؤثر مختلف نواحي الرقابة الداخلية لمنشأة على التدقيق، ولا يعكس التقسيم بالضرورة كيف تعتبر وتنفذ المنشأة الرقابة الداخلية، كذلك الاعتبار الرئيسي للمدقق هو ما إذا كان عنصر رقابة داخلي يمنع أو يكتشف ويصحح الأخطاء الجوهرية في فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والإثباتات الخاصة بها وكيف يتم ذلك، وليس تصنيفها إلى أي عنصر معين، وتبعاً لذلك يمكن للمدققين استخدام مصطلحات أو إطارات مختلفة لبيان مختلف نواحي الرقابة الداخلية وتأثيرها في التدقيق. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٣٥٦).

تختلف الطريقة التي يتم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية فيها حسب حجم وتعقيد المنشأة، وبالتحديد يمكن للمنشأة الأصغر استخدام وسائل رسمية بشكل أقل وأساليب وإجراءات أبسط لتحقيق أهدافها، فعلى سبيل المثال قد لا يوجد لدى المنشأة الأصغر التي تشارك إدارتها بشكل ما في عملية تقديم التقارير المالية أو صافٍ شاملة لإجراءات التدقيق أو سياسات مفصلة مكتوبة، وبالنسبة لبعض المنشأة، وبشكل خاص المنشأة الصغيرة جداً، يمكن للمال كإداء المهام التي

تعتبر في منشأة أكبر أنها تخص العديد من عناصر الرقابة الداخلية، وبناءً على ذلك قد لا تكون عناصر الرقابة الداخلية مميزة بشكل واضح ضمن المنشأة الأصغر، إلا أن أغراضها الأساسية صحيحة بنفس المقدار.

٢. أنشطة الرقابة.

على المدقق الحصول على فهم كاف لأنشطة الرقابة لتقييم أخطار الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتصميم مزيد من إجراءات التدقيق تستجيب للمخاطر المقيمة. إن أنشطة الرقابة هي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها، على سبيل المثال إنه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتناول المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المنشأة. إن أنشطة الرقابة، سواء ضمن تقنية المعلومات أو الأنظمة اليدوية لها أهداف متنوعة وتطبق عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية. تشمل الأمثلة على أنشطة الرقابة المحددة تلك الخاصة:

- التفويض
- عمليات مراجعة الأداء
- معالجة المعلومات
- عناصر الرقابة المادية
- فصل المهام

على المدقق الحصول على فهم لكيفية استجابة المنشأة للمخاطر الناجمة من تقنية المعلومات. إن استخدام تقنية المعلومات يؤثر في الطريقة التي يتم بها تنفيذ أنشطة الرقابة، وعلى المدقق اعتبار ما إذا كانت المنشأة قد استجابت بالشكل المناسب للمخاطر الناجمة من تقنية

المعلومات بفرض عناصر رقابة عامة على تقنية المعلومات وعناصر رقابة على التطبيقات، ومن منظور المدقق تكون الرقابة على أنظمة تقنية المعلومات فعالة عندما تحافظ على نزاهة المعلومات وأمن البيانات التي تعالجها هذه الأنظمة. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٣٦٩).

٣. متابعة أساليب الرقابة.

حسب المعيار الدولي ٣١٥ يجب على المدقق أن يحصل على فهم للأنواع الرئيسية للأنشطة التي تستخدمها المنشأة لمتابعة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأنشطة الرقابة الخاصة بعملية التدقيق، وكيف تباشر المنشأة الاجراءات التصحيحية لعناصر رقابتها.

٤. تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية .

على المدقق تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات، ولهذا الغرض يقوم المدقق بما يلي:

- تحديد المخاطر طيلة عملية الحصول على فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك عناصر الرقابة الخاصة بذلك التي تتعلق بالمخاطر، ومن خلال اعتبار فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية.
- ربط المخاطر المحددة مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات.
- اعتبار ما إذا كانت المخاطر كبيرة بحيث تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية.

- اعتبار احتمال أن ينجم عن المخاطر خطأً جوهري في البيانات المالية. (الإتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٣٧٣).

محددات (القصور) في نظام الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية توفر ضماناً معقولاً من أن أغراض الإدارة قد تم الوصول إليها، ولكن أي نظام للرقابة الداخلية ربما لا يعمل بصورة مرضية لأسباب عدة، ومن هذه الأسباب:

١. إمكانية الخطأ الإنساني الناتج من عدم الانتباه، غياب الذهن، الخطأ في التقدير أو إساءة فهم التعليمات.
٢. احتمالات تخطي التعليمات الرقابية عن طريق الاتفاق مع جهات من خارج المؤسسة أو مع الموظفين من داخل المؤسسة.
٣. إمكانية أن شخصا مسؤولاً أو أن الإدارة العليا تقوم بإساءة استعمال سلطتها وتخطي إجراءات الرقابة الداخلية.
٤. إمكانية أن تصبح الإجراءات الرقابية غير كافية للغرض نظراً للتغير في الظروف، وتوسيع نشاط الشركة. (التميمي، ٢٠٠٤: ص ٨٨).

2.6.3 فهم مخاطر الاحتيال المادي.

من الممكن أن تنشأ الأخطاء في البيانات المالية من الاحتيال أو الخطأ، والعامل الذي يميز بين الاحتيال والخطأ هو ما إذا كان الإجراء الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصوداً أو غير مقصود.

ويشير مصطلح "الخطأ" إلى التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية، بما في ذلك

حذف مبلغ أو إيضاح مثل:

- خطأ في جمع بيانات أو معالجتها والتي تعد البيانات المالية منها.

- تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق.

- خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو

العرض أو الإفصاح.

يشير مصطلح "الاحتيايل" إلى فعل متعمد من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين

أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير

قانونية، وبالرغم من أن الاحتيايل هو مفهوم قانوني واسع لأغراض معيار التدقيق الدولي هذا

فإن المدقق معني بالاحتيايل الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية، ولا يقوم المدققون

بعمل تحديدات قانونية لما إذا كان الاحتيايل قد حصل بالفعل. يتم الإشارة إلى الاحتيايل الذي

يتورط به عضو واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة على أنه "احتيايل الإدارة"، ويشار

إلى الاحتيايل الذي يتورط به موظفو المنشأة فقط على أنه "احتيايل الموظفين"، وفي أي من هاتين

الحالتين قد يكون هناك تواطؤ داخل المنشأة أو مع أطراف أخرى خارج المنشأة.

وهناك نوعان من التحريفات المقصودة لها علاقة باعتبار المدقق للاحتيايل-التحريفات

الناتجة عن تقرير مالي احتيالي، وتحريفات ناتجة عن سوء استخدام للأصول.

يتضمن التقرير المالي الاحتيايلي تحريفات مقصودة، أو حذف مبالغ، أو إفصاحات في

البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية، ويمكن أن يتضمن تقديم التقارير المالية

الاحتيايلية ما يلي:

- الخداع كالتلاعب أو التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية أو الوثائق المدعمة التي أعدت منها البيانات المالية.
- التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو الحذف المتعمد للأحداث وعمليات أو معلومات جوهرية أخرى منها.
- سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٢٧٢).

2.6.4 كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.

ووفقاً لمعيار التدقيق الدولي ٥٠٠ تم تعريف "أدلة التدقيق": بأنها جميع المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول إلى الاستنتاجات التي يبني عليها المدقق رأي التدقيق، وهي تشمل المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي تركز عليها البيانات المالية والمعلومات الأخرى". ولا يتوقع من المدققين تناول جميع المعلومات التي قد تكون موجودة وتشمل أدلة التدقيق التي هي تراكمية بطبيعتها أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من إجراءات التدقيق التي تم أدائها أثناء سير عملية التدقيق، ومن الممكن أن تشمل أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى مثل عمليات التدقيق السابقة وإجراءات الرقابة المهنية للمنشأة من أجل قبول واستمرار العمل.

والإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية بناء على السجلات المحاسبية للمنشأة، ويحصل المدقق على بعض أدلة التدقيق من خلال اختبار السجلات المحاسبية، على سبيل المثال من خلال التحليل والمراجعة وإعادة أداء الإجراءات المتبعة في عملية تقديم التقارير

المالية ومطابقة الأنواع والتطبيقات ذات العلاقة لنفس المعلومات و من خلال أداء إجراءات التدقيق هذه يمكن للمدقق تحديد أن السجلات المحاسبية متسقة داخليا وتتفق مع البيانات المحاسبية، على أنه نظرا لأن السجلات المحاسبية لوحدها لا توفر أدلة تدقيق كافية يبنى عليها رأي التدقيق حول البيانات المالية فإن على المدقق الحصول على أدلة تدقيق أخرى.

2.6.4.1 أدلة التدقيق الكافية والمناسبة

الكفاية هي مقياس كمية أدلة التدقيق، والمناسبة هي مقياس نوعية أدلة التدقيق، أي صلتها وموثوقيتها في توفير الدعم أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية في فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات والإثباتات المتعلقة بذلك و تتأثر كمية أدلة التدقيق اللازمة مخاطرة الأخطاء(كلما زادت المخاطرة فإن المحتمل أن تزيد كمية أدلة التدقيق التي تطلب)، وكذلك بنوعية أدلة التدقيق هذه (كلما ارتفع مستوى النوعية فقد تكون الأدلة المطلوبة أقل)، وتبعاً لذلك هناك علاقة متبادلة بين كفاية ومناسبة أدلة التدقيق، على أن مجرد الحصول على مزيد من أدلة التدقيق قد لا يعوض عن نوعيتها الضعيفة.

تتأثر موثوقية أدلة التدقيق بمصدرها وبطبيعتها، وهي تعتمد على الظروف الفردية التي تم فيها الحصول عليها. إذ من الممكن إجراء تعميمات حول موثوقية مختلف أنواع أدلة التدقيق، على أن هذه التعميمات خاضعة لاستثناءات هامة، وحتى عندما يتم الحصول على أدلة تدقيق من مصادر خارجية عن المنشأة من الممكن أن توجد ظروف قد تؤثر في موثوقية المعلومات التي يتم الحصول عليها، فعلى سبيل المثال قد لا تكون الأدلة التي تم الحصول عليها من مصدر مستقل خارجي موثوقة إذا لم يكن المصدر مطلعاً، وبينما هناك اعتراف بأن الاستثناءات يمكن

أن توجد فقد تكون التعميمات التالية حول موثوقية أدلة التدقيق نافعة:

- تكون أدلة التدقيق موثوقة أكثر عندما يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة خارج المنشأة.

تكون أدلة التدقيق المنتجة داخليا موثوقة أكثر عندما تكون عناصر الرقابة ذات العلاقة المفروضة من قبل المنشأة فعالة.

- تكون أدلة التدقيق التي يحصل المدقق عليها مباشرة (على سبيل المثال ملاحظة تطبيق عناصر الرقابة) موثوقة أكثر من أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها بشكل غير مباشر أو بالاستدلال (على سبيل المثال الاستفسار عن تطبيق عنصر رقابة).

وعندما يستخدم المدقق المعومات التي تنتجها المنشأة لأداء إجراءات تدقيق فإنه يجب على المدقق الحصول على أدلة تدقيق بشأن دقة واكتمال المعومات.

ومن أجل أن يستطيع المدقق الحصول على أدلة تدقيق موثوقة فإن المعومات التي تكون إجراءات التدقيق مبنية عليها بحاجة لأن تكون مكتملة ودقيقة بشكل كاف، فعلى سبيل المثال عند تدقيق الإيراد بتطبيق أسعار موحدة على سجلات حجم المبيعات على المدقق النظر في دقة المعومات الخاصة بالأسعار واكتمال ودقة بيانات المبيعات. إن الحصول على أدلة تدقيق بشأن اكتمال ودقة المعومات التي ينتجها نظام معلومات المنشأة من الممكن إجراؤه بالتزامن مع إجراءات التدقيق الفعلية المطبقة على المعومات عند الحصول على أدلة التدقيق هذه، وهو جزء لا يتجزأ من إجراءات التدقيق نفسها، وفي حالات أخرى قد يكون المدقق قد حصل على أدلة تدقيق لدقة واكتمال هذه المعومات باختبار عناصر الرقابة على إنتاج المعومات والمحافظة

عليها، على أنه في بعض الحالات يمكن أن يحدد المدقق أن هناك حاجة لإجراءات تدقيق إضافية، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تشمل هذه الإجراءات الإضافية أساليب تدقيق بمساعدة الحاسب الآلي لإعادة حساب المعلومات. (الاتحاد الدولي للمحاسبين: ٢٠٠٧، ٤٢٧-٤٢٨).

٢.6.4.2 إجراءات التدقيق للحصول على أدلة التدقيق

وفقا للمعيار الدولي ٥٠٠ أدلة التدقيق: فإن المدقق يحصل على أدلة تدقيق من أجل التوصل إلى استنتاجات معقولة يبني عليها رأيه، وذلك بأداء إجراءات تدقيق من أجل :

(أ) الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، وذلك لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستويات البيانات المالية والإثبات (يشار إلى إجراءات التدقيق التي يتم أدائها لهذا الغرض في المعايير الدولية للتدقيق على أنها "إجراءات تقييم المخاطر".

(ب) عندما يكون ذلك ضروريا أو عندما يحدد المدقق أنه سيقوم بذلك، إجراء اختبار للفاعلية التشغيلية لعناصر الرقابة لمنع أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات (يشار إلى إجراءات التدقيق التي يتم أدائها لهذا الغرض في المعايير الدولية للتدقيق على أنها "اختبارات عناصر الرقابة".

(ج) اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات (يشار إلى إجراءات التدقيق التي يتم أدائها لهذا الغرض في المعايير الدولية للتدقيق على أنها "إجراءات أساسية"، وتشمل اختبارات لتفاصيل فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات والإجراءات الأساسية التحليلية).

2.6.4.2 أنواع أدلة وإجراءات التدقيق

١. أدلة فعلية (المشاهدة والجرد).

٢. التأييدات.

٣. المستندات.

٤. الاحتساب.

٥. الإجراءات التحليلية.

٦. الإجراءات الشفوية (التميمي، ٢٠٠٤: ١٠٦).

وقد ربط (عبد الله، ٢٠٠٤: ١٤٣) بعض أدلة التدقيق بقرائنها على النحو الموضح في

الجدول التالي :

جدول رقم (٣) أدلة وقرائن الإثبات: ربط الوسائل بالقرائن

الوسائل	القرائن
١. فحص نظام الرقابة الداخلية.	لا توجد أدلة أو قرائن معينة، إنما ينتج عن هذه الوسيلة إمكان الاعتماد على انتظام الدفاتر وخلوها من الأخطاء والتلاعب وعلى استيفاء المستندات وإمكان تبرير مدى الاختبار الذي قرره المراجع.
٢. المراجعة المحاسبية	صحة جميع الأرصدة من الناحية المحاسبية
٣. المراجعة المستندية	المستندات حقيقية وتؤيد القيود الواردة بالدفاتر
٤. المعاينة والجرد الفعلي	الوجود الفعلي أو المادي للأصل
٥. الاستفسار والتتبع	تأييد إضافي لصحة العمليات والأرصدة
٦. طلب الشهادات والإقرارات من داخل المنشأة	لا تنتج أدلة أو قرائن، إنما يترتب على الوسيلة تأييد استنتاجات المدقق وتغطية موقفه خارج نطاق الإجراءات.
٧. طلب الشهادات والإقرارات من خارج المنشأة	تأييد إضافي لوجود وملكية الأصول والمطلوبات أو تقويمها.
٨. التمعن بقصد اكتشاف الأمور الشاذة والربط بين المعلومات والمقارنات.	لا تنتج أدلة أو قرائن، إنما قد تكشف هاتان الوسيلتان عن أمور يترتب عليها التوسع في الفحص للحصول على قرائن إضافية.

ووضح أرينز بالجدول التالي بعض أنواع الأدلة لبعض الأقسام في المنشأة:

جدول رقم (٤): توضيح اختلاف الأدلة بين الدوائر

دائرة الحيابة الرأسمالية وإعادة الدفع	دائرة المخزون والمستودعات	دائرة الأجور والأفراد	دائرة الحيابة والمدفوعات	دائرة المبيعات والتحصيل	الدورة البيان
توقع القليل من التحريفات (صغير)	توقع العديد من التحريفات (مرتفع)	توقع القليل من التحريفات (صغير)	توقع العديد من التحريفات (مرتفع)	توقع بعض من التحريفات (متوسط)	أ. تقدير المدقق لتوقعات التحريف الجوهري قبل أخذ الرقابة الداخلية في الاعتبار (الخطر المتأصل).
فعالية متوسطة (متوسط)	فعالية منخفضة (مرتفع)	فعالية كبيرة (صغير)	فعالية كبيرة (صغير)	فعالية متوسطة (متوسط)	ب. تقدير المدقق لمدى فعالية الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف التحريفات (خطر الرقابة).
رغبة منخفضة (صغير)	رغبة منخفضة (صغير)	رغبة منخفضة (صغير)	رغبة منخفضة (صغير)	رغبة منخفضة (صغير)	ج. رغبة المدقق في السماح بوجود تحريفات جوهرية بعد انتهاء التدقيق (خطر المراجعة الممكن قبوله).
مستوى متوسط (متوسط)	مستوى كبير (صغير)	مستوى نخفض (مرتفع)	مستوى متوسط (متوسط)	مستوى متوسط (متوسط)	د. حجم الأدلة التي يخطط المدقق لتجميعها (خطر الاكتشاف).

المصدر: (أرينز، ٢٠٠٢: ٣٣٢)

2.6.5 توثيق أدلة الإثبات

حسب معيار التدقيق الدولي رقم ٣٣٠ (إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة
ص: ٤١٩)، "على المدقق توثيق الاستجابات العامة لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية
عند مستوى البيانات المالية وطبيعة وتوقيت مدى إجراءات التدقيق الإضافية، وصلة هذه
الإجراءات مع المخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات ونتائج إجراءات التدقيق". إلى جانب ذلك إذا
خطط المدقق لاستخدام أدلة التدقيق الخاصة بفاعلية عمل عناصر الرقابة التي تم الحصول عليها
في عمليات تدقيق سابقة فإن على المدقق توثيق الاستنتاجات التي يتم التوصل لها فيما يتعلق
بالاعتماد على عناصر الرقابة هذه التي تم اختبارها في عمليات التدقيق السابقة. ويجب أن تبين

وثائق المدقق أن البيانات المالية تتفق أو تتطابق مع السجلات المحاسبية.

ويجب على المدقق أن يعد في الوقت المناسب وثائق التدقيق التي توفر ما يلي:

(أ) سجلا كافيا ومناسبا لأساس تقرير المدقق.

(ب) أدلة بأنه تم إجراء التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية والمتطلبات القانونية

والتنظيمية المطبقة.

إن إعداد وثائق تدقيق كافية ومناسبة في الوقت المناسب يساعد في تحسين نوعية التدقيق ويسهل التدقيق والتقييم الفعال لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها قبل إكمال تقرير المدقق، والوثائق التي يتم إعدادها في وقت أداء العمل من المحتمل أن تكون أكثر دقة من الوثائق التي يتم إعدادها فيما بعد.

إلى جانب هذه الأهداف تخدم وثائق التدقيق عددا من الأغراض، بما في ذلك:

(أ) مساعدة فريق التدقيق في تخطيط وإجراء التدقيق.

(ب) مساعدة أعضاء فريق التدقيق المسئول عن الإشراف في توجيه والإشراف على

عمل التدقيق، وأداء مسؤولياتهم الخاصة بالمراجعة.

(ج) تمكين فريق التدقيق من أن يكون مسئولا عن عمله.

(د) الاحتفاظ بسجل للأمور ذات الأهمية المستمرة بالنسبة لعمليات التدقيق المستقبلية.

(هـ) تمكين المدقق الخبير من إجراء عمليات ضبط جودة والفحص (الاتحاد الدولي

للمحاسبين، ٢٠٠٧: ٢٦١).

و حسب المعيار الدولي ٢٣٠ "وثائق التدقيق": من الممكن تسجيل وثائق التدقيق على

الورق أو في وسائط إلكترونية أو وسائط أخرى، وهي تشمل على سبيل المثال برامج التدقيق والتحليلات والمذكرات والمواضيع وملخصات للأمور الهامة وكتب التأكيد والإقرار وقوائم الفحص والمراسلات(بما في ذلك البريد الإلكتروني)الخاصة بالأمور الهامة، ومن الممكن إدخال ملخصات أو نسخ من سجلات المنشأة، على سبيل المثال العقود والاتفاقيات الهامة المعينة كجزء من وثائق التدقيق إذا اعتبرت مناسبة، غير أن وثائق التدقيق ليست بديلا للسجلات المحاسبية للمنشأة، ويتم تجميع وثائق التدقيق لعملية تدقيق محددة في ملف تدقيق.

يتمثل التوثيق في قيام المدقق بفحص مستندات ودفاتر العمل التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية.ويشمل التوثيق الذي يقوم بفحصه المدقق كافة السجلات التي يستخدمها العميل لتقديم المعلومات التي تشير إلى أن أداء العمل قد تم في صورة منظمة.(أرينز، ٢٠٠٢:ص٢٤٨).

٢.٧ الدراسات السابقة العربية والأجنبية

يهدف هذا الجزء إلى استعراض عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع

الدراسة:

- دراسة (القرم، ١٩٩٤) بعنوان: "تقييم مخاطر التدقيق: دراسة على مدققي الحسابات في الأردن".

يقصد بمخاطر التدقيق لأغراض هذه الدراسة احتمال إبداء المدقق رأي مهني لا يتفق مع المستوى الحقيقي لمدى عدالة ومدى سلامة البيانات المالية، بالرغم من إبدائه رأيه بناءً على نتائج تطبيقه لإجراءات التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها أو وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، واستهدفت هذه الدراسة استقراء مدى قدرة مدققي الحسابات في الأردن على إدراك وتقييم هذه المخاطر، وتم إجراء الدراسة الميدانية باستطلاع آراء عينة عشوائية بلغ عدد أفرادها ٧٤ فرداً، حيث تضمنت الدراسة قياس العلاقة المفترضة بين قدرة المدقق على تقييم المخاطر المدركة في البيانات المالية قيد التدقيق كمتغير تابع، وبين كل من قدرته على تشخيص الأخطاء المحاسبية وبيئة عمله ومستوى تعاون مكتبه مع مكاتب تدقيق أجنبية، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة إيجابية ذات مغزى إحصائي بين المتغير التابع وبين القدرة على تشخيص الأخطاء المحاسبية، إلا أنه لم يثبت إحصائياً في هذه الدراسة وجود مثل هذه العلاقة بين المتغير التابع المذكور وبين المتغيرين الآخرين، وتضمنت الدراسة أيضاً قياس العلاقة المفترضة بين قدرة المدقق على اختيار دليل التدقيق عند تقييمه لخطر نظام الضبط الداخلي كمتغير تابع وبين خبرته الكلية في التدقيق، وقد كشفت الدراسة عن أن هناك علاقة إيجابية بين هذا المتغير التابع وبين الخبرة، كذلك درس الباحث العلاقة المفترضة بين المتغير التابع

ومستوى المخاطر المقبول عند إعطاء الحكم المهني وبين كل من بيئة عمل المدقق ومستوى رضاه عن أتعابه ومستوى تعاون مكتبه مع مكاتب تدقيق أجنبية، ومع أن نتيجة الاختبار الإحصائي للبيانات مكنت من الحصول على دليل ذي مغزى إحصائي فيما يتعلق بوجود علاقة بين هذا المتغير التابع وبين بيئة عمل المدقق، إلا أنه لم يتم الحصول في هذه الدراسة على مثل هذا الدليل حول وجود علاقة مع المتغيرين الآخرين، كذلك تمت دراسة العلاقة المفترضة بين قدرة المدقق على تقييم خطر نظام الضبط الداخلي للمنشأة الاقتصادية عند كل عملية تدقيق تتعلق بسنة مالية جديدة كمتغير مستقل، حيث أظهر التحليل الإحصائي للبيانات أن هناك علاقة إيجابية ذات مغزى بين هذين المتغيرين. وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها ضرورة تزويد المدققين حديثي العهد بمعارف تدقيق تفصيلية حول أنواع الأخطاء التي من الممكن أن تتواجد في البيانات المالية قيد التدقيق وحول تأثير هذه الأخطاء على مستوى الأهمية النسبية، وقد بين الباحث أن عدم تمكنه من الحصول على دليل ذي مغزى إحصائي حول بعض العلاقات المفترضة بين متغيرات الدراسة لا يعني أن هذه العلاقات المفترضة غير موجودة، بل يعني الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات حول هذه العلاقات، خاصة فيما يتعلق بأثر المنافسة فسوق خدمات التدقيق على مستوى المخاطر المقبول عند إعطاء الحكم المهني.

- دراسة (Donegan, 1995) بعنوان: "The effect of conditioning evidence on auditor evidence sufficiency assessments"

إن تقرير المدقق (AICPA 1988) يتضمن بشكل عام تعبيرين لمدقق الحسابات، الأول هو إعطاء رأي نظيف في حالة خلو البيانات المالية من الأخطاء المادية أو الجوهرية، أما الرأي الثاني فيعد كتأكيد على أن المدقق يعمل على تأكيد رأيه حسب المبادئ المحاسبية. فإذا قرر

المدقق أو كان حكمه على البيانات المالية متحفظا يجب عليه حينئذ أن يؤكد هذا التحفظ عن طريق أدلة إثبات مقنعة، وإلا فلا يجب عليه أن يعطي رأياً ويظهر ذلك في التقرير.

إن الأبحاث المعنية الموجودة تظهر معرفة المدقق بمسببات الأخطاء وتكرارها. وأيضاً العوامل الإدراكية التي تؤثر في تقييم الأخطاء. بالمقارنة، هناك القليل من المعلومات عن أحكام كفاية أدلة الإثبات وتأثيرها في عملية إعطاء رأي المدقق. وقد فحصت هذه الدراسة العلاقة بين مخاطر التدقيق وأحكام كفاية أدلة الإثبات التي افترضها (Waller and felix 1984). كما فحصت تأثير الأدلة المترابطة وغير المترابطة على كفاية أدلة الإثبات.

-دراسة (Lee,1995) بعنوان: "Big Accounting Firms Weed Out Risky Clients"

بينت هذه الدراسة الأمريكية أن الخسائر الناجمة من المديرين تفوق بحوالي ستة عشر ضعفا الخسائر الناجمة من الموظفين، الأمر الذي حدا بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يغير من متطلباته لعملية التدقيق بأن يعطي أهمية أكبر لإجراءات ومتطلبات عمليات الكشف عن الغش والخداع في كل عملية تدقيقية يقومون بها وأشارت دراسة Lee إلى أن الشركات الستة الكبرى في عالم التدقيق التي قل عددها إلى أربع شركات في عام ٢٠٠٤ ترفض حوالي (٥٠-١٠٠) عميل جديد كل سنة بعد التأكد من سمعة هؤلاء العملاء. حيث أصبحت الشركات تنتقي عملاءها خوفاً على سمعتها وعلى علاقتها مع العملاء القدامى والجدد.

- دراسة (Abdelsayed, 1996) بعنوان: "An empirical investigation of internal and external auditors judgments and decisions concerning detailed audit testing"

تقارن هذه الدراسة، عدة أحكام وقرارات تدقيق متنوعة بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية. وقد كشفت عن أوجه الشبه الأربعة التالية:

(١) عندما يظهر تغيير سلبي في التأثير العلمي للتحكمات الداخلية، فإن كلا من الرقابتين الداخلية والخارجية تعملان على توسيع نطاق الاختبار الجوهرى المفصل.

(٢) عند تحديد نطاق الاختبار الجوهرى المفصل لم يكن هناك بشكل عام أي تغيير عميق في مستوى مخاطر التدقيق AR أو مخاطر الاكتشاف DR.

(٣) ولكلا الرقابتين (الداخلية والخارجية): هناك بعض الدلائل الضعيفة والتي أظهرت أن مستوى مخاطر الاكتشاف كان له تأثير كبير في نطاق الاختبار الجوهرى المفصل.

(٤) تم عمل المقارنات الإحصائية العامة للإجماع بين الرقابتين الداخلية والخارجية وأظهرت نسبة تأييد متساوية بين الاثنتين.

وقد كشفت الدراسة سبعة فروقات:

(١) عندما يظهر تغيير إيجابي في التأثير العملي للتحكمات الداخلية. تقلل الرقابة الداخلية من نطاق الفحص الجوهرى المفصل بعكس الرقابة الخارجية.

(٢) عندما يظهر تغيير سلبي في مؤشرات العمليات التحليلية، توسع الرقابة الخارجية نطاق الفحص الجوهرى المفصل الخاص بها بعكس الرقابة الداخلية.

٣) عندما يحدث تغيير إيجابي في مؤشرات عمليات التحليل، تخفض الرقابة الخارجية بشكل كبير نطاق الفحص الجوهرى المفصل بعكس الرقابة الداخلية.

٤) عند تحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق، تعطي الرقابة الخارجية اهتماما كبيرا لتكاليف التدقيق أكثر من الرقابة الداخلية.

٥) إن أهمية التغيير في مرحلة مخاطر الاكتشاف عند تحديد التغيير في نطاق الفحص الجوهرى المفصل كانت أعلى لدى الرقابة الخارجية منها لدى الرقابة الداخلية.

٦) إن عدد ساعات التدقيق كانت أكبر كثيرا في الرقابة الداخلية منها في الرقابة الخارجية.

٧) كان الإجماع أكثر على الرقابة الخارجية من الرقابة الداخلية وتم الأخذ بعين الاعتبار عدد ساعات التدقيق ومراحل مخاطر الاكتشاف، والعكس لكميات التشويهاة المحتملة للحقائق.

– دراسة (Helliar,Lyon,Ng,Woodliff ,١٩٩٦) بعنوان: UK Auditors Perceptions of Inherent Risk"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان معايير التدقيق ٣٠٠ (SAS300). "المحاسبة وأنظمة التحكم الداخلية وتقييم مخاطر التدقيق". تعرف هذه المعايير المخاطر الموروثة على أنها واحدة من عناصر مخاطر التدقيق الثلاثة. لقد تم تعريف المخاطر الموروثة على أنها: "قابلية رصد الحساب أو مجموعة من المعاملات للأخطاء المادية". إذا كانت المخاطر الموروثة منخفضة، يقل طلب الفحص الجوهرية. هذا البحث يركز على المخاطر المتأصلة وتم توزيع استبانته على ١٠٠ مدقق للتحقق من إدراكهم لأهمية العوامل التي تحدد المخاطر المتأصلة. وكانت النتائج أن

المدققين يعطون أهمية كبيرة للقيم ذات الخطورة العالية أكثر من القيم ذات الخطورة المنخفضة في تقييمهم للمخاطر المتوارثة. وأخيراً، أظهرت الدلائل أن المدققين واجهوه صعوبة في التفرقة بين المخاطرة المتوارثة وعوامل التحكم بالمخاطر.

- دراسة (Moyes and Hasan,1996) بعنوان: "An Empirical Analysis of Fraud Detection Likelihood"

كشفت هذه الدراسة عن أهم العوامل التي تزيد من إمكانية الكشف عن الغش عند تدقيق البيانات المالية خلال مسح عينة من ٣٧٥ مدققاً، وقد وجد الباحثان أن خبرة المدقق ونجاح مكتب التدقيق في الكشف سابقاً عن الغش، هما متغيران مهمان في الكشف سابقاً عن الغش في التدقيق. كما وجد أن متغيرات شهادة CPA المدقق القانوني ومراجعة الأقران وحجم المؤسسة تؤثر فقط في بعض عمليات التدقيق.

- دراسة (Makkawi,1998) بعنوان: "The impact of experience, industry" characteristics, and individual differences on audit risk and the extent of testing decisions: An empirical investigation"

يفحص الجزء الأول من الدراسة تأثير تغيرات المخاطر الصناعية المرئية على مخاطر التدقيق في مرحلة البيانات المالية وإذا كانت هذه التغيرات تعتمد على الاختلافات المستقلة كالخبرة واحتمالية الغموض أو الالتباس. شارك حوالي ٤٨ مدققاً من مكاتب تدقيق مختلفة من أكبر خمس شركات CPA في العالم في هذه الدراسة. دعمت نتائج ANOVA تأثير المخاطر

الصناعية على تقييمات مخاطر التدقيق في مرحلة البيانات المالية. لقد تشابهت مخاطر الصناعة مع مخاطر التدقيق. إن احتمالية الالتباس كانت ضرورية جدا في الشرح عن التغييرات التي حصلت في مخاطر التدقيق. يرى المدققون ذو الاحتمالية الكبيرة للالتباس مخاطر تدقيق أقل بين المدققين ذوي الاحتمالية المنخفضة للالتباس. ومع أن نتائج ANOVA لم تجد أن الخبرة ذات أهمية كبيرة، فقد أظهرت نتائج T-Test أنها ذات أهمية محدودة ولها علاقة عكسية مع مخاطر التدقيق. أما الجزء الثاني من هذه الدراسة، فيفحص ما إذا كانت الاختلافات في مخاطر التدقيق في مرحلة البيانات المالية قد غيرت النطاق، طبيعة أو توقيت إجراءات مخططات التدقيق. وكشفت نتائج تحليل ANOVA التأثير الإجمالي لمخاطر التدقيق في مرحلة البيانات المالية، حيث كانت مخاطر التدقيق ذات أهمية في شرح التنوع في عدد الساعات المخططة للدورة كاملة وعدد الساعات المخططة لاختبارات التوازن والتفاصيل.

-دراسة (Mertzlufft,2000) بعنوان: "The effect of audit review and audit risk on auditors justifications and judgments"

لقد استخدمت هذه الدراسة تجربة تداخل عنصرين هما (اختبارات التدقيق) و (مراحل مخاطر التدقيق) عن طريق تصميم مشترك بينهما. كتب كبار موظفي ومديري التدقيق وعددهم (112) أعدارهم وتبريراتهم وتم عمل المراجعات لساعات الموازنة على منطقة التدقيق الحاسمة. دلت النتائج أن تأثير نتائج الاختبارات تكون مختلفة على آراء التدقيق والمبررات خلال مراحل مخاطر التدقيق. فعندما كانت مخاطر التدقيق كبيرة رفع المدققون عدد ساعات الموازنة بشكل أكبر منها عندما كانت مخاطر التدقيق أقل، وعندما رفع المدققون عدد ساعات الموازنة أكثر، تم كتابة الأعدار والمبررات بشكل أكثر تعقيدا وأقل توازنا والذي يتضمن حججا أكثر

متعلقة بفاعلية التدقيق، وكتب المدققون الذين توقعوا أن يتم فحصهم ولكنهم لم يرفعو عدد ساعات الموازنة لمنطقة التدقيق الحاسمة ، كتبوا أضراراً بشكل متوازن ولكن أكثر تعقيداً ومع حجج أكثر متعلقة بفاعلية التدقيق.

-دراسة (Leung,2002) بعنوان: " The effects of feedback on audit judgment performance under different levels of task complexity"

تفحص هذه الدراسة فاعلية عدة أنواع مختلفة من الراجعة المرتدة لتطوير أداء رأي المحاسب القانوني لدى المدققين في مهمة التدقيق في مراحل مختلفة. وقد تم اختبار أداء المحاسبين القانونيين لدى خمسة أنواع من التغذية الراجعة، وكانت حصيلة التغذية الراجعة فعالة في تطوير أداء آراء المحاسبين القانونيين في المهمات ذات التعقيد المنخفض وليس في المهمات ذات التعقيد العالي. وبالمقارنة مع الدراسات السابقة تم الكشف عن أن التغذية الراجعة الممزوجة ذات فاعلية في تطوير أداء رأي المحاسب القانوني لكل من المهمات ذات التعقيد العالي والمنخفض. وبينت النتائج أن التغذية المرتدة قادرة على تطوير أداء رأي المحاسب القانوني في مهمة عالية التعقيد وليس في مهمة ذات تعقيد منخفض. العملية للتدقيق.

- دراسة (القريري، ٢٠٠٣) بعنوان: "العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة".

يهدف هذا البحث إلى اختبار مدى تأثير عوامل محددة للخطر الحتمي على تقييم المدقق

الخارجي لمستوى الخطر الحتمي عند التخطيط لعملية التدقيق، وما إذا كان لعدد مختار من العوامل الديموغرافية للمدققين أثر على هذا التقييم في بيئة التدقيق بالمملكة العربية السعودية. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات لهذه الدراسة، عن طريق الاختبار من بين عدة إجابات وفق مقياس ليكرت ذي التسع درجات. ولقد تم توزيع ١٦٠ استمارة على مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة جدة وتم الرد على ١١٩ استمارة بنسبة ٧٤,٦٣%. وكانت النتيجة أن المدققين في المملكة السعودية يقيمون عوامل الخطر الحتمي عند المستوى المناسب باستثناء عاملين هما: إذا كان العميل شركة مملوكة عامة، والقوانين الحكومية المؤثرة على العميل أو الصناعة.

- دراسة شركة، (ASPEN publishers, Miller GAAS Update Service, 2003) بعنوان: "Emerging Practice Issues and Commonly Asked Questions Regarding the Implementation of SAS-99, Consideration of Fraud in a financial Statement Audit"

تؤكد الدراسة أن الغش في القوائم المالية أثناء التدقيق على إعطاء مدققي الحسابات الأدلة على خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية المؤدية إلى خطر الغش. وتترشد الدراسة بالمعيار رقم (SAS-99) الذي يؤكد وجوب تطبيق بعض الخطوات التالية عند القيام بالتدقيق:

١. يجب أن يمارس المدقق الشك المهني. ٢. ويجب أن يقوم فريق التدقيق بالعصف الذهني عند قيامه بعمله لاكتشاف الأخطاء الجوهرية المؤدية للغش. ٣. إيجاد ردود فعل مناسبة لتعريف مخاطر وجود الغش.

- دراسة (Al-Harshani,2003) بعنوان: "The effect of inherent risk, and litigation risk on external auditors reliance knowledge on clients internal audit functions"

إن الهدف من هذه لدراسة هو التحري عن تأثير المخاطر المتأصلة ومخاطرة المقاضاة على اعتماد المدقق الخارجي على وظيفة المدقق الخارجي الخاص بزبائن التدقيق. وكشفت الدراسة أن اعتماد المدقق الخارجي على وظيفة المدقق الداخلي تتصل بشكل هام وإيجابي بالوضع المالي لزبائن التدقيق، وهذا يعد مؤشرا على مخاطر المقاضاة المحتملة. وفشلت هذه الدراسة في تزويد الدعم لوجود علاقة بين الاعتماد على وظيفة المدقق الداخلي والمخاطر المتأصلة، وهذا يؤدي إلى اعتماد المدقق الخارجي على وظيفة المدقق الداخلي. وقد تم استخدام نموذج تحليلي تم تطويره لوصف العلاقة بين اتكال المدقق الخارجي والمخاطر المتأصلة.

- دراسة (Ian and Kenny,2004) بعنوان: "Auditors Perceptions of Responsibilities to Detect and Report Client Illegal Facts IN canda and the UK:A comparative Experiment"

قام هذا الباحث بدراسة دور معايير التدقيق وتأثيرها في ممارسته من خلال حالة مقارنة للمعايير البريطانية والكندية المتبعة للكشف عن الممارسات غير القانونية للعملاء والتبليغ عنها. وقد قام الباحثان بكتابة ١٥ سيناريو يصف كل منها ممارسة غير قانونية حسب معايير التدقيق ذات العلاقة. وقد كشفت الدراسة عن أثر أكيد لمعايير التدقيق على سلوك المدققين إلا أنها كشفت أيضا أن آراء المدققين حول مسؤولياتهم في الكشف عن الممارسات غير القانونية أكثر وضوحا لديهم من تلك الخاصة بالتبليغ عن هذه الممارسات. كما أظهرت الدراسة أن هؤلاء

المدققين يميزون بين الغش وغيره من الممارسات غير القانونية حيث يتحملون مسؤولية أكبر للكشف عن الممارسات غير القانونية التي تتأثر بحكمهم الذاتي أكثر من معيار التدقيق ذي العلاقة.

- دراسة (Sun,2004) بعنوان: "Three essays on auditors risk assessment"

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تطوير وتحسين نماذج تقييم مخاطر التدقيق، والمتعلقة تحديداً بآراء المهتمّة ومجال أمان أنظمة المعلومات. تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يعالج القسم الأول ويقترح الطرق البديلة لتحليل مخاطر أمان أنظمة المعلومات، والقسم الثاني تقويم الأداء المتصل بآراء المدققين المعنية والنماذج الإحصائية للتنبؤ بالإفلاس. تعرض هذه الدراسة تطوير نموذج إحصائي موجود (Hopwood et al, 1994) عن طريق مساهمة بعض عوامل المحاسبة غير المالية وإيجاد معيار أفضل لتعريف الإجهاد. تقول النتائج إنه من المحتمل استخدام نموذج إحصائي معين ونسبة تكلفة معينة لعمل مقارنة، ويمكن لآراء المدققين المعنية أن تكون أفضل أو متشابهة، أو أقل من النماذج الإحصائية. يزود القسم الثالث الإرشاد العملي لاستخدام شبكات باسيان البسيطة (BNs) (naïve Bayesian Networks). في تنبؤات الإفلاس. أولاً: تقترح الدراسة طريقة تجريبية التي تساعد على اختيار تنبؤات الإفلاس من عدة متغيرات محتملة. تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن توزيعات المتغيرات المجتمعة واستخدام أكثر من متغير في نموذج التنبؤات هو أمر طبيعي. إن نموذج شبكة Bayesian البسيطة قد تم تطويره باستخدام الطريقة التجريبية والتي وجدت لأداء جيد في تحليل Ten-fold. ثانياً: تحلل الدراسة ما إذا كان عدد المراحل التي تم تمييز المتغيرات المتتابعة لها تأثير في أداء شبكة

بايسيان البسيطة.وأخيراً، كشفت الدراسة عن أن نمذجة المتغيرات المتتابة مع التوزيعات المتتابة بدلا من تمييزها لا يطور أو يحسن من. أداء شبكة بايسيان البسيطة.

- دراسة (Fukukawa, Mock, Wright, 2006) بعنوان: "Audit Programs and Audit Risk: A study of Japanese Practice"

إن النموذج الحالي في تدريب التدقيق لتخطيط لأدلة هو نموذج مخاطر التدقيق (ARM) (Audit Risk Model). مع ذلك، إن إشارة المخاطر المترابطة قد اتسعت مع تبني السنوات السابقة في الأعمال الشاملة لطرق التدقيق ومخاطر العمليات والتركيز العالي على مخاطر الاحتيال.

وقد تركز هذه الدراسة على أن تخطيط التدقيق هو "ضبط المخاطر عن طريق استخدام معلومات أرشيفية ٢٣٥ موظف من شركات تدقيق منشأة بشكل جيد في اليابان. تم عنونة ٤ وجهات نظر لتخطيط التدقيق (الطبيعة/نطاق التوقيت/فريق العمل) واختبار مخاطر متنوعة أكثر للزبائن من الدراسات الأرشيفية السابقة لانعكاس طرق التدقيق للشركات العالمية. إن النتائج الأساسية تظهر أنه بالرغم من أن تخطيطاً مبنياً على مرحلة معنية يتغير في التقييمات الخاصة بمتغيرات مخاطر التدقيق. إن الاشتراك بين مخاطر الزبائن ومخططات التدقيق نسبته متواضعة، عند هذه النقطة تثبت الاكتشافات مع هذه المخاطر المؤثرة على تخطيط التدقيق في بعض النطاقات. وأخيراً تم تسجيل بعض النتائج التي تقترح تأثير التبديل بأحكام تخطيط التدقيق بالتجاوب مع أخطار الزبائن العالية مثل توسيع نطاق صلاحية الاختبارات وفي نفس الوقت تغيير نطاق التأكيدات.

- دراسة (Kotchetova ،Kozloski, Messier jr ,2006) بعنوان:

"Linkages between Auditors Risk Assessment in Arisk-Based Audit "

تفحص هذه الدراسة تقييمات مخاطر التدقيق المبني على المخاطر. وقد تم اختبار سلسلة من الفرضيات المتعلقة بتعريف المدقق لمخاطر الأعمال وتقييمه لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة الوحدة الاقتصادية المنفصلة، وأدائهم في عملية تحليل الأعمال وتقييمات مخاطر مرحلة المعالجة المترابطة وتقييماتهم النهائية لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات. وقد كشفت الدراسة عن عدد من النتائج الهامة حول علاقة تقييمات مخاطر المدققين في تدقيق مبني على المخاطر. منها مثلا أنه كلما كان عدد المخاطر المعروفة من قبل المدققين كبيرا زاد عدد التقارير المتضمنة لتلك المخاطر، ومنها أيضا أن تقييم المدقق لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات تتصل مباشرة مع تقييمه لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة الوحدة الاقتصادية المنفصلة، كما أن مخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات تتأثر بتقييم المدقق لمخاطر الأعمال في مرحلة المعالجة.

- دراسة (D.Blav, Sneathen, Kizirian ، ،2007) بعنوان: "The

Effect of Fraud and Going -Concern Risk on Auditors Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures"

تستخدم هذه الدراسة ٤ ملفات تدقيق كبيرة للتحقق من الترابط والتشارك بين التقييمات الأولية للمدققين الخاصة بمصادر العمل ومخاطر الاحتيال والتخطيط وبين أداء تدقيق البيانات المالية، وتحديدًا عملية إثبات الدلائل الخاصة بالتدقيق، وتوقيت مجموعة الأدلة الخاصة بالتدقيق

و نطاق الأدلة الخاصة بالتدقيق التي تم جمعها.تدعم هذه الدراسة الفرضيات التي تقول إن مخاطرة العمل ومخاطرة الاحتيال لها علاقة مع إقناع وتوقيت الأدلة، كما يجب أخذ مخاطرة العمل ومخاطرة الاحتيال بعين الاعتبار في التقييم الأولي لمخاطرة التحريف (RMM) وكشفت النتائج عن أن كلا من مخاطر الاحتيال ومخاطرة العمل مرتبطان بشدة مع مخاطر التحريف.ويتم إعادة التحكم في التحليل الأولي لتقييم المدقق لمخاطر التحريف مع دورة الدخل، وفحص ما إذا أستمروا تأثير مخاطرة الاحتيال ومخاطرة العمل .

"دراسة (Hui Du, Roohani ،2007) بعنوان: Meeting Challenges and Expectations of Continuous Auditing in the Context Of Independent Audit Financial Sttements"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج تدقيق مستمر الذي يزود المدققين الخارجيين بالفرصة لتدقيق البيانات المالية للزبائن بشكل مستمر.هذا النموذج يتطلب فصل أدوات التدقيق الخارجي عن نظام الخدمات الاستشارية لشركة التدقيق حتى لا يتداخل كلا النظامين ببعضهما البعض.إن الحد من التفاعل بين أدوات المدقق ونظام الاستشارات يخفض من احتمالية انخفاض استقلالية المدقق.ومع ان قانون (Sarbanes-Oxley 2002) يمنع المدققين الخارجيين من تصميم أنظمة المعلومات للزبائن التدقيق، إلا أن ذلك لا يعني منعهم من القيام بذلك من خلال إدارات مستقلة عن إدارة التدقيق وذلك من أجل توفير قنوات فعالة وسلسة توفر البيانات المالية الخاصة للمدقق عند طلبها وبشكل يكفل استمرارية العلاقة بين المدقق والعميل.

- دراسة (المومني، منذر، بدور جمال، ٢٠٠٨) بعنوان: "مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى إتباع مدققي الحسابات الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش. وقد قام الباحثان باختيار عينة قصديه بسيطة من مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين والمزاولين للمهنة في مكاتب (شركات) تدقيق يعمل فيها أكثر من مدقق حسابات واحد في العاصمة عمان، وبعد توزيع ٨٩ استبانة على العينة أصل المجتمع الإحصائي البالغ ١٤٨ مدققاً، تم استرداد ٦٩ منها، أي بمعدل استجابة بلغ ٧٧%. وبالنهاية قد أظهرت النتائج أن مدققي حسابات عينة الدراسة يتبعون الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش كما يحددها المعيار رقم (٢٤٠)، ويلتزمون بإتباع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل على وجود الغش كما يحددها معيار التدقيق الدولي (٢٤٠)، ويلتزمون أيضاً بإتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة والجهات المستفيدة والجهات النظامية والقضائية كما يحددها المعيار المذكور.

2.8 ما يميز الدراسة الحالية

إن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات المحلية السابقة هو أنها من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بالالتزام بتطبيق اختبارات وإجراءات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. ولقد تم إجراء الدراسة على كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي. وقد كان المعيار للالتزام المدقق من عدمه هو الرجوع إلى نصوص معايير التدقيق الدولية بما فيها المعيار رقم (٢٤٠) وغيره من المعايير الأخرى ذات العلاقة مثل المعايير :

١. ٢٤٠ مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال.

٢. ٢٣٠ وثائق التدقيق.

٣. ٣١٥ فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

٤. ٣٢٠ الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق

٥. ٣٣٠ إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة.

٦. ٥٠٠ أدلة التدقيق.

وبالنسبة لدراسة (القرم، ١٩٩٤): "تقييم مخاطر التدقيق: دراسة على مدققي

الحسابات في الأردن". فقد كان هناك اختلاف بين دراستي ودراسته أولاً كانت الدراسة

السابقة عام ١٩٩٤ وبالتالي هناك اختلاف بين معايير التدقيق من عام (١٩٩٤) إلى

(٢٠٠٩) وكانت المتغيرات في دراسته مختلفة عن المتغيرات في دراستي.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 المقدمة

3.2 تصميم الدراسة

3.3 مصادر الحصول على المعلومات

3.4 مجتمع الدراسة وعينتها

3.5 مراحل تطوير أداة القياس

3.5.1 الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبيان)

3.5.2 إجراءات توزيع الاستبيان

3.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

3.1 المقدمة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة الكشف عن مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية، ومن ثم البحث عن المعوقات الأساسية التي تمنع مدقق الحسابات الخارجي في الأردن من تطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة، وتكونت الأداة من (٥٠) فقرة، وتم توزيع أداة الدراسة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة وهم المدققون الخارجيون والداخليون، ومن ثم تمت إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب وتم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة .

ستتناول الباحثة في هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء الدراسة حيث تبين: تصميم الدراسة، مصادر الحصول على المعلومات، مجتمع الدراسة وعينتها، متغيرات الدراسة ونموذجها، مراحل تطوير القياس، الأساليب الإحصائية المستخدمة في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة، محددات الدراسة.

3.2 تصميم الدراسة

تم إتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائجه الذي يهدف إلى معرفة مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي.

3.3 مصادر الحصول على البيانات

لقد تم جمع البيانات بإتباع أساليب مختلفة، حيث:

١. تم تحديد الإطار النظري للدراسة بالاعتماد على المراجع والدوريات والتقارير والدراسات الجامعية ذات الصلة بالموضوع.

٢. الاستبانة، وهي أداة القياس الرئيسية والمعول عليها في هذه الدراسة لجمع البيانات وقد صممت لتغطي جميع متغيرات النموذج، ضمن خمسة محاور كل محور مقسم إلى (١٠) أسئلة ووجهت إلى المدقق الداخلي والخارجي:

المحور الأول: فهم بيئة المنشأة وبيئتها الداخلية.

المحور الثاني: فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة.

المحور الثالث: الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

المحور الرابع: كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.

المحور الخامس: توثيق أدلة الإثبات.

3.4 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الأردن.

أما عينة الدراسة وعدد أفرادها ١٠٠ فقد تم اختيارها من بين المدققين الخارجيين

العاملين في (١٨) من مكاتب التدقيق، وكذلك من بين المدققين الداخليين العاملين

في (١٧) منشأة. وفقاً لبيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

الجهات التي تنتمي إليها عينة الدراسة من المدققين الخارجيين

عدد الإستماتات المستردة	عدد الإستماتات الموزعة	جهات العمل (المدققين الخارجيين)	
٢	٢	الصرح العالمية_ المدققون المعتمدون	.١
٣	٣	شركة تجمع إتحاد المحاسبين القانونيين	.٢
٢	٤	إبراهيم العباسي وشركاه	.٣
٣	٤	المؤسسة العربية للتدقيق والمحاسبة	.٤
٢	٢	جبر وعتمة للتدقيق	.٥
٢	٥	مؤسسة القمة للتدقيق	.٦
١	١	مكتب زهير الحوامدة لتدقيق الحسابات	.٧
١	١	شركة جميل أحمد فارس عبد الخالق وشركاه	.٨
٢	٥	مكتب الصفدي للمحاسبة والتدقيق	.٩
٤	٥	المهنيون العرب	.١٠
١	٢	مؤسسة أحمد دودين للتدقيق	.١١
٢	٤	المتحدة لتدقيق الحسابات	.١٢
١	١	مكتب أبو بكر لتدقيق الحسابات	.١٣
٢	٣	طلال أبو غزالة وشركاه	.١٤
٣	٣	سابا وشركاهم	.١٥
١	١	ماجودي لتدقيق الحسابات	.١٦
٣	٣	آرنست ويونج	.١٧
١	١	الفني للتدقيق والاستشارات	.١٨
٣٦	٥٠	المجموع	

جدول رقم (٦)

الجهات التي تنتمي إليها عينة الدراسة من المدققين الداخليين

عدد الإستماتات المستردة	عدد الإستماتات الموزعة	جهات العمل (المدققين الداخليين)	
٣	٤	طلال أبو غزالة وشركاه	.١
١	١	جمعية صعوبات التعلم	.٢
٢	٢	مصنع سوفت	.٣
٣	٥	البنك العربي	.٤
٢	٢	بنك القاهرة	.٥
٥	٥	شركة إبراهيم العباسي	.٦
١	١	البنك الأهلي	.٧
١	٤	آرنست ويونج	.٨
١	٢	جامعة عمان الأهلية	.٩
١	٤	شركة الكهرباء الأردنية	.١٠
١	٢	الشركة العالمية لأنظمة التحكم	.١١
١	١	كلية الأميرة ثروت	.١٢
١	٤	كلية القدس	.١٣
٢	٣	الكلية العربية	.١٤
٢	٢	البنك الأردني الكويتي	.١٥
٢	٤	الشرقية للرخام والحجر	.١٦
١	٤	مستشفى الإسراء	.١٧
٣٠	٥٠	المجموع	

جدول رقم (٧)

عينة الدراسة

النسبة المئوية %	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات الموزعة	مكونات العينة
٧٢%	٣٦	٥٠	المدققون الخارجيون
٦٠%	٣٠	٥٠	المدققون الداخليون
٦٦%	٦٦	١٠٠	المجموع

يتم التطرق في هذا الجزء إلى خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي، والتخصص الدراسي، نوع الشهادة المهنية، وعدد سنوات الخبرة العملية في مهنة التدقيق، ونوع التدقيق. ويظهر الجدول (٨) تلك الخصائص

جدول (٨) وصف أفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
١	المؤهل العلمي	بكالوريوس	58	87.9
		دبلوم عالي	1	1.5
		ماجستير	7	10.6
		دكتوراه	٠	٠
٢	التخصص الدراسي	محاسبة	60	90.9
		إدارة أعمال	2	3.0
		اقتصاد	2	3.0
		مالية	2	3.0
٣	نوع الشهادة المهنية	CIA المحاسب الداخلي المعتمد	28	42.4
		CPA المحاسب القانوني المعتمد	2	3.0
		JCPA المحاسب الأردني القانوني المعتمد	15	22.7
		أخرى	21	31.8
٤	الخبرة العملية في مهنة التدقيق	من ٣- أقل من ١٠	32	48.5
		من ١٠- أقل من ٢٠	26	39.4
		من ٢٠ فأكثر	8	12.1
٥	نوع التدقيق	خارجي	36	54.5
		داخلي	30	45.5

يبين الجدول (٨) فيما يتعلق بالمؤهل العلمي أن (87.9%) من حملة البكالوريوس، وأن ما نسبته (10.6%) من حملة الماجستير، وأن (1.5%) من حملة الدبلوم، وأن ما نسبته (٠%) من حملة الدكتوراه، أما فيما يتعلق بالتخصص الدراسي فقد تبين أن (90.9%) للمحاسبة، وأن (3%) كانت لإدارة الأعمال، (٣%) للاقتصاد، (3%) للمالية، أما ما يتعلق بنوع الشهادة

المهنية تبين أن (42.4%) هم من حملة شهادة CIA (المحاسب الداخلي المعتمد)، وأن، (22.7%) هم من حملة شهادة JCPA (المحاسب القانوني الأردني المعتمد)، وشكل حملة CPA (المحاسب القانوني المعتمد) ما نسبته (3%)، (42.4%) هم من حملة الشهادات الأخرى، أما ما يتعلق بعدد سنوات الخبرة العملية في مهنة التدقيق فقد تبين أن (48.5%) هم ممن لديهم خبرة بين 3 إلى أقل من 10 سنوات، وأن (39.4%) هم ممن لديهم خبرة بين 10 إلى أقل من 20 سنة، وأن (12.1%) هم ممن لديهم خبرة من 20 سنة فأكثر، أما بالنسبة إلى نوع التدقيق الذي يعمل به أفراد العينة فقد تبين بأن (54.5%) في التدقيق الخارجي، وأن من يعملون في التدقيق الداخلي شكلوا ما نسبته (45.5%).

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن النسبة الأكبر من المدققين الذين شاركوا في تعبئة الاستبيانات كانوا حملة شهادة البكالوريوس تليهم حملة شهادة الماجستير ومن ثم الدبلوم ولم يحمل أي مدقق من الذين شاركوا شهادة الدكتوراه، أما بالنسبة لحملة الشهادات المهنية فكانت النسبة الأكبر لحملة شهادة CIA المحاسب الداخلي المعتمد، تليهم حملة شهادة JCPA المحاسب القانوني الأردني المعتمد، ومن ثم حملة شهادة CPA (المحاسب القانوني المعتمد). وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة فكانت النسبة الأكبر للمدققين الذين لديهم خبرة تتراوح ما بين (3 إلى 10) سنوات تليهم أصحاب الخبرة من (10 إلى 20) ومن ثم المدققون الذين لديهم خبرة (20 سنة فأكثر). وكانت نسبة المدققين الخارجيين 54,5%، والداخليين 45,5%. وبذلك نستطيع أن نستنتج بعد هذه الدراسة أن المدققين الذين شاركوا في تعبئة الاستبيانات على دراية ومعرفة جيدة بمعايير التدقيق الدولية ولديهم خبرة جيدة بالإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

3.5 مراحل تطوير أداة القياس

بعد أن تم تحديد مشكلة الدراسة، وأسئلتها وفرضياتها، قامت الباحثة بتطوير وصياغة فقرات الاستبانة بما يعكس متغيرات الدراسة، واحتوى الاستبيان في صورته النهائية على الأجزاء الآتية:

المتغيرات المستقلة والمتمثلة ب:

١. فهم بيئة المنشأة الداخلية.
٢. نظام الرقابة الداخلية.
٣. مخاطر الاحتيال المادي.
٤. كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.
٥. توثيق أدلة الإثبات.

المتغير التابع والمتمثل ب:

تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

3.5.1 الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبيان)

صدق المحتوى (Content Validity):

قامت الباحثة بصياغة الاستبانة وإرشاداته وتم تحكيمها من خلال عرضها على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي، وقد تم أخذ ملاحظاتهم حولها، حيث تم تعديل الاستبانة

بناءً على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية.

ثبات الأداة:

تم التحقق من الثبات بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha). حيث إن أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل (Alpha) يزود بتقدير جيد للثبات.

الجدول (٩)

معاملات الثبات لأداة الدراسة

عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا	المحور
١٠	٠,٧٧	الأول
١٠	٠,٨٢	الثاني
١٠	٠,٨٤	الثالث
١٠	٠,٨٢	الرابع
١٠	٠,٨٦	الخامس
٥٠	٠,٩١	الدرجة الكلية

تدل معاملات الثبات المبينة أعلاه في جدول رقم (٩) على تمتع الأداة بصورة عامة

بمعامل ثبات عالٍ عن قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة.

3.5.2 إجراءات توزيع الاستبيان

بعد إكمال الاستبيان والتأكد من صدقه وثباته، تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة وكان يسبق عملية التوزيع لقاء مع المعنيين بتعبئة الاستبانة يوضح فيه الهدف من الدراسة وأن المعلومات التي يتم جمعها من أفراد العينة تم معاملتها بسرية تامة وهي لغايات البحث العلمي فقط. واستخدمت الباحثة أسلوب الاتصال المباشر بتسليم كل مستجيب نسخة بيده، وبعد أسبوعين من تاريخ التوزيع تم جمعها بالطريقة نفسها، ثم القيام بتحليل البيانات عن طريق استخدام الحاسوب (برنامج SPSS). وقد صيغت جميع فقرات الاستبانة بصيغة إيجابية.

3.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قامت الباحثة باستخدام الأساليب

الإحصائية المناسبة التي تتألف مما يلي:

- المتوسطات الحسابية لتحديد معدل استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة.
- الانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.
- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).
- ولاختبار الفرضية السادسة من الفرضيات تم استخدام أولاً: اختبار "مان وتي" Mann-Whitney Test لحساب دلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين وغير مرتبطتين. وثانياً: استخدام T test لعينتين مستقلتين.

الفصل الرابع

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4.1 المقدمة

4.2 اختيار مقياس الاستبيان

4.3 عرض بيانات عينة الدراسة

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

4.1 المقدمة

بقصد التحقق من مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية والموجهة لمدققي الحسابات في الأردن عينة الدراسة من (٥٠) فقرة قسمت إلى خمسة محاور بعدد المجالات التي يتوجب على مدقق الحسابات الخارجي جعلها مجالاً للإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء المادية التي عليه مراعاتها خلال عملية التدقيق.

وهذه المحاور هي:

المحور الأول: فهم بيئة المنشأة وبيئتها الداخلية.

المحور الثاني: فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة.

المحور الثالث: الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

المحور الرابع: كفاية ومناسبة أدلة الإثبات..

المحور الخامس: توثيق أدلة الإثبات.

وقد اشتمل كل محور من هذه المحاور على (١٠) فقرات فرعية حسب طبيعة كل محور.

4.2 اختيار مقياس الاستبيان

لقد تم اختيار مقياس ليكرت Likert الخماسي، والسبب في ذلك أنه يعدّ من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة

الخاضعة للاختبار على مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح، وقد ترجمت الاستجابات على النحو التالي:

موافق جدا	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
درجات	درجات	درجات	درجة	درجة

ولتحديد درجة الموافقة حددت ثلاث مستويات هي (مرتفعة، متوسطة، ومنخفضة) بناء

على المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبيدئ} - \text{الحد الأدنى للبيدئ}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$1.33 = \frac{4}{3} = \frac{1-5}{3}$$

وبذلك تكون الدرجة المنخفضة من 1 - أقل من 2.33

والدرجة المتوسطة من 2.33 - 3.66

والدرجة المرتفعة من 3.67 فأكثر

4.3 عرض بيانات عينة الدراسة

وللتعرف على مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي والداخلي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية من وجهة نظر المدقق الخارجي والداخلي فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة أهمية الفقرة ومستوى الموافقة. وستكون الجداول على التوالي (المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والداخلي معا).

ففيما يتعلق بالمحور الأول: فهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية من وجهة نظر المدقق الخارجي:

فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (١٠) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.23) وبانحراف معياري عام بلغ (0.37). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.42) لـ " طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة " حيث كان الانحراف المعياري (0.65)، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " التقنيات الإنتاجية المستخدمة في المنشأة" بلغت (3.64) وبانحراف معياري بلغ (1.10).

أما ومن وجهة نظر المدقق الداخلي، فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (١١) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.03) وبانحراف معياري عام بلغ (0.39). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.30) لـ " السياسات المحاسبية التي تتبناها إدارة المنشأة " حيث كان الانحراف المعياري (0.54)، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " التقنيات الإنتاجية المستخدمة في المنشأة" بلغت (3.53) وبانحراف معياري بلغ (0.86).

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن فهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة.	4.42	0.65	١	مرتفعة
2	السياسات المحاسبية التي تتبناها إدارة المنشأة.	4.39	0.49	٢	مرتفعة
٣	المصادر الرئيسية لإيرادات المنشأة.	4.36	0.49	٣	مرتفعة
٤	المعاملات مع أطراف ذات صلة أو علاقة.	4.33	0.63	٤	مرتفعة
٥	العملاء والموردون الرئيسيون.	4.28	0.45	٥	مرتفعة
6	أهداف وإستراتيجيات المنشأة.	4.25	0.65	٦	مرتفعة
7	السياسات الحكومية التي تؤثر على نشاط المنشأة.	4.25	0.73	٦	مرتفعة
٨	البيئة القانونية للمنشأة.	4.22	0.68	٨	مرتفعة
9	المنافسة السوقية في القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.	4.19	0.75	٩	مرتفعة
١٠	التقنيات الإنتاجية المستخدمة في المنشأة.	3.64	1.10	١٠	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.23	0.37		مرتفعة

جدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الداخليين) عن فهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
١	السياسات المحاسبية التي تتبناها إدارة المنشأة.	4.30	0.54	١	مرتفعة
٢	طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة.	4.27	0.45	٢	مرتفعة
٣	المعاملات مع أطراف ذات صلة أو علاقة.	4.20	0.55	٣	مرتفعة
٤	البيئة القانونية للمنشأة.	4.13	0.57	٤	مرتفعة
٥	المصادر الرئيسية لإيرادات المنشأة.	4.10	0.66	٥	مرتفعة
٦	العملاء والموردون الرئيسيون.	4.07	0.64	٦	مرتفعة
٧	السياسات الحكومية التي تؤثر على نشاط المنشأة.	4.03	0.85	٧	مرتفعة
٨	أهداف وإستراتيجيات المنشأة.	4.00	0.53	٨	مرتفعة
٩	المنافسة السوقية في القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.	3.63	0.85	٩	متوسطة
١٠	التقنيات الإنتاجية المستخدمة في المنشأة.	3.53	0.86	١٠	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.03	0.39		مرتفعة

وبمطالعة بيانات الجدولين السابقين (١٠، ١١) يتضح ما يلي:

١. أن الفئتين تتفقان وبدرجة عالية أو مرتفعة على أهمية أن يتفهم المدقق الخارجي

طبيعة نشاط المنشأة وبيئتها الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية. إذ بلغ

الوسطن الحسابي للإجابة (٤,٢٣، 4.03) على التوالي.

٢. لكن ومع اتفاقهما بوجه عام على أهمية تفهم المدقق الخارجي لطبيعة نشاط المنشأة

وبيئتها الداخلية إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى المدققون الخارجيون له أهمية أكبر مما أعطاه المدققون الداخليون.

٣. من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يؤشر على أن آراء أفراد العينة من كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما سواء في تقييم الأهمية النسبية لهذا المحور جميعه كوحدة واحدة أو في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.

- وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين والداخليين) على الأسئلة المستخدمة في كل محور من تلك المحاور الخمسة للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة على النحو التالي:

كما هو موضح بالجدول (١٢) حقق :

أولاً: المحور الأول " تطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية"، من وجهة نظر العينة كوحدة واحدة: قد حقق هذا المحور وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.14) وبانحراف معياري عام بلغ (0.39). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.35) " لفهم طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة و " لفهم السياسات المحاسبية التي تتبناها إدارة المنشأة " حيث كان الانحراف المعياري (0.57)، و (0.51) على التوالي، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " التقنيات الإنتاجية المستخدمة في المنشأة" بلغت (3.59) وبانحراف معياري بلغ (0.99).

جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة عن تطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	فهم طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة.	4.35	0.57	١	مرتفعة
2	فهم السياسات المحاسبية التي تتبناها إدارة المنشأة.	4.35	0.51	١	مرتفعة
3	فهم المنافسة السوقية في القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.	3.94	0.84	٩	مرتفعة
4	فهم أهداف واستراتيجيات المنشأة.	4.14	0.60	٨	مرتفعة
5	فهم السياسات الحكومية التي تؤثر على نشاط المنشأة.	4.15	0.79	٧	مرتفعة
٦	فهم البيئة القانونية للمنشأة.	4.18	0.63	٥	مرتفعة
٧	فهم المصادر الرئيسية لإيرادات المنشأة.	4.24	0.58	٤	مرتفعة
٨	فهم العملاء والموردين الرئيسيين .	4.18	0.55	٥	مرتفعة
٩	فهم المعاملات مع أطراف ذات صلة أو علاقة.	4.27	0.60	٣	مرتفعة
١٠	فهم التقنيات الإنتاجية المستخدمة في المنشأة.	3.59	0.99	١٠	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.14	0.39		مرتفعة

بمطالعة بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

١. أن مجمل هذا المحور وهو ضرورة فهم المدقق الخارجي والداخلي لبيئة المنشأة قد حقق

وسطا حسابيا قدره (٤,١٤) وبدرجة موافقة مرتفعة. كما أن الانخفاض النسبي للانحراف

المعياري وهو (٠,٣٩) يشير إلى إتساق آراء أفراد العينة حول أهمية هذا المحور.

٢. أما على مستوى العناصر الفرعية لهذا المحور فقد تراوحت درجة الموافقة بين (٤,٣٥)

لعنصر (فهم طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة) ولعنصر (فهم السياسات المحاسبية التي تتبناها إدارة المنشأة) اللذين احتلا المرتبة الأولى. وبين (٣,٥٩) لعنصر (فهم التقنيات الإنتاجية المستخدمة في المنشأة) الذي احتل المرتبة الأخيرة.

٣. من بين العناصر العشرة المستخدمة في هذا المحور حاز تسعة منها وبنسبة ٩٠% على

درجة موافقة مرتفعة، وواحد فقط بنسبة ١٠% على درجة موافقة متوسطة.

ثانياً: المحور الثاني "تطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة".

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني: فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة ومن

وجهة نظر المدقق الخارجي، فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (١٣) حقق

وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.06) وبانحراف معياري عام بلغ (0.38). أما على مستوى الفقرات

فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.31) لـ " الإجراءات الخاصة بالجرد الدوري

والمفاجئ للنقدية والبضاعة " حيث كان الانحراف المعياري (0.47)، وبين أقل قيمة وسط

حسابي حققها فقرة " السياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب " بلغت (3.25)

وبانحراف معياري بلغ (0.91).

أما ومن وجهة نظر المدقق الداخلي، فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول

(١٤) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.13) وبانحراف معياري عام بلغ (0.32). أما على

مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.23) لـ " التحقق من الفصل بين المهام الوظيفية " و" الرقابات الخاصة لحماية الموجودات " حيث كان الانحراف المعياري (0.43)، و (0.50)، على التوالي، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " السياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب" بلغت (3.67) وبانحراف معياري بلغ (0.80).

جدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة

(المدققين الخارجيين) عن فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	الإجراءات الخاصة بالجرد الدوري والمفاجئ للنقدية والبضاعة.	4.31	0.47	١	مرتفعة
٢	حدود الصرف المسموح بها للمسؤولين عن عملية الصرف.	4.28	0.51	٢	مرتفعة
٣	الرقابات الخاصة لحماية الموجودات.	4.25	0.44	٣	مرتفعة
٤	التحقق من الفصل بين المهام الوظيفية.	4.22	0.49	٤	مرتفعة
5	موقع وصلاحيات لجنة التدقيق في المنشأة.	4.14	0.59	٥	مرتفعة
٦	الرقابات الخاصة بحماية الإلكترونية.	4.14	0.72	٥	مرتفعة
7	الهيكل التنظيمي للمنشأة.	4.06	0.53	٧	مرتفعة
8	موقع إدارة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي.	4.03	0.74	٨	مرتفعة
9	السياسات المتبعة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.	3.97	0.51	٩	مرتفعة
10	السياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب.	3.25	0.91	١٠	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.06	0.38		مرتفعة

جدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة

(المدققين الداخليين) عن فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
١	التحقق من الفصل بين المهام الوظيفية.	4.23	0.43	١	مرتفعة
٢	الرقابات الخاصة لحماية الموجودات.	4.23	0.50	١	مرتفعة
٣	موقع وصلاحيات لجنة التدقيق في المنشأة.	4.20	0.41	٣	مرتفعة
٤	حدود الصرف المسموح بها للمسؤولين عن عملية الصرف.	4.20	0.41	٣	مرتفعة
٥	السياسات المتبعة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.	4.17	0.53	٥	مرتفعة
٦	موقع إدارة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي.	4.17	0.46	٥	مرتفعة
٧	الرقابات الخاصة بحماية الإلكترونيات.	4.17	0.46	٥	مرتفعة
٨	الإجراءات الخاصة بالجرد الدوري والمفاجئ للتقديرة والبضاعة.	4.17	0.59	٥	مرتفعة
٩	الهيكل التنظيمي للمنشأة.	4.13	0.43	٩	مرتفعة
١٠	السياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب.	3.67	0.80	١٠	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.13	0.32		مرتفعة

- وبمطالعة الجداول السابقة (١٤، ١٣) يتضح ما يلي:

١. أن الفئتين تتفقان وبدرجة عالية على أهمية أن يفهم المدقق الخارجي بيئة الرقابة الداخلية

من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية إذ بلغ الوسيط الحسابي للإجابة (٤، ٠٦، 4.13)

على التوالي.

٢. لكن ومع اتفاقهما بوجه عام على أهمية تفهم المدقق الخارجي لبيئة الرقابة الداخلية إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى المدققون الداخليون له أهمية أكبر مما أعطاه المدققون الخارجيون.

٣. من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يؤشر على أن آراء أفراد العينة من كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما سواء في تقييم الأهمية النسبية لهذا المحور جميعه كوحدة واحدة أو في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.

- وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المستخدمة في كل محور من تلك المحاور الخمسة للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة على النحو التالي:

فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (١٥) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.10) وبانحراف معياري عام بلغ (0.35). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.24) لـ " الرقابات الخاصة لحماية الموجودات " و " حدود الصرف المسموح بها للمسؤولين عن عملية الصرف. "، و " الإجراءات الخاصة بالجرد الدوري والمفاجئ للنقدية والبضاعة " حيث كان الانحراف المعياري (0.47)، و (0.47)، (0.53) على التوالي، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " السياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب " بلغت (3.44) وبانحراف معياري بلغ (0.88).

جدول (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة
جميعها كوحدة واحدة (المدققين الخارجيين و المدققين الداخليين) عن تطبيق الإجراءات
والاختبارات اللازمة لفهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	الهيكل التنظيمي للمنشأة.	4.09	0.49	٧	مرتفعة
2	السياسات المتبعة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.	4.06	0.52	٩	مرتفعة
3	السياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب.	3.44	0.88	١٠	متوسطة
4	موقع إدارة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي.	4.09	0.63	٧	مرتفعة
5	موقع وصلاحيات لجنة التدقيق في المنشأة.	4.17	0.51	٥	مرتفعة
٦	التحقق من الفصل بين المهام الوظيفية.	4.23	0.46	٤	مرتفعة
٧	الرقابات الخاصة لحماية الموجودات.	4.24	0.47	١	مرتفعة
٨	الرقابات الخاصة بحماية الإلكترونية.	4.15	0.61	٦	مرتفعة
٩	حدود الصرف المسموح بها للمسؤولين عن عملية الصرف.	4.24	0.47	١	مرتفعة
١٠	الإجراءات الخاصة بالجرد الدوري والمفاجئ للنقدية والبضاعة.	4.24	0.53	١	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.10	0.35		مرتفعة

وبمطالعة الجدول السابق يتبين ما يلي:

١. أن مجمل هذا المحور وهو ضرورة فهم المدقق لبيئة الرقابة الداخلية في المنشأة قد حقق

وسطا حسابيا(٤,١٠) وبدرجة موافقة مرتفعة.وكما أن الانخفاض النسبي للانحراف

المعياري وهو (٠,٣٥) يشير إلى اتساق آراء أفراد العينة حول أهمية هذا المحور.

٢. أما على مستوى العناصر الفرعية لهذا المحور فقد تراوحت درجة الموافقة بين(٤,٢٤)

لفهم العناصر التالية: (الرقابات الخاصة لحماية الموجودات) (و حدود الصرف

المسموح بها للمسؤولين عن عملية الصرف)(والإجراءات الخاصة بالجرد الدوري

والمفاجئ للنقدية والبضاعة) التي احتلت المرتبة الأولى، وبين (٣,٤٤) لعنصر

(السياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب) الذي احتل المرتبة الأخيرة.

٣. من بين العناصر العشرة المستخدمة في هذا المحور حازت تسعة منها ونسبة ٩٠%

على درجة موافقة مرتفعة، وواحد فقط بنسبة ١٠% على درجة موافقة متوسطة.

المحور الثالث: " الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء

الجوهريّة".

فقد تبين أن هذا المحور ومن وجهة نظر المدققين الخارجيين وكما هو موضح بالجدول

(١٦) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.18) وبانحراف معياري عام بلغ (0.47). أما على

مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.42) لـ " يراعون فعلا تطبيق

إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية. "

حيث كان الانحراف المعياري (0.50)، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " يراعون فعلا

الاستعانة بتقديرات الخبراء المعتمدين للتحقق من صحة وموضوعية تقديرات الإدارة للقيمة

العادلة للعقارات والموجودات الأخرى من تلك التي لا توجد لها سوق نشطة." بلغت (3.61)

وبانحراف معياري بلغ (1.18).

أما ومن وجهة نظر المدققين الداخليين: فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (١٧) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.15) وبانحراف معياري عام بلغ (0.32). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.40) لـ "يراعون فعلاً تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية." حيث كان الانحراف المعياري (0.50) ، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة "يراعون فعلاً التحقق لدى العملاء والموردين من شروط عقود معينة للتأكد من عدم وجود اتفاقيات جانبية بشأنها." بلغت (3.77) وبانحراف معياري بلغ (0.86).

جدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يراعون فعلاً تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية.	4.42	0.50	١	مرتفعة
٢	يراعون فعلاً استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مثل مقارنة المبيعات وتكلفة المبيعات الفعلية بتلك التي كان قد توقعها المدقق.	4.39	0.55	٢	مرتفعة
٣	يراعون فعلاً إجراء الاختبارات اللازمة لفحص مدى وصحة عينة مناسبة من المعاملات المحوسبة.	4.36	0.54	٣	مرتفعة
٤	يراعون فعلاً الحصول من الإدارة على خطاب	4.33	0.48	٤	مرتفعة

				تمثيل يحدد مسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابات الداخلية المناسبة لمنع واكتشاف الأخطاء الجوهرية.	
مرتفعة	٥	0.60	4.25	يراعون فعلا مراجعة وفحص المصروفات الكبيرة وغير العادية	٥
مرتفعة	٦	0.72	4.22	يراعون فعلا تحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية (مخاطر متأصلة، أم مخاطر رقابة، أم مخاطر اكتشاف).	٦
مرتفعة	٧	0.69	4.08	يراعون فعلا التحقق لدى العملاء والموردين من شروط عقود معينة للتأكد من عدم وجود اتفاقيات جانبية بشأنها.	٧
مرتفعة	٧	0.69	4.08	يراعون فعلا مراجعة التفويض والقيم الدفترية لقروض الإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة	٨
مرتفعة	٩	0.74	4.03	يراعون فعلا إجراء مقابلات مع الموظفين ممن هم في مواقع يحتمل نشوء فيها تحريفات أو أخطاء جوهرية.	٩
متوسطة	١٠	1.18	3.61	يراعون فعلا الاستعانة بتقديرات الخبراء المعتمدين للتحقق من صحة وموضوعية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة للعقارات والموجودات الأخرى من تلك التي لا توجد لها سوق نشطة.	١٠
مرتفعة		0.47	4.18	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

جدول (١٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة
(المدققين الداخليين) عن الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
١	يراعون فعلا تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية.	4.40	0.50	١	مرتفعة
٢	يراعون فعلا مراجعة وفحص المصروفات الكبيرة وغير العادية	4.37	0.49	٢	مرتفعة
٣	يراعون فعلا تحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية (مخاطر متأصلة، أم مخاطر رقابة، أم مخاطر اكتشاف).	4.33	0.48	٣	مرتفعة
٤	يراعون فعلا إجراء الاختبارات اللازمة لفحص مدى وصحة عينة مناسبة من المعاملات المحوسبة.	4.27	0.45	٤	مرتفعة
٥	يراعون فعلا استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مثل مقارنة المبيعات وتكلفة المبيعات الفعلية بتلك التي كان قد توقعها المدقق.	4.23	0.50	٥	مرتفعة
٦	يراعون فعلا الحصول من الإدارة على خطاب تمثيل يحدد مسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابات الداخلية المناسبة لمنع واكتشاف الأخطاء الجوهرية.	4.13	0.57	٦	مرتفعة
٧	يراعون فعلا مراجعة التفويض والقيم الدفترية لقروض الإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة	4.13	0.43	٦	مرتفعة
٨	يراعون فعلا الاستعانة بتقديرات الخبراء المعتمدين للتحقق من صحة وموضوعية	4.00	0.46	٨	مرتفعة

				تقديرات الإدارة للقيمة العادلة للعقارات والموجودات الأخرى من تلك التي لا توجد لها سوق نشطة.	
مرتفعة	٩	0.53	3.83	يراعون فعلا إجراء مقابلات مع الموظفين ممن هم في مواقع يحتمل نشوء فيها تحريفات أو أخطاء جوهرية.	٩
مرتفعة	١٠	0.86	3.77	يراعون فعلا التحقق لدى العملاء والموردين من شروط عقود معينة للتأكد من عدم وجود اتفاقيات جانبية بشأنها.	١٠
مرتفعة		0.32	4.15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

- وبمطالعة الجدولين السابقين (١٦،١٧) يتضح ما يلي:

١. أن الفئتين تتفقان وبدرجة عالية أو مرتفعة على أهمية أن يتفهم المدقق الخارجي الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ بلغ الوسطان الحسابيان للإجابة (٤,١٥، ٤,١٨) على التوالي.
٢. لكن ومع اتفاقهما بوجه عام على أهمية تفهم المدقق للإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى المدققون الخارجيون له أهمية أكبر مما أعطاه المدققون الداخليون.
٣. من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يؤشر على أن آراء أفراد العينة من كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما سواء في تقييم الأهمية النسبية لهذا المحور جميعه كوحدة واحدة أو في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.

■ وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المستخدمة في كل محور من تلك المحاور الخمسة للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة على النحو التالي: فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (١٨) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.16) وبانحراف معياري عام بلغ (0.41). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.41) لـ " يراعون فعلاً تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية. " حيث كان الانحراف المعياري (0.50)، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " يراعون فعلاً الاستعانة بتقديرات الخبراء المعتمدين للتحقق من صحة وموضوعية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة للعقارات والموجودات الأخرى من تلك التي لا توجد لها سوق نشطة." بلغت (3.79) وبانحراف معياري بلغ (0.94).

جدول (١٨).

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة (المدققين الداخليين والخارجيين) عن الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يراعون فعلاً تحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية (مخاطر متأصلة، أم مخاطر رقابة، أم مخاطر اكتشاف).	4.27	0.62	٥	مرتفعة
2	يراعون فعلاً الحصول من الإدارة على خطاب تمثيل يحدد مسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابات الداخلية المناسبة لمنع واكتشاف الأخطاء الجوهرية.	4.24	0.53	٦	مرتفعة

مرتفعة	١	0.50	4.41	يراعون فعلا تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية.	3
مرتفعة	٢	0.50	4.32	يراعون فعلا إجراء الاختبارات اللازمة لفحص مدى وصحة عينة مناسبة من المعاملات المحوسبة.	4
مرتفعة	٢	0.53	4.32	يراعون فعلا استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مثل مقارنة المبيعات وتكلفة المبيعات الفعلية بتلك التي كان قد توقعها المدقق.	5
مرتفعة	٨	0.65	3.94	يراعون فعلا إجراء مقابلات مع الموظفين ممن هم في مواقع يحتمل نشوء تحريفات أو أخطاء جوهرية فيها.	٦
مرتفعة	٨	0.78	3.94	يراعون فعلا التحقق لدى العملاء والموردين من شروط عقود معينة للتأكد من عدم وجود اتفاقيات جانبية بشأنها.	٧
مرتفعة	١٠	0.94	3.79	يراعون فعلا الاستعانة بتقديرات الخبراء المعتمدين للتحقق من صحة وموضوعية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة للعقارات والموجودات الأخرى من تلك التي لا توجد لها سوق نشطة.	٨
مرتفعة	٤	0.55	4.30	يراعون فعلا مراجعة وفحص المصروفات الكبيرة وغير العادية	٩
مرتفعة	٧	0.59	4.11	يراعون فعلا مراجعة التفويض والقيم الدفترية لقروض الإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة	١٠
مرتفعة		0.41	4.16	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وبمطالعة الجدول السابق يتبين ما يلي:

١. أن مجمل هذا المحور وهو ضرورة تطبيق الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر

الأخطاء الجوهرية، قد حقق وسطاً حسابياً قدره (٤,١٦) وبدرجة موافقة مرتفعة. كما الانخفاض النسبي للانحراف المعياري وهو (٠,٤١) يشير إلى اتساق آراء أفراد العينة حول أهمية هذا المحور.

٢. أما على مستوى العناصر الفرعية لهذا المحور فقد تراوحت درجة الموافقة بين (٤,٤١) للعنصر التالي: (يراعون فعلاً تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية) الذي احتل المرتبة الأولى، و(٣,٧٩) لعنصر (يراعون فعلاً الاستعانة بتقديرات الخبراء المعتمدين للتحقق من صحة وموضوعية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة للعقارات والموجودات الأخرى من تلك التي لا توجد لها سوق نشطة) الذي احتل المرتبة الأخيرة.

٣. من بين العناصر العشرة المستخدمة في هذا المحور حاز العناصر العشرة كلها ونسبة ١٠٠% على درجة موافقة مرتفعة.

المحور الرابع "كفاية ومناسبة أدلة الإثبات".

فيما يتعلق بالمحور الرابع كفاية ومناسبة أدلة الإثبات ومن وجهة نظر المدققين الخارجيين، فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (١٩) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.19) وبانحراف معياري عام بلغ (0.34). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.33) لـ "يراعون فعلاً الحرص على تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدها الدفترية فقط" حيث كان الانحراف المعياري (0.48)، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققها فقرة "يراعون

فعلا الحرص على الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها " بلغت (3.97) وبانحراف معياري بلغ (0.77).

أما من وجهة نظر المدققين الداخليين، فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (٢٠) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.17) وبانحراف معياري عام بلغ (0.28). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.30) لـ " يراعون فعلا الحرص على أن يتوفر في أدلة الإثبات الداخلية عنصرا الدقة واكتمال المعلومات " حيث كان الانحراف المعياري (0.47) ، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " يراعون فعلا الحرص على الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها " بلغت (3.87) وبانحراف معياري بلغ (0.78).

جدول (١٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن كفاية ومناسبة أدلة الإثبات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
١	يراعون فعلا الحرص على تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدها الدفترية فقط.	4.33	0.48	١	مرتفعة
٢	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة المكتوبة أو المسجلة إلكترونياً بدلاً من أدلة الإثبات الشفهية.	4.28	0.45	٢	مرتفعة
٣	يراعون فعلا الحرص على أن يتوفر في أدلة الإثبات الداخلية عنصرا الدقة واكتمال المعلومات.	4.28	0.45	٢	مرتفعة

مرتفعة	٤	0.60	4.25	يراعون فعلا الحرص على المشاركة في عملية الجرد الفعلي للمخزون.	٤
مرتفعة	٤	0.44	4.25	يراعون فعلا الحرص على مراعاة الأهمية النسبية لمخاطر التدقيق في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.	٥
مرتفعة	٦	0.42	4.22	يراعون فعلا الحرص على ممارسة الشك المهني في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.	٦
مرتفعة	٧	0.42	4.14	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة الإثبات الخارجية ومن جهات مستقلة ما أمكن ذلك.	٧
مرتفعة	٨	0.52	4.11	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة الإثبات المباشرة بدلاً من غير المباشرة.	٨
مرتفعة	٩	0.63	4.06	يراعون فعلا الحرص على استخدام الاستقصاءات المناسبة ومن الموظفين المعنيين بالعمليات التي يقوم بفحصها.	٩
مرتفعة	١٠	0.77	3.97	يراعون فعلا الحرص على الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها.	١٠
مرتفعة		0.34	4.19	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

جدول (٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة
(المدققين الداخليين) عن كفاية ومناسبة أدلة الإثبات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
١	يراعون فعلا الحرص على أن يتوفر في أدلة الإثبات الداخلية عنصرا الدقة واكتمال المعلومات.	4.30	0.47	١	مرتفعة
٢	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة	4.27	0.52	٢	مرتفعة

				المكتوبة أو المسجلة إلكترونياً بدلاً من أدلة الإثبات الشفهية.	
مرتفعة	٢	0.52	4.27	يراعون فعلا الحرص على المشاركة في عملية الجرد الفعلي للمخزون.	٣
مرتفعة	٤	0.43	4.23	يراعون فعلا الحرص على تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدها الدفترية فقط.	٤
مرتفعة	٥	0.41	4.20	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة الإثبات الخارجية ومن جهات مستقلة ما أمكن ذلك.	٥
مرتفعة	٥	0.41	4.20	يراعون فعلا الحرص على مراعاة الأهمية النسبية لمخاطر التدقيق في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.	٦
مرتفعة	٧	0.46	4.17	يراعون فعلا الحرص على ممارسة الشك المهني في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.	٧
مرتفعة	٨	0.35	4.13	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة الإثبات المباشرة بدلاً من غير المباشرة.	8
مرتفعة	٩	0.48	4.10	يراعون فعلا الحرص على استخدام الاستقصاءات المناسبة ومن الموظفين المعنيين بالعمليات التي يقوم بفحصها.	٩
مرتفعة	١٠	0.78	3.87	يراعون فعلا الحرص على الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها.	١٠
		0.28	4.17	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وبمطالعة بيانات الجدولين السابقين (١٩،٢٠) يتضح مايلي:

١. أن الفئتين تتفان وبدرجة عالية أو مرتفعة على أهمية أن يراعي المدقق الخارجي كفاية

ومناسبة أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ بلغ الوسيطان الحسابيان للإجابة (4.17، ٤، ١٩) على التوالي.

٢. لكن ومع اتفاقهما بوجه عام على أهمية أن يراعي المدقق الخارجي كفاية ومناسبة أدلة الإثبات إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى المدققون الخارجيون له أهمية أكبر مما أعطاه المدققون الداخليون.

٣. من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يؤشر على أن آراء أفراد العينة من كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما سواء في تقييم الأهمية النسبية لهذا المحور جميعه كوحدة واحدة أو في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.

■ وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المستخدمة في كل محور من تلك المحاور الخمسة للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة على النحو التالي:

فقد تبين أن هذا المحور كما هو موضح بالجدول (٢١) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.18) وبانحراف معياري عام بلغ (0.31). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.29) لـ " يراعون فعلا الحرص على تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدها الدفترية فقط " و " يراعون فعلا الحرص على أن يتوفر في أدلة الإثبات الداخلية عناصر الدقة واكتمال المعلومات " حيث كان الانحراف المعياري (0.46) ، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " يراعون فعلا الحرص على الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها " بلغت (3.92) وبانحراف معياري بلغ (0.77).

جدول (٢١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة
كوحدة واحدة (المدققين الخارجيين والداخليين) عن تطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم
كفاية ومناسبة أدلة الإثبات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة الإثبات الخارجية ومن جهات مستقلة ما أمكن ذلك.	4.17	0.41	٧	مرتفعة
2	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة الإثبات المباشرة بدلاً من غير المباشرة.	4.12	0.45	٨	مرتفعة
3	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة المكتوبة أو المسجلة إلكترونياً بدلاً من أدلة الإثبات الشفهية.	4.27	0.48	٣	مرتفعة
4	يراعون فعلا الحرص على استخدام الاستقصاءات المناسبة ومن الموظفين المعنيين بالعمليات التي يقوم بفحصها.	4.08	0.56	٩	مرتفعة
5	يراعون فعلا الحرص على تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدها الدفترية فقط.	4.29	0.46	١	مرتفعة
٦	يراعون فعلا الحرص على المشاركة في عملية الجرد الفعلي للمخزون.	4.26	0.56	٤	مرتفعة
٧	يراعون فعلا الحرص على أن يتوفر في أدلة الإثبات الداخلية عنصرا الدقة واكتمال المعلومات.	4.29	0.46	١	مرتفعة
٨	يراعون فعلا الحرص على الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها.	3.92	0.77	١٠	مرتفعة
٩	يراعون فعلا الحرص على مراعاة الأهمية النسبية لمخاطر التدقيق في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.	4.23	0.42	٥	مرتفعة
١٠	يراعون فعلا الحرص على ممارسة الشك المهني في تقييم	4.20	0.44	٦	مرتفعة

				كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.
مرتفعة	0.31	4.18	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وبمطالعة الجدول السابق يتبين ما يلي:

1. أن مجمل هذا المحور وهو تقييم كفاية مناسبة أدلة الإثبات قد حقق وسطاً حسابياً قدره (٤,١٨) وبدرجة موافقة مرتفعة، كما أن الانخفاض النسبي للانحراف المعياري وهو (٠,٣١) يشير إلى اتساق آراء أفراد العينة حول أهمية هذا المحور.
2. أما على مستوى العناصر الفرعية لهذا المحور فقد تراوحت درجة الموافقة بين (٤,٢٩) للعناصر التالية: (يراعون فعلا الحرص على تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلا من الاعتماد على أرصدها الدفترية فقط) (يراعون فعلا الحرص على أن يتوفر في أدلة الإثبات الداخلية عنصرا الدقة واكتمال المعلومات) اللذان احتلا المرتبة الأولى، و(٣,٩٢) لعنصر (يراعون فعلا الحرص على الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها) الذي احتل المرتبة الأخيرة.
3. من بين العناصر العشرة المستخدمة في هذا المحور حازت العناصر العشرة كلها وبنسبة ١٠٠% على درجة موافقة مرتفعة.

المحور الخامس: " توثيق أدلة الإثبات".

- وفيما يتعلق بالمحور الخامس، توثيق أدلة الإثبات ومن وجهة نظر المدققين الخارجيين ، فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (٢٢) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.21) ، وانحراف معياري عام بلغ (0.42). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.39) لـ " يراعون فعلا الحرص على استخدام أوراق عمل كاملة ومفصلة لتوثيق

عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون إليها. " حيث كان الانحراف المعياري (0.55) ، وبين أقل قيمة وسط حسابي حقتها فقرة " يراعون فعلا الحرص على توثيق مراسلاتهم مع الأطراف الخارجية. " بلغت (4.03) وبانحراف معياري بلغ (0.81).

أما من وجهة نظر المدققين الداخليين، فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (٢٣) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.15) وبانحراف معياري عام بلغ (0.37). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.33) لـ " يراعون فعلا الحرص على استخدام أوراق عمل كاملة ومفصلة لتوثيق عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون إليها. " حيث كان الانحراف المعياري (0.48) ، وبين أقل قيمة وسط حسابي حقتها فقرة " يراعون فعلا الحرص على تجميع النتائج النهائية لعملية التدقيق في ملف نهائي بعد كتابة التقرير " بلغت (3.87) وبانحراف معياري بلغ (0.94).

جدول (٢٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) عن توثيق أدلة الإثبات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
١	يراعون فعلا الحرص على استخدام أوراق عمل كاملة ومفصلة لتوثيق عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون إليها.	4.39	0.55	١	مرتفعة
٢	يراعون فعلا الحرص على توثيق اتصالاتهم مع الإدارة بشأن معالجة الأخطاء الجوهرية التي يكتشفونها.	4.33	0.59	٢	مرتفعة
٣	يراعون فعلا الاحتفاظ بنسخ من الأوراق	4.31	0.67	٣	مرتفعة

				المهمة لبيان أنهم بذلوا العناية المهنية اللازمة أمام القضاء.	
مرتفعة	٣	0.53	4.31	يراعون فعلا الحرص على حفظ وثائق التدقيق في المكان المناسب وللمدة المناسبة.	٤
مرتفعة	٥	0.49	4.22	يراعون فعلا الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات.	٥
مرتفعة	٦	0.53	4.19	يراعون فعلا الحرص على تضمين الملف النهائي في فهم المنشأة وبيئتها وبصفة خاصة مخاطر الأخطاء الجوهرية.	٦
مرتفعة	٧	0.76	4.14	يراعون فعلا الحرص على توثيق المعلومات التي تتعارض مع الاستنتاج النهائي لأرائهم حول عملية التدقيق.	٧
مرتفعة	٨	0.62	4.11	يراعون فعلا الحرص على تجميع النتائج النهائية لعملية التدقيق في ملف نهائي بعد كتابة التقرير.	٨
مرتفعة	٩	0.72	4.06	يراعون فعلا الحرص على توثيق أية عمليات تحدث في المنشأة بعد تاريخ تقرير التدقيق.	٩
مرتفعة	١٠	0.81	4.03	يراعون فعلا الحرص على توثيق مراسلاتهم مع الأطراف الخارجية.	١٠
مرتفعة		0.42	4.21	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

جدول (٢٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة
(المدققين الداخليين) عن توثيق أدلة الإثبات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يراعون فعلا الحرص على استخدام أوراق عمل كاملة ومفصلة لتوثيق عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون إليها.	4.33	0.48	١	مرتفعة
2	يراعون فعلا الحرص على توثيق اتصالاتهم مع الإدارة بشأن معالجة الأخطاء الجوهرية التي يكتشفونها.	4.27	0.52	٢	مرتفعة
3	يراعون فعلا الحرص على توثيق مراسلاتهم مع الأطراف الخارجية.	4.20	0.48	٣	مرتفعة
٤	يراعون فعلا الحرص على تضمين الملف النهائي في فهم المنشأة وبيئتها وبصفة خاصة مخاطر الأخطاء الجوهرية.	4.20	0.48	٣	مرتفعة
٥	يراعون فعلا الحرص على حفظ وثائق التدقيق في المكان المناسب ولمدة المناسبة.	4.20	0.48	٣	مرتفعة
٦	يراعون فعلا الحرص على توثيق أية عمليات تحدث في المنشأة بعد تاريخ تقرير التدقيق.	4.17	0.53	٦	مرتفعة
٧	يراعون فعلا الحرص على توثيق المعلومات التي تتعارض مع الاستنتاج النهائي لأرائهم حول عملية التدقيق.	4.10	0.48	٧	مرتفعة
٨	يراعون فعلا الاحتفاظ بنسخ من الأوراق المهمة لبيان أنهم بذلوا العناية المهنية اللازمة أمام القضاء.	4.10	0.48	٧	مرتفعة

مرتفعة	٩	0.45	4.07	يراعون فعلا الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات.	٩
مرتفعة	١٠	0.94	3.87	يراعون فعلا الحرص على تجميع النتائج النهائية لعملية التدقيق في ملف نهائي بعد كتابة التقرير.	١٠
مرتفعة		0.37	4.15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وبمطالعة بيانات الجدولين السابقين (٢٢،٢٣) يتضح ما يلي:

١. أن الفئتين تتفان وبدرجة عالية على أهمية أن يراعي المدقق الخارجي توثيق أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ بلغ الوسيطان الحسابيان للإجابة (٤،١٥، ،٤،٢١) على التوالي.

٢. لكن ومع اتفاقهما بوجه عام على أهمية أن يراعي المدقق الخارجي توثيق أدلة الإثبات إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى المدققون الخارجيون له أهمية أكبر مما أعطاه المدققون الداخليون.

٣. من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يؤشر على آراء أفراد العينة م كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما سواء في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.

■ وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المستخدمة في كل محور من تلك المحاور الخمسة للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة على النحو التالي:

فقد تبين أن هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (٢٤) حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ

(4.18) وانحراف معياري عام بلغ (0.40). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم

الوسط الحسابي بين (4.36) لـ " يراعون فعلا الحرص على استخدام أوراق عمل كاملة

ومفصلة لتوثيق عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون إليها. " حيث كان الانحراف المعياري (0.52) ، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " يراعون فعلا الحرص على تجميع النتائج النهائية لعملية التدقيق في ملف نهائي بعد كتابة التقرير " بلغت (4.00) وبانحراف معياري بلغ (0.78).

جدول (٢٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة لإجابات أفراد عينة الدراسة جميعها كوحدة واحدة (المدققين الخارجين والداخليين) عن توثيق أدلة الإثبات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يراعون فعلا الحرص على استخدام أوراق عمل كاملة ومفصلة لتوثيق عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون إليها.	4.36	0.52	١	مرتفعة
2	يراعون فعلا الحرص على توثيق اتصالاتهم مع الإدارة بشأن معالجة الأخطاء الجوهرية التي يكتشفونها.	4.30	0.55	٢	مرتفعة
3	يراعون فعلا الحرص على توثيق مراسلاتهم مع الأطراف الخارجية.	4.11	0.68	٨	مرتفعة
4	يراعون فعلا الحرص على توثيق المعلومات التي تتعارض مع الاستنتاج النهائي لأرائهم حول عملية التدقيق.	4.12	0.64	٧	مرتفعة
5	يراعون فعلا الحرص على توثيق أية عمليات تحدث في المنشأة بعد تاريخ تقرير التدقيق.	4.11	0.64	٨	مرتفعة
٦	يراعون فعلا الاحتفاظ بنسخ من الأوراق	4.21	0.60	٤	مرتفعة

				المهمة لبيان أنهم بذلوا العناية المهنية اللازمة أمام القضاء.	
مرتفعة	٥	0.50	4.20	يراعون فعلا الحرص على تضمين الملف النهائي في فهم المنشأة وبيئتها وبصفة خاصة مخاطر الأخطاء الجوهرية.	٧
مرتفعة	١٠	0.78	4.00	يراعون فعلا الحرص على تجميع النتائج النهائية لعملية التدقيق في ملف نهائي بعد كتابة التقرير.	٨
مرتفعة	٣	0.51	4.26	يراعون فعلا الحرص على حفظ وثائق التدقيق في المكان المناسب وللمدة المناسبة.	٩
مرتفعة	٦	0.47	4.15	يراعون فعلا الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات.	١٠
مرتفعة		0.40	4.18	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وبمطالعة الجدول السابق يتبين ما يلي:

١. أن مجمل هذا المحور وهو توثيق أدلة الإثبات، قد حقق وسطا حسابيا قدره (٤,١٨) وبدرجة موافقة مرتفعة، كما أن الانخفاض النسبي للانحراف المعياري وهو (٠,٤٠) يشير إلى اتساق أفراد العينة حول أهمية هذا المحور.
٢. أما على مستوى العناصر الفرعية لهذا المحور فقد تراوحت درجة الموافقة بين (٤,٣٦) لعنصر (يراعون فعلا الحرص على استخدام أوراق عمل كاملة ومفصلة لتوثيق عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون إليها) الذي احتل المرتبة الأولى، و(٤,٠٠) لعنصر (يراعون فعلا الحرص على تجميع النتائج النهائية لعملية التدقيق في ملف نهائي بعد كتابة التقرير) الذي احتل المرتبة الأخيرة.

٣. من بين العناصر العشرة المستخدمة في هذا المحور حازت العناصر العشرة كلها
وبنسبة ١٠٠% على درجة موافقة مرتفعة.

جدول رقم (٢٥)

الأهمية النسبية للمحاور الخمسة التي يقوم عليها تقييم المدقق الخارجي للمخاطر المادية
وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين

ترتيب مستوى الأهمية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحور
١	مرتفعة	.٣٧	٤,٢٣	١ فهم طبيعة المنشأة ورقابتها الداخلية
٥	مرتفعة	.٣٨	٤,٠٦	٢ فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة
٤	مرتفعة	.٤٧	٤,١٨	٣ الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.
٣	مرتفعة	.٣٤	٤,١٩	٤ كفاية ومناسبة أدلة الإثبات
٢	مرتفعة	.٤٢	٤,٢١	٥ توثيق أدلة الإثبات

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢٥) أعلاه ما يلي:

١. حازت جميع المحاور الخمسة اللازمة لتقييم مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية على درجة موافقة مرتفعة وبأوساط حسابية تتراوح بين (٤,٢٣ _ ٤,٠٦).
٢. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية لهذه المحاور يشير إلى اتفاق آراء أفراد عينة الدراسة على الأهمية النسبية لهذه المحاور مجتمعة على مدار كل محور فيها على حدى.
٣. أحتل كل من " فهم طبيعة المنشأة ورقابتها الداخلية" المرتبة الأولى و " فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة" المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (٢٦)

الأهمية النسبية للمحاور الخمسة التي يقوم عليها تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء
المادية

العينه جميعها كوحدة واحدة	المدققون الداخليون			المدققون الخارجيون			المحور	
	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب	درجة الأهمية	الوسط الحسابي	الترتيب		
٤	٤,١٤	٤	مرتفعة	٤,٠٣	١	مرتفعة	٤,٢٣	١. فهم طبيعة المنشأة ورقابته الداخلية
٥	٤,١٠	٣	مرتفعة	٤,١٣	٥	مرتفعة	٤,٠٦	٢. فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة
٣	٤,١٦	٢	مرتفعة	٤,١٥	٤	مرتفعة	٤,١٨	٣. الإجراءات والإختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.
١	٤,١٨	١	مرتفعة	٤,١٧	٣	مرتفعة	٤,١٩	٤. كفاية ومناسبة أدلة الإثبات
١	٤,١٨	٢	مرتفعة	٤,١٥	٢	مرتفعة	٤,٢١	٥. توثيق أدلة الإثبات

توضح بيانات الجدول رقم(٢٦) أعلاه ما يلي:

١. نلاحظ من الجدول السابق(٢٦) أن المحاور الخمسة حازت على درجة موافقة مرتفعة بالنسبة

للمدقق الخارجي والداخلي على حد سواء.

٢. بالنسبة للمدقق الخارجي حاز المحور فهم طبيعة المنشأة ورقابته الداخلية على المرتبة

الأولى بينما بالنسبة للمدقق الداخلي حاز المحور الرابع كفاية ومناسبة أدلة الإثبات على

المرتبة الأولى.

٣. وحاز المحور الخامس توثيق أدلة الإثبات بالنسبة للمدقق الخارجي على المرتبة الثانية بينما بالنسبة للمدقق الداخلي فحاز المحور الخامس توثيق أدلة الإثبات والمحور الثالث الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.أيضا على المرتبة الثانية .
٤. حاز المحور الرابع كفاية ومناسبة أدلة الإثبات على المرتبة الثالثة بالنسبة للمدقق الخارجي أما الداخلي فقد حاز المحور الثاني فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة على المرتبة الثالثة.
٥. أما المرتبة الرابعة فقد حاز عليها المحور الثالث الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بالنسبة للمدقق الخارجي أما الداخلي فقد حاز المحور الأول فهم طبيعة المنشأة ورقابتها الداخلية على المرتبة الرابعة.
٦. أما في المرتبة الخامسة فقد حاز المحور الثاني فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة بالنسبة للمدقق الخارجي .

4.4 اختبار فرضيات الدراسة :

- من أجل اختبار فرضيات الدراسة الخمس الأولى، تم إخضاع إجابات أفراد عينة الدراسة في المحاور الخمسة المشمولة باستبانة الدراسة لاختبار (t) وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٥) وبموجب قاعدة القرار التالية لهذا الاختبار:
- ترفض الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية. أو إذا كانت الدلالة $(Sig) \geq 0,05$. وعلى العكس لا ترفض الفرضية الصفرية H_0 (أي تقبل) إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية، أو إذا كانت الدلالة $(Sig) \leq 0,05$.
- بناءً على ما تقدم كانت نتائج اختبار الفرضيات الخمس الأولى على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

1- HO1: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

توضح بيانات الجدول رقم (٢٧) بأن قيمة (t) المحسوبة وهي (٢٣,٦٧٣) أكبر من الجدولية وهي (١,٩٩٧). كما أن الدلالة (Sig) وهي (0.000) أقل من ٠,٠٥ ، وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية التي تنص على انه: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وقبول الفرضية البديلة Ha1 مما يعني أن مدققي الحسابات في الأردن يطبقون الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالفرضية الأولى، كما تم استخدام الاختبار T-test لعينة واحدة من اجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين بين تقديرات العينة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة، وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة وهو (٣)، والجدول (٢٨) يبين النتائج.

جدول (٢٧)

نتائج الاختبار التائي T -test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الأول: فهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية وبين متوسط مدى الإجابة

المتوسط الحسابي	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) المجدولة	مستوى الدلالة (Sig)
تقديرات العينة	4.14	٢٣,٦٧٣	*
لمدى الإجابة	٣	١,٩٩٧	0.000

(* دال إحصائيا عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0,05)$).

و يتضح من الجدول (٢٧) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية

بين تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن

الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء

المادية عند تدقيق البيانات المالية

من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة، استناداً إلى قيمة (t)

المحسوبة، إذ بلغت (٢٣,٦٧٣) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) فأقل. لأن متوسط

تقديرات العينة أعلى من متوسط مدى الإجابة.

الفرضية الثانية:

2- HO2: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام

الرقابة الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

توضح بيانات الجدول اللاحق رقم (٢٨) بأن قيمة (t) المحسوبة وهي (٢٥,٢٢٨) أكبر من

الجدولية وهي (1,997). كما أن الدلالة (Sig) وهي (0.000) أقل من 0,05، وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وقبول الفرضية البديلة Ha2 مما يعني أن مدققي الحسابات في الأردن يطبقون الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالفرضية الثانية، كما تم استخدام الاختبار T-test لعينة واحدة من أجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة وهو (3) والجدول (29) يبين النتائج.

جدول (٢٨)

نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الثاني: فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة وبين متوسط مدى الإجابة

مستوى الدلالة (Sig)	قيمة (t) المجدولة	قيمة (t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
*	1,997	25,228	4,10	لتقديرات العينة
			3	لمدى الإجابة

(* دال إحصائياً عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0,05)$).

يتضح من الجدول (٢٨) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية بين تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة، استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة، إذ بلغت (٢٥,٢٢٨) وهي دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل، وكان الفرق لصالح تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، لأن متوسط تقديرات العينة أعلى من متوسط مدى الإجابة.

الفرضية الثالثة:

3- HO3: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

توضح بيانات الجدول اللاحق رقم (٢٩) بأن قيمة (t) المحسوبة وهي (٢٣,٢٨٦) أكبر من الجدولية وهي (١,٩٩٧). كما أن الدلالة (Sig) وهي (0.000) أقل من ٠,٠٥، وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وقبول الفرضية البديلة Ha3 مما يعني أن مدققي الحسابات في الأردن يطبقون الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات

عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالفرضية الثالثة، كما تم استخدام الاختبار التائي T -test لعينة واحدة من اجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة وهو (٣) والجدول (٢٩) يبين النتائج.

جدول (٢٩)

نتائج الاختبار التائي T -test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الثالث:
الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وبين متوسط مدى الإجابة

مستوى الدلالة (Sig)	قيمة (t) المجدولة	قيمة (t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
* ٠,٠٠٠	١,٩٩٧	٢٣,٢٨٦	4.16	لتقديرات العينة
			٣	لمدى الإجابة

(* دال إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \geq ٠,٠٥$).

يتضح من الجدول (٢٩) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية بين تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة، استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة، إذ بلغت (٢٣,٢٨٦) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) فأقل، وكان الفرق لصالح تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند

تدقيق البيانات المالية ، لان متوسط تقديرات العينة أعلى من متوسط مدى الإجابة.

الفرضية الرابعة:

4- HO4: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم

وكفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

توضح بيانات الجدول اللاحق رقم(30) بأن قيمة (t) المحسوبة وهي(٣٠,٦٠٢) أكبر من

الجدولية وهي(١,٩٩٧). كما أن الدلالة (Sig) وهي (0.000) أقل من ٠,٠٥ ، وبهذه النتيجة

يتم رفض الفرضية التي تنص على انه: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات

والاختبارات اللازمة لتقييم وكفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق

البيانات المالية، وقبول الفرضية البديلة Ha4 مما يعني أن مدققي الحسابات في الأردن يطبقون

الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم وكفاية ومناسبة أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر

الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات

عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالفرضية الرابعة، كما تم استخدام الاختبار T-test لعينة

واحدة من اجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن تطبيق المدقق

الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم وكفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم

مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على

فقرات الاستبانة وهو (٣) والجدول (٣٠) يبين النتائج.

جدول (٣٠)

نتائج الاختبار التائي T -test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الرابع: كفاية ومناسبة أدلة الإثبات وبين متوسط مدى الإجابة

مستوى الدلالة (Sig)	قيمة (t) المجدولة	قيمة (t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
*	١,٩٩٧	٣٠,٦٠٢	٤,١٨	لتقديرات العينة
٠,٠٠٠			٣	لمدى الإجابة

(*) دال إحصائياً عند مستوى معنوية $(\alpha \geq ٠,٠٥)$.

يتضح من الجدول (٣٠) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية بين تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم وكفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة، استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة، إذ بلغت (٣٠,٦٠٢) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) فأقل، وكان الفرق لصالح تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم وكفاية ومناسبة أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، لان متوسط تقديرات العينة أعلى من متوسط مدى الإجابة.

الفرضية الخامسة:

5- HO5: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتوثيق

أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

توضح بيانات الجدول اللاحق رقم (٣١) بأن قيمة (t) المحسوبة وهي (٢٤,٢١٥) أكبر من الجدولية وهي (١,٩٩٧). كما أن الدلالة (Sig) وهي (0.000) أقل من ٠,٠٥ ، وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية التي تنص على انه: لا يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم لتوثيق أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. وقبول الفرضية البديلة Ha٥ مما يعني أن مدققي الحسابات في الأردن يطبقون الإجراءات والاختبارات اللازمة لتوثيق أدلة الإثبات من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالفرضية الخامسة، كما تم استخدام الاختبار T -test لعينة واحدة من اجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتوثيق أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة وهو (٣) والجدول (٣١) يبين النتائج.

جدول (٣١)

نتائج الاختبار التائي T -test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة المحور الخامس:

توثيق أدلة الإثبات وبين متوسط مدى الإجابة

مستوى الدلالة Sig	قيمة (t) المجدولة	قيمة (t) المحسوبة	المتوسط الحسابي	
* ٠,٠٠٠	١,٩٩٧	٢٤,٢١٥	٤,١٨	لتقديرات العينة
			٣	لمدى الإجابة

(* دال إحصائيا عند مستوى معنوية $(\alpha \geq ٠,٠٥)$.)

يتضح من الجدول (٣١) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية بين تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتوثيق أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة عن فقرات الاستبانة، استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة، إذ بلغت (٢٤,٢١٥) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) فأقل، وكان الفرق لصالح تقديرات الفئات المشمولة بالدراسة بشأن تطبيق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والاختبارات اللازمة لتوثيق أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، لأن متوسط تقديرات العينة أعلى من متوسط مدى الإجابة.

الفرضية السادسة:

HO6-6: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين الخارجيين، وآراء المدققين الداخليين بشأن مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "مان وتتي Mann-Whitney Test" لحساب دلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين وغير مرتبطين وذلك بين رتب متوسطات مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية في ضوء نوع التدقيق (داخلي، خارجي)، حيث إن حجم العينة في كلا النوعين قريب من (٣٠) ويبين جدول (٣٢) النتائج.

جدول (٣٢)

نتائج اختبار " مان وتني " لإيجاد دلالة الفروق بين رتب متوسطات درجات المدققين الخارجيين، والمدققين الداخليين

النوع	العدد	متوسط الرتب	مربع الرتب	قيمة U	Z	مستوى الدلالة Sig
مدقق خارجي	36	35.90	1292.50	٤٥٣,٥٠٠	١,١١٥-	*,٢٦٥
مدقق داخلي	30	30.62	918.50			
المجموع	66					

(* دال إحصائياً عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0,05)$).

يتضح من الجدول (٣٢) أن قيمة (Z) المحسوبة بلغت (-١,١١٥) وذلك عند درجة حرية ٦٦ - ٢ = ٦٤ ، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) فأقل، وعليه يتم لا يمكن رفض (أي قبول) الصفرية التي تنص على انه: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين الخارجيين، وآراء المدققين الداخليين بشأن مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية.

كذلك وللتأكد من صحة النتائج التي كشف عنها اختبار (مان وتني) بشأن الفرضية (HO6) تم استخدام اختبار (t-test) لعينتين مستقلتين كما في التحليل التالي:

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t-test) لعينتين مستقلتين دلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين وغير مرتبطين وذلك بين متوسطات مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية في ضوء نوع التدقيق (داخلي، خارجي).

جدول (٣٣)

نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق بين آراء المدققين الخارجيين، والمدققين الداخليين بشأن مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
مدقق خارجي	36	4.17	0.28	٠,٧٥٢	٠,٤٥٥ *
مدقق داخلي	30	4.13	0.23		
المجموع	66				

(* دال إحصائياً عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0,05)$.)

يتضح من الجدول (٣٣) عدم وجود فروق ذات دلالة بين المتوسطات الحسابية بين

آراء مدققي الحسابات الخارجيين وآراء المدققين الداخليين بشأن مدى التزام مدققي الحسابات بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية تبعاً لمتغير نوع التدقيق (داخلي، خارجي) استناداً إلى قيمة (t) المحسوبة إذ كانت (٠,٧٥٢) وهي غير دالة عند مستوى (٠,٠٥) فأقل. وبهذه النتيجة يتم قبول الفرضية التي تنص على أنه: لا توجد فرق ذات دلالة إحصائية بين درجات المدققين الخارجيين، والمدققين الداخليين في مدى التزام مدققين الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5.1 المقدمة

5.2 الاستنتاجات

5.3 التوصيات

5.1 المقدمة

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن الداخليين والخارجيين بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وقد أثارت الدراسة جملة من التساؤلات وقدمت أيضا فرضيات تعلقة بطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ، وتوصلت إلى عدة استنتاجات ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، وفيكما يلي:

5.2 الاستنتاجات:

- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. وكي يفهم المدقق طبيعة المنشأة وبيئتها الداخلية يتوقع منه أن يكون على معرفة تامة بطبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة وسياساتها المحاسبية وحجم المنافسة السوقية للقطاع الذي تعمل به المنشأة وأهداف واستراتيجيات المنشأة، والسياسات الحكومية التي من الممكن أن تؤثر في نشاط المنشأة وأيضا يجب أن يكون على دراية بالبيئة القانونية للمنشأة والمصادر الرئيسية للإيرادات والعملاء والموردين الرئيسيين الذين تتعامل معهم المنشأة، وأخيرا يجب أن يكون على علم بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة أو العلاقة وبالتقنيات الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج.

- وقد أثبتت النتائج أن المدقق يلتزم بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية عند تقييمه لمخاطر الأخطار المادية عند تدقيق البيانات المالية. ويتضمن نظام الرقابة الداخلية من (الهيكل التنظيمي للمنشأة، والسياسات المتبعة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات، والسياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب، وموقع إدارة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي، والتحقق من الفصل بين المهام الوظيفية، والرقابات الخاصة بحماية الموجودات، والرقابات الخاصة بالحماية الإلكترونية، وحدود الصرف المسموح بها للمسؤولين عن عملية الصرف، والإجراءات الخاصة بالجرد الدوري والمفاجئ للنقدية والبضاعة) إذ بينت النتائج أن المدقق الخارجي في الأردن يراعي كل العناصر السابقة عند تقييمه لمخاطر الأخطاء المادية.

- وتبين من خلال التحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية.

- ويتضمن تحديد الأخطاء الجوهرية ما يلي:

١. أن يراعي المدقق تحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية وتحديد نوع هذه

المخاطر (مخاطر متأصلة / أم مخاطر رقابة / أم مخاطر اكتشاف).

٢. أن يحصل من الإدارة على خطاب تمثيل يحدد مسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابات

الداخلية المناسبة لمنع واكتشاف الأخطاء الجوهرية.

٣. أن يراعي فعلاً تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في

المنشأة قبل نهاية الفترة المالية.

٤. أن يراعي فعلاً إجراء الاختبارات اللازمة لفحص مدى صحة عينة مناسبة من

المعاملات المحوسبة.

٥. أن يراعي فعلا استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مثل (مقارنة المبيعات وتكلفة

المبيعات تلك التي كان قد توقعها المدقق.

٦. أن يراعي فعلا إجراء مقابلات مع الموظفين ممن هم في مواقع يحتمل نشوء تحريفات

أو أخطاء جوهرية فيها.

٧. أن يراعي فعلا التحقق لدى العملاء والموردين من شروط عقود معينة للتأكد من عدم

وجود اتفاقيات جانبية بشأنها.

٨. أن يراعي فعلا الاستعانة بتقديرات الخبراء المعتمدين للتحقق من صحة وموضوعية

تقديرات الإدارة للقيمة العادلة للعقارات والموجودات الأخرى من تلك التي لا توجد

لها سوق نشطة.

٩. أن يراعي فعلا مراجعة وفحص المصروفات الكبيرة وغير العادية.

١٠. يراعي فعلا مراجعة التفويض والقيم الدفترية لقروض الإدارة العليا ذات العلاقة.

- تبين من خلال القيام بالتحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يلتزم بالإجراءات

والاختبارات اللازمة لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند

تدقيق البيانات المالية. وحتى يستطيع تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات يجب عليه:

١. الحصول على أدلة إثبات خارجية من جهات مستقلة.

٢. الحصول على الأدلة المباشرة من غير المباشرة.

٣. استخدام الاستقصاءات المناسبة وبالذات من الموظفين المعنيين بالعمليات التي يقومون

بفحصها.

٤. تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلا من الاعتماد على أرصدها الدفترية فقط.

٥. الحصول على الأدلة المكتوبة أو المسجلة إلكترونيا بدلا من أدلة الإثبات الشفهية.

٦. المشاركة في عملية الجرد الفعلي للمخزون.

٧. التأكد من أن أدلة الإثبات التي حصل عليها دقيقة وكاملة.

٨. مراعاة الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها.

٩. تحديد الأهمية النسبية لمخاطر التدقيق في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.

١٠. الحرص على ممارسة الشك المهني في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.

- وبينت النتائج أيضا أن المدقق الخارجي في الأردن يلتزم بالاختبارات والإجراءات لتقييم

مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. وعناصر التزام المدقق ما يلي:

(استخدام أوراق عمل كاملة ومفصلة لتوثيق عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون لها/الحرص

على توثيق اتصالاتهم مع الإدارة بشأن معالجة الأخطاء الجوهرية التي يكتشفونها/الحرص على

توثيق المعلومات التي تتعارض مع الاستنتاج النهائي لأرائهم حول عملية التدقيق /الحرص على

توثيق العمليات التي تحدث بعد إعداد التقرير / الاحتفاظ بنسخ من الأوراق المهمة لإخلاء

المسؤولية أمام القضاء/الحرص على تجميع النتائج النهائية لعملية التدقيق في ملف نهائي بعد

كتابة التقرير/الحرص على حفظ وثائق التدقيق/الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات) .

- وأخيرا بينت النتائج من التحليل الإحصائي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين

آراء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في مدى التزام كل منهم بتطبيق إجراءات

واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

5.3 التوصيات

وفقاً للاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة وكذلك النتائج التي

تم الحصول عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، تم الخروج بالتوصيات الآتية:

١. الاهتمام بإلحاق مدققي الحسابات حديثي العهد بمهنة التدقيق بدورات محاسبية مختصة بتقييم مخاطر الأخطاء المادية.

٢. ضرورة الاهتمام بعقد دورات متخصصة لمدققي الحسابات الخارجيين تتعلق بمعايير التدقيق الدولية وكيفية تطبيقها خصوصاً ما يتعلق منها بتصميم الاختبارات اللازمة للكشف عن الأخطاء المادية والتلاعب في القوائم المالية المنشورة، وفي رأيي يجب أن تكون مثل هذه الدورات إلزامية وليست اختيارية.

٣. ضرورة الحصول من المدققين ذوي الخبرة في المهنة على الأخطاء الأكثر شيوعاً في كل نوع من أنواع المهن والصناعات عن طريق منشورات معينة، لتوثيق وتوطيد التعاون بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي أثناء عملية التدقيق نظراً لتكامل مهامهما من حيث تقليص مخاطر الغش والتحريف في البيانات المالية إلى حدها الأدنى.

٤. وفي النهاية فإن الأهم -فيما أرى- ضرورة أن تكون هناك رقابة على مدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بمدى تطبيقهم للإجراءات والاختبارات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية ومعايير التدقيق بشكل عام.

٥. ضرورة أن تولي جهات الرقابة والإشراف على مهنة التدقيق مزيداً من الاهتمام نحو وضع وتطبيق العقوبات الرادعة على المدققين المقصرين في أداء واجباتهم المهنية خلال ممارسة التدقيق من ناحية تخطيط عملية التدقيق وتضمين الخطة الإجراءات والاختبارات الكفيلة والكشف عن الغش والاحتيال الذي قد تمارسه بعض إدارات الشركات عند إعداد البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أرينز، ألفين وجيمس لوبك(٢٠٠٢)، المراجعة: مدخل متكامل، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي وأحمد حامد حجاج.دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٢. الاتحاد الدولي للمحاسبين"إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة ٢٠٠٧".
٣. التميمي، هادي (٢٠٠٤)، مدخل متكامل إلى التدقيق:من الناحية النظرية والعملية.عمان:دار وائل للنشر.
٤. توماس، وليم وأمرسون هنكي (٢٠٠٣)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد.دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٥. جمعة، أحمد حلمي." تطور الرقابة الداخلية وتدقيقها على الحبل المشدود"مجلة المدقق العدد(٧٥_٧٦)، أذار ٢٠٠٨ : ٢٨_٢٩.
٦. جمعة، أحمد حلمي، (٢٠٠٥)، المدخل إلى التدقيق الحديث.عمان:دار الصفاء.
٧. الذنبيات، علي عبدالقادر حسن، (٢٠٠٦)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية:نظرية وتطبيق.عمان:المؤلف.
٨. عبدالله، خالد أمين، (١٩٩٩)، علم تدقيق الحسابات.عمان:دار وائل للنشر.

٩. القرم، ناصر محمد(١٩٩٤) " تقييم مخاطر التدقيق:دراسة على مدققي الحسابات

في الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية.

١٠. القريري، عبد الغني(٢٠٠٣)، " العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي

للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة:دراسة ميدانية".جامعة الملك

عبدالعزیز. www.kau.edu.sa.

١١. مطارنة غسان فلاح (٢٠٠٦)، تدقيق الحسابات المعاصر. عمان:دار المسيرة.

١٢. ملخص مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة (بكاوب)(٢٠٠٧)، " الإشراف على

تطبيق المدققين لمعايير بكاوب المتعلقة بمسؤولية المدققين إتجاه الاحتيال"،

إصدارات طلال أبو غزالة. <http://www.ascasociety.org/>.

١٣. المومني، منذر، بدور جمال (٢٠٠٨)، " مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين

في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠)والخاص بمسؤولية المدقق

عن كشف الغش ومنعه"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد ٣٥، العدد ١،

(ص ٣٩_ص ٦١).عمان_الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Abdelsayed,Wfeek,Hakim,(1996),"An empirical investigation of internal and external auditors judgments and decisions concerning detailed audit testing",Ph.D.dissertation,The Univerity of Connecticut.
2. The American institute of certifited Accountants,(2007),"Information technology considerations in Risk-Based Auditing Astrategic overview".www.IFACNAT.com
3. Arens,Alvin A.,Elder,Randal J,Mark S.Beasey,(2006)."Auditing and Assurance Services:An integrated Approach,11thed,Pearson Prentice Hall.
4. Blay,Allen D,Sneathen,L.Dwight,Tim Kizirian,(2007),"The effects of fraud and Going-Concern risk on Auditors Assessments of the risk of material misstatement and resulting audit Procedures",international Journal of Auditing,Vol.11.pp:149:163.
5. Boynton,William C.etal.(2001),"Modern Auditing" ,7th edj,Hermitage Publishing Services.USA.
6. Donegan,James Joseph,(1995)"The effect of conditioning evidence on auditors evidence sufficiency assessments".Ph.D,dissertation,The University of Arizona.
7. Du,Hui,Roohani,Saeed,(2007),"Meeting Challenges and expectations of independent Audits of Financial Statement",International Journal of Auditing,Vol.11,pp:133-146.
8. Eilifsen,Asmund,etal(2006),Auditing and assurance Servises.International Edition ,Mc Grow Hill Education U.K.
9. Fukukawa,Hironri,Mock,TheodoreJ,Wright,Arnold,(2006),"Audit Programs and Audit Risk:Astudy of Japnese Practice",international Journal of Auditing,vol.10,No.1,pp41-65
- 10.Al-Harshani,Meshari,(2003)."The effect of inhernt risk on external auditors on clients internal audit functions",Ph.D. dissertation,University of Arkansas,USA.

11. Helliari, Christine, et al, (1996). "UK Auditors Perception of Inherent Risk", **British accounting review**, vol 28, No.1.
12. Ian, A.M Fraser and Kenny, Z.Lin. (2004). "Auditors Perceptions of Responsibilities to Detect and Report Client Illegal Facts in Canada and UK: A Comparative Experiment", **International Journal of Auditing**, Volume 8, Number 2, 165-184.
13. Kotchetova, Natalia, Kozloski, Thomas M., Messier, William F., (2006) "**Linkages between Auditors Risk Assessments in a Risk-Based Audit**", working paper, www.ssrn.com.
14. Kumar, Mukesh, Shanmugam, M. Norhaslindo, Zakariya, (2008), "Measuring the relative Risk of impairment of auditor independence using dominance analysis: Evidence from Malaysia", The left university UN. **Journal of Audit Practice**, vol v, n.4, p.7-21, Malaysia.
15. Lee, B. (1995). "**Big Accounting Firms Weed out Risky Clients**". The Wall Street Journal, Available at: www.bizjournals.com
16. Leung, Wing Yin, (2002), "**The effect of feedback on audit judgment performance under different levels of task complexity**", Ph.D. dissertation, University of New South Wales, Australia.
17. Louwers, Timothy J (2005), "**Auditing and assurance services**", first edition, Mc Grow-Hill. NY.
18. Makkawi, Bilal A, (1998), "**The impact of experience, industry characteristics, and individual differences on audit risk and the extent of testing decisions: An empirical investigation**", Ph.D. dissertation, Florida International University, USA.
19. Mertzlufft, Susan Marie, (2000), "**The effect of audit review and audit risk on auditors justifications and judgments**". Ph.D dissertation, University of Illinois at Urbana-Champaign.
20. Miller GAAS Update Service (2003), "**Emerging Practice Issues and Commonly Asked Questions Regarding the Implementation of SAS-99, Consideration of Fraud in Financial Statement Audit**, Vol.3, Issues 24, Available at: www.aspenpublishers.com.

21. Monyes, G.H, and Hasan I. (1996). "An Empirical Analysis of Fraud Detection Likelihood", **Managerial Auditing Journal**, V.11, N .3, 41-46.
22. O Donnall, ed, Sohultz, Joseph J., (2005), "The Halo effect in business risk auditors: can strategic risk assessment bias auditor judgment about accounting details?" **American accounting association home page**, vol.80, issue:3, pp92-93
23. Pickett, K.H Spenser, Pickett, Jennifer M, (2005)", **Auditing for Managers: The ultimate risk management tool**", John Wiley and sons ltd, the Atrium, Southern Gate, Chichester, England.
24. Sun, Lili, (2004), "**Three essays on audit risk assessment**", Ph.D dissertation, The university of Kansas, usa.
25. www.alqashi.jeeran.com
26. www.iFacnet.com
27. www.papers.ssrn.com/display/abstractsearch

قائمة الملاحق

ملحق (١) الاستبانة

ملحق (٢) البيانات الأولية الإحصائية

استبانة الدراسة

نموذج (١)

السيد المحترم مدقق الحسابات الخارجي:

تحية طيبة وبعد،

تجري الباحثة دراسة بعنوان "مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

ونظراً لأهمية دوركم في توفير عنصر المصدقية للبيانات المالية التي تتولون فحصها، فإن الأخطاء المادية التي قد توجد في تلك البيانات سياترتب عليها فيما لو لم يتم كشفها ومعالجتها أضرار اجتماعية جسمية تصيب جمع الفئات المستخدمة لتلك البيانات.

من هنا نصت معايير التدقيق الدولية ضمن مجموع التقارير من (٣٠٠ - ٤٩٩) على مجموعة من الإجراءات والاختبارات التي يسترشد بها المدقق الخارجي من أجل تقييم مخاطر تلك الأخطاء وذلك من أجل الحد منها أو على الأقل تقليصها إلى المستوى المقبول.

ضمن هذا الإطار ترحو الباحثة الوقوف على رأيكم الموضوعي حول مدى التزامكم الفعلي بتطبيق تلك الإجراءات والاختبارات خلال ممارستكم المهنية وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الاستبانة المرفقة بكل دقة وصراحة لما في ذلك من أهمية في الوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث وذلك من أجل رفع سوية مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وتحسين فاعليتها في خدمة المجتمع. وأنا إذ أشكر لكم سلفاً تعاونكم الصادق معي أرجو العلم بأن المعلومات التي ستقدمونها لي ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: من أجل الاستفسار عن أي معلومة يرجى الاتصال بالباحثة شادن عرار

على الهاتف: ٠٧٧٧١٧٠٨٢٢ أو على البريد الإلكتروني

Email:shadenarar@hotmail.com

الباحثة: شادن عرار

معلومات شخصية:

١- العمر:

أقل من ٢٥ ٢٥ - أقل من ٣٠ ٣٠ - أقل من ٣٥

٢- المؤهل العلمي:

دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

٣- التخصص الدراسي (رئيسي):

محاسبة إدارة أعمال اقتصاد مالية

٤- الوظيفة الحالية:

مدقق مدقق رئيسي مدير تدقيق شريك

٥- نوع الشهادة المهنية التي حصلت بموجبها على الترخيص بممارسة المهنة:

JCPA CPA CA أخرى اذكرها من فضلك

فضلك

٦- عدد سنوات الخبرة العملية في مهنة التدقيق :

٣ سنوات - أقل من ١٠ ١٠ - أقل من ٢٠ ٢٠ فأكثر

٧- هل لمكتب التدقيق الذي تمارس عملك من خلاله علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب

التدقيق الأجنبية.

نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم أذكره من فضلك:

.....

استبانة الدراسة

نموذج (٢)

السيد المحترم مدقق الحسابات الداخلي:

تحية طيبة وبعد:

تجري الباحثة دراسة بعنوان "مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

ونظراً لعلاقة التعاون المشترك بينكم وبين مدقق الحسابات الخارجي خلال قيامه بعملية التدقيق من جهة، وكذلك ما يجمعكم معه من معارف وخبرة مهنية في نفس المجال من جهة أخرى، ترجو الباحثة الوقوف على رأيكم الموضوعي والمحايد حول مدى الالتزام الفعلي للمدقق الخارجي بالإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لدى ممارسته الفعلية لمهمة التدقيق.

وأنا إذ أشكر لكم سلفاً تعاونكم الصادق معي، أرجو التكرم بالإجابة عن أسئلة الاستبانة المرفقة بكل دقة وصراحة لما في ذلك من أهمية في الوصول إلى النتائج المتوخاه من البحث وذلك من أجل رفع سوية مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وتحسين فاعليتها في خدمة المجتمع علماً بأن المعلومات التي ستقدمونها لي ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: من أجل الاستفسار عن أي معلومة يرجى الاتصال بالباحثة شادن عرار على الهاتف: ٠٧٧٧١٧٠٨٢٢ أو على البريد الإلكتروني Email:shadenarar@hotmail.com

الباحثة: شادن عرار

معلومات شخصية:

١- العمر:

أقل من ٢٥ ٢٥ - أقل من ٣٠ ٣٠ - أقل من ٣٥

٢- المؤهل العلمي:

دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

٣- التخصص الدراسي (رئيسي):

محاسبة إدارة أعمال اقتصاد مالية

٤- الوظيفة الحالية:

مدير تدقيق داخلي مدقق داخلي

٥- نوع الشهادة المهنية التي حصلت بموجبها على الترخيص بممارسة المهنة:

CIA CPA JCPA أخرى اذكرها من فضلك

٦- عدد سنوات الخبرة العملية في مهنة التدقيق :

٣ سنوات - أقل من ١٠ ١٠ - أقل من ٢٠ ٢٠

فأكثر

*** ملاحظات ترحو الباحثة قراءتها قبل الشروع في الإجابة عن أسئلة الاستبانة:**

وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) وهو بعنوان:

"فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية".

يتوجب على مدقق الحسابات الخارجي في سعيه لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي قد تقع

في البيانات المالية التي يتولى تدقيقها مراعاة الاعتبارات التالية:

١- أن يفهم طبيعة نشاط المنشأة وبيئتها الداخلية.

٢- أن يفهم بيئة الرقابة الداخلية للمنشأة.

٣- أن يقوم بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم مخاطر الاحتيال المادي والأخطاء

الجوهرية.

٤- أن يتأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات.

٥- أن يقوم بتوثيق أدلة الإثبات.

وقد خصصت الباحثة لكل واحد من تلك الاعتبارات الخمسة محوراً خاصاً به يحوي مجموعة

من الأسئلة ذات الصلة.

أرجو التكرم بالإجابة على هذه الأسئلة بكل دقة وموضوعية وذلك بقصد الوصول إلى النتائج

المتوخاة من الدراسة.

شاكراً لطف تعاونكم

المحور الأول: فهم طبيعة نشأة المنشأة وبيئتها الداخلية.

بين وجهة نظرك حول مدى مراعاة مدققي الحسابات الخارجيين لما يلي خلال ممارستهم العملية لعملية التدقيق من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة.					
٢	السياسات المحاسبية التي تتبناها إدارة المنشأة.					
٣	المنافسة السوقية في القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.					
٤	أهداف واستراتيجيات المنشأة.					
٥	السياسات الحكومية التي تؤثر في نشاط المنشأة.					
٦	البيئة القانونية للمنشأة.					
٧	المصادر الرئيسية لإيرادات المنشأة.					
٨	العملاء والموردون الرئيسيون.					
٩	المعاملات مع أطراف ذات صلة أو علاقة.					
١٠	التقنيات الإنتاجية المستخدمة في المنشأة.					

المحور الثاني: فهم بيئة الرقابة الداخلية في المنشأة

بين وجهة نظرك حول مدى مراعاة مدققي الحسابات الخارجيين لما يلي خلال ممارستهم الفعلية لعملية التدقيق من أجل مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	الهيكل التنظيمي للمنشأة.					
٢	السياسات المتبعة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.					
٣	السياسات المتبعة في التعيين والتوجيه والتدريب.					
٤	موقع إدارة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي.					
٥	موقع وصلاحيات لجنة التدقيق في المنشأة.					
٦	التحقق من الفصل بين المهام الوظيفية.					
٧	الرقابات الخاصة لحماية الموجودات.					
٨	الرقابات الخاصة بحماية الإلكترونية.					
٩	حدود الصرف المسموح بها للمسؤولين عن عملية الصرف.					
١٠	الإجراءات الخاصة بالجرد الدوري والمفاجئ للنقدية والبضاعة.					

المحور الثالث: الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

بين وجهة نظرك بشأن مدى الالتزام الفعلي لمدققي الحسابات الخارجيين بتطبيق الإجراءات والاختبارات التالية خلال ممارساتهم الفعلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يراعون فعلاً تحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية (مخاطر متأصلة، أم مخاطر رقابة، أم مخاطر اكتشاف).					
٢	يراعون فعلاً الحصول من الإدارة على خطاب تمثيل يحدد مسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابات الداخلية المناسبة لمنع واكتشاف الأخطاء الجوهرية.					
٣	يراعون فعلاً تطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية.					
٤	يراعون فعلاً إجراء الاختبارات اللازمة لفحص مدى صحة عينة مناسبة من المعاملات المحوسبة.					
٥	يراعون فعلاً استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مثل مقارنة المبيعات وتكلفة المبيعات الفعلية بتلك التي كان قد توقعها المدقق.					
٦	يراعون فعلاً إجراء مقابلات مع الموظفين ممن هم في مواقع يحتمل نشوء فيها تحريفات أو أخطاء جوهرية.					
٧	يراعون فعلاً التحقق لدى العملاء والموردين من شروط عقود معينة للتأكد من عدم وجود اتفاقيات جانبية بشأنها.					
٨	يراعون فعلاً الاستعانة بتقديرات الخبراء المعتمدين للتحقق من صحة وموضوعية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة للعقارات والموجودات الأخرى من تلك التي لا توجد لها سوق نشطة.					
٩	يراعون فعلاً مراجعة وفحص المصروفات الكبيرة وغير العادية					
١٠	يراعون فعلاً مراجعة التفويض والقيم الدفترية لقروض الإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة					

المحور الرابع: كفاية ومناسبة أدلة الإثبات

بين وجهة نظرك بشأن مدى الالتزام الفعلي لمدققي الحسابات الخارجيين بالسعي للحصول على أدلة الإثبات التالية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة الإثبات الخارجية ومن جهات مستقلة ما أمكن ذلك.					
٢	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة الإثبات المباشرة بدلاً من غير المباشرة.					
٣	يراعون فعلا الحرص على الحصول على أدلة المكتوبة أو المسجلة إلكترونياً بدلاً من أدلة الإثبات الشفهية.					
٤	يراعون فعلا الحرص على استخدام الاستقصاءات المناسبة ومن الموظفين المعنيين بالعمليات التي يقوم بفحصها.					
٥	يراعون فعلا الحرص على تطبيق أساليب التحقق الفعلي من وجود الأصول بدلاً من الاعتماد على أرصدها الدفترية فقط.					
٦	يراعون فعلا الحرص على المشاركة في عملية الجرد الفعلي للمخزون.					
٧	يراعون فعلا الحرص على أن يتوفر في أدلة الإثبات الداخلية عنصراً الدقة واكتمال المعلومات.					
٨	يراعون فعلا الحرص على الموازنة بين تكلفة الحصول على أدلة الإثبات والفائدة المعلوماتية المحققة منها.					
٩	يراعون فعلا الحرص على مراعاة الأهمية النسبية لمخاطر التدقيق في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.					
١٠	يراعون فعلا الحرص على ممارسة الشك المهني في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.					

المحور الخامس: توثيق أدلة الإثبات.

بين وجهة نظرك بشأن مدى الالتزام الفعلي لمدققي الحسابات الخارجيين بتوثيق أدلة الإثبات الخاصة بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية خلال ممارساتهم المهنية.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يراعون فعلا الحرص على استخدام أوراق عمل كاملة ومفصلة لتوثيق عملية التدقيق والنتائج التي يتوصلون إليها.					
٢	يراعون فعلا الحرص على توثيق اتصالاتهم مع الإدارة بشأن معالجة الأخطاء الجوهرية التي يكتشفونها.					
٣	يراعون فعلا الحرص على توثيق مراسلاتهم مع الأطراف الخارجية.					
٤	يراعون فعلا الحرص على توثيق المعلومات التي تتعارض مع الاستنتاج النهائي لأرائهم حول عملية التدقيق.					
٥	يراعون فعلا الحرص على توثيق أية عمليات تحدث في المنشأة بعد تاريخ تقرير التدقيق.					
٦	يراعون فعلا الإحتفاظ بنسخ من الأوراق المهمة لبيان أنهم بذلوا العناية المهنية اللازمة أمام القضاء.					
٧	يراعون فعلا الحرص على تضمين الملف النهائي في فهم المنشأة وبيئتها وبصفة خاصة مخاطر الأخطاء الجوهرية.					
٨	يراعون فعلا الحرص على تجميع النتائج النهائية لعملية التدقيق في ملف نهائي بعد كتابة التقرير.					
٩	يراعون فعلا الحرص على حفظ وثائق التدقيق في المكان المناسب ولمدة المناسبة.					
١٠	يراعون فعلا الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات.					

ثالثاً: هل لديك مقترحات أخرى تود مشاركتها مع الباحثة؟

.....

ملحق (٢)

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	66	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	66	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.773	10

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	66	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	66	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.822	10

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	66	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	66	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.841	10

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	66	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	66	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.815	10

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	66	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	66	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.860	10

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	66	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	66	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.911	50

Frequency Table

نوع التدقيق

النوع

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid خارجي	36	54.5	54.5	54.5
داخلي	30	45.5	45.5	100.0
Total	66	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

س٢

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid دبلوم	1	1.5	1.5	1.5
بكالوريوس	58	87.9	87.9	89.4
ماجستير	7	10.6	10.6	100.0
Total	66	100.0	100.0	

التخصص الدراسي

س٣

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	60	90.9	90.9	90.9
ادارة اعمال	2	3.0	3.0	93.9
اقتصاد	2	3.0	3.0	97.0
مالية	2	3.0	3.0	100.0
Total	66	100.0	100.0	

نوع الشهادة المهنية

س٥

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid CIA	28	42.4	42.4	42.4
CPA	2	3.0	3.0	45.5
JCPA	15	22.7	22.7	68.2
اخرى	21	31.8	31.8	100.0
Total	66	100.0	100.0	

الخبرة العملية في مهنة التدقيق

س٦

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid من ٣-أقل من ١٠	32	48.5	48.5	48.5
من ١٠-أقل من ٢٠	26	39.4	39.4	87.9
من ٢٠ فأكثر	8	12.1	12.1	100.0
Total	66	100.0	100.0	

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الاول ١	66	4.35	.568	.070
الاول ٢	66	4.35	.511	.063
الاول ٣	66	3.94	.839	.103
الاول ٤	66	4.14	.605	.074
الاول ٥	66	4.15	.789	.097
الاول ٦	66	4.18	.630	.078
الاول ٧	66	4.24	.583	.072
الاول ٨	66	4.18	.552	.068
الاول ٩	66	4.27	.596	.073
الاول ١٠	66	3.59	.992	.122
الثاني ١	66	4.09	.488	.060
الثاني ٢	66	4.06	.523	.064
الثاني ٣	66	3.44	.879	.108
الثاني ٤	66	4.09	.626	.077
الثاني ٥	66	4.17	.514	.063
الثاني ٦	66	4.23	.457	.056
الثاني ٧	66	4.24	.466	.057
الثاني ٨	66	4.15	.614	.076
الثاني ٩	66	4.24	.466	.057
الثاني ١٠	66	4.24	.528	.065
الثالث ١	66	4.27	.621	.076
الثالث ٢	66	4.24	.528	.065
الثالث ٣	66	4.41	.495	.061
الثالث ٤	66	4.32	.501	.062
الثالث ٥	66	4.32	.531	.065
الثالث ٦	66	3.94	.653	.080
الثالث ٧	66	3.94	.782	.096
الثالث ٨	66	3.79	.937	.115
الثالث ٩	66	4.30	.554	.068
الثالث ١٠	66	4.11	.585	.072
الرابع ١	66	4.17	.414	.051
الرابع ٢	66	4.12	.448	.055
الرابع ٣	66	4.27	.482	.059
الرابع ٤	66	4.08	.563	.069
الرابع ٥	66	4.29	.456	.056
الرابع ٦	66	4.26	.563	.069
الرابع ٧	66	4.29	.456	.056
الرابع ٨	66	3.92	.771	.095
الرابع ٩	66	4.23	.422	.052
الرابع ١٠	66	4.20	.437	.054
الخامس ١	66	4.36	.515	.063
الخامس ٢	66	4.30	.554	.068
الخامس ٣	66	4.11	.682	.084
الخامس ٤	66	4.12	.645	.079
الخامس ٥	66	4.11	.636	.078
الخامس ٦	66	4.21	.595	.073
الخامس ٧	66	4.20	.503	.062
الخامس ٨	66	4.00	.784	.097
الخامس ٩	66	4.26	.506	.062
الخامس ١٠	66	4.15	.472	.058
الاول	66	4.14	.391	.048
الثاني	66	4.10	.353	.043
الثالث	66	4.16	.406	.050
الرابع	66	4.18	.314	.039
الخامس	66	4.18	.396	.049

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الأول	66	4.14	.391	.048
الثاني	66	4.10	.353	.043
الثالث	66	4.16	.406	.050
الرابع	66	4.18	.314	.039
الخامس	66	4.18	.396	.049

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الأول	23.673	65	.000	1.139	1.04	1.24
الثاني	25.228	65	.000	1.095	1.01	1.18
الثالث	23.286	65	.000	1.164	1.06	1.26
الرابع	30.602	65	.000	1.182	1.10	1.26
الخامس	24.215	65	.000	1.182	1.08	1.28

T-Test

Group Statistics

النوع	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى إلتزام مدققين الحسابات الخارجي	36	4.1744	.28084	.04681
إجراءات وإختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية داخلي	30	4.1260	.23384	.04269

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
مدى التزام مدققين الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات وإختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية	.060	.807	.752	64	.455	.04844	.06442	-.08025	.17714
مدى التزام مدققين الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات وإختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية			.765	64.000	.447	.04844	.06335	-.07812	.17501

NPar Tests

Mann-Whitney Test

Ranks

النوع	N	Mean Rank	Sum of Ranks
الأردن في الخارجيين الحسابات مدققين التزام مدى المادية المخاطر تقييم وإختبارات إجراءات بتطبيق المالية البيانات تدقيق عند	36	35.90	1292.50
داخلي	30	30.62	918.50
Total	66		

Test Statistics^a

	مدى التزام مدققين الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات وإختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية
Mann-Whitney U	453.500
Wilcoxon W	918.500
Z	-1.115
Asymp. Sig. (2-tailed)	.265

a. Grouping Variable: النوع